

كتاب الايضاح في المناسك للإمام العلامة

المحقق الفهامة أبي زكريا محي الدين

النووي الشافعي رحمه الله

برحمته وأسكنه

فسيح جنته

وبهامشه تقريرات رائقة وتقييدات فائقة

دعاه المصنف الميرزا محمد باقر الخليلي في سنة ١٣١٦ هـ



الطبعة الاولى

طبع في المطبعة الميرية الكائنة بمكة الحمية
(سنة ١٣١٦ هجرية)

(قوله بسم الله الخ) أى أو لف والاسم من السم وهو الملو وفيه ثمانية عشر لغة نظمها بعضهم فى قوله سعى سماء مع اسم وزد سمة * كذا سماء بتثنية لاؤه * والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والرحن الرحيم صفتان مشبهتان مأخوذتان من مصدر رحم بعد تنزيله منزلة اللازم أنصف سبحانه وتعالى بهما باعتبار غايتيهما (قوله الحمد لله) لما بدأ الكتاب بالبسملة وجاء فى رواية لا يبدأ فيه الحمد لله بدأ به المصنف بدأه إضافيا وهو لغة الثناء بالجميل على الجليل الاختيارى كالكرم والحلم على جهة التمجيد والتعظيم بخلاف الاضطرابى كحمد الأوقاف على صفاتها فيقال له مدح لا جدو خرج ايضا ما كان على وجه الاستهزاء كقول الملايكة لفرعون ذق انك أنت العزيز الكريم أو باعتبار عزه وكرمه فى قومه فيدخل ودخل جده الله على ذاته وصفاته فانه وان لم تكن اختصاريا حقيقة الا انها اختيارى حكم باعتبار صدور الافعال الاختيارية والملازمة للصادر منه وعرفا فعل نبى عن تعظيم المنعم بسبب كونه (٢) منهما على الحمد أو غيره (قوله ذى الجلال) أى صاحب العظمة وفيه براعة استهلال من حيث ظهور أنار الجلال ومابعده فى الحج وما شمل

ما شاء الله

MAY 29 1973

ذو الجلال

UNIVERSITY OF TORONTO

عليه (قوله والمن) جمع

منة وهى النعمة الثقيلة

ووصفها بالاعظام من الوصف

الكاشف ويجوز كونه

مؤسسا (قوله هدانا)

أى دلنا أو وصلنا بلفظه

(قوله الاسلام) هـ و

وضع الهى سائق الذوى

المعقول السليمة باختبارهم

المحمود الى ما فيه نفهم

بالذات دنيا وأخرى سعى

بذلك لانه يستسلم له ويقاد

ويعبر عنه بالدين والشرعية

والملة لانه يدان به ويحتمل

عليه وعلى ويكتب فالاربعة

متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا

(قوله نعمه) جمع نعمة وهى

ما قصد به الاحسان والنفعة

الحمد لله ذى الجلال والاكرام والفضل والطول والمن الاعظام الذى هدانا للاسلام واسيغ علينا جزيل نعمه وأطافه الجسام وكرم الأكرمين وفضلهم على غيرهم من الانام ودعاهم برأفته ورجته الى دار السلام وأكرمهم بما شرع لهم من حج بينه الحرام ويسر ذلك على تكرر الدهور والاعوام وفرض حجه على من استطاع اليه سبيلا من الناس

لاموض ولا لغرض (قوله وأطافه) جمع لطف وهو ما يقع به صلاح العبد آخره (قوله وكرم الأكرمين) (حتى)

قال تعالى ولقد كرمتنا بنى آدم الآية (قوله الانام) أى الخلق وشمل الملايكة والتحقى الذى عليه أكثر أهل السنة أن خواصنا وهم الأنبياء أفضل من خواصهم وكبريل أفضل من عوامنا كأبى بكر رضى الله عنه وأن عوامنا أى صلحاء نافضل من عوامهم (قوله برأفته ورجته) والمراد منهما فى حق تعالى غايتيهما من التفضل والاحسان وبرأفته ارق رجته أو رجته فعلى الاول يكون عطف الرجة من قبيل عطف العام على الخاص وعلى الثانى للفسير (قوله دار السلام) هى الجنة سميت به اسلامه داخلها من الآفات (قوله بينه الحرام) وصف بذلك حرمة الصيد عنده وقطع شجر حرمة (قوله الدهور) جمع دهر وهو الامد الممدود والنهى عن سبه وأنه هو الله تعالى معناه ما اصابك منه فالله هو الفاعل له فسيب به يخشى أن يؤل الى سب الله تعالى ولذا أطلق عليه تعالى مجازا فى حديث وأنا الدهر فبين بما ذكر أن النوى فكرهه فقط لان سبه ليس سب الله بالفعل والالكان كفرا (قوله من استطاع) وجدان الزاد والرحلة مع ما بأتى (قوله من الناس) فيه اشعار بوجود الحج على من قبلنا وهو شامل للجن بناء على أنه من نوس

(قوله حتى الاغنياء والطعام) حتى ماطفة او جود شرطه وهو كون المعطوف امما ظاهرا بعضا ماقبله فاية له في زيادة او نقص وهي هنالك قص ايما الى ان هذا مع عظمتها لم يقصر على العظماء بل تناول غيرهم من الاغنياء جمع غبي بمجعة فوحدة قليل الفطنة والطعام بهملة مفتوحة فمجعة الجمعاء ضمه الرأى (قوله اجد) جملة فعلية بحى بها الاقتداء بحديث ان الحمد لله نحمده (قوله واقمه) من التمام وهو انتفاء نقص الذات (قوله واشمله) اى اعمه والمراد نسبة عموم المحامد اليه تعالى اجبالا يعجز سائر البشر عن القيام بها تفصيلا (قوله وحده) حال من الاسم الكريم والجملة التي بعده حال ثانية (قوله وصمدانته) هو من المصادر المأخوذة من الاسماء كالاشيئية والزبدية ونحوها والصمد هو الذي يقصد في الخواص (قوله محمدا) علم منقول من اسم مفعول المضاعف (قوله عبده) قد خير عليه الصمد والاسلام بين أن يكون نبيا ملكا اى يحكم برأيه أو نبيا عبد يحكم بما يرد عليه من مولا فاختار الثاني (قوله عبده) خير او صافه صلى الله عليه وسلم (قوله ورسله) ذكر حر من بنى آدم وحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وهو اشرف من النبوة (قوله بربته) اى خليفته وجاء بالشهادتين الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء (قوله صلى الله) الصلاة من الله الرحمة (قوله وسلم) بمعنى المحبة والجمع بينهما امتثال لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وخر وجامن كراهة افراد احدهما عن الاء اخرى (قوله وشرفالديه) اى عنده عندية شرف ومكانة (قوله بيان احكامه) ليكون الاكسب به صلى بصديرة منها (قوله وايضاح) كأنه من هنا يسمى بايضاح المناسك (قوله وافسامه) من فرض (٣) حبنى وكفائى وهو احياء البيت في كل عام

باقامة الحج ومنسوب
وبنصـور من الارقاء
والصبيان (قوله مصححاته)
ما يوقف عليه صحته
(قوله ومفسدانه) اى
جمعه فامدكالجماع بشرطه
(قوله وواجباته)
ما لا يوقف عليه صحته
واما يجب دم بستر كهما
(قوله وآدابه ومسنوناته)
ظاهرة افتراق السنة
والادب وهو كذلك من

حتى الاغنياء والطعام (أجد) أبلغ الحمد وأكله وأعظمه وأتمه وأشمله وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له اقرارا بوحدانيته واذنا بالجلالة وعظمته وصمدانيته وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المصطفى من خليفته والختار من بركته صلى الله عليه وزاده فضلا وشرفا لدية (أما بعد) فان الحج أحد أركان الدين ومن أعظم الطاعات لرب العالمين وهو شعار أنبياء الله وسائر عباد الله الصالحين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فمن أهم الأمور بيان أحكامه وايضاح مناسكه وأقسامه وذكر مصححاته ومفسداته وواجباته وآدابه ومسنوناته وسوابقه ولو اوضحه وظواهره ودقائقه وبيان الحرم ومكة والمجد والكعبة وما يتعلق بهما من الاحكام وماتميرت به عن سائر بلاد الاسلام وقد جمعت هذا الكتاب مستوعبا لجميع مقاصدها مستوفيا لكل ما يحتاج اليه من أصولها وفروعها ومعافدها (وضمنته) من النقائس ما لا ينبغي لطالب الحج أن يغفوه معرفته ولا تعزب عنه خبرته ولم أقتصر فيه على ما يحتاج اليه في الغالب بل ذكرت

حيث التأتا كدوان شتر كافي أصل الطلب وفي الروضة السنة بتأ كدشأنها والادب دونها (قوله وسوابقه) قبل الشروع فيه من الاحكام في السفر (قوله واو احدثه) بهد تمام عمله وفي رجوعه منه بلده (قوله وظواهره) كمرقة الاركان والواجبات (قوله ودقائقه) كعدم صحة الاحرام لمن لم يفر من متى قبل مغيب شمس ايام التشريق وان أتم عمله الواجب والمفروض كافي الام للشافعي رحمه الله وأفردت فيه جز أصميته جلالة الابصار اشرح ابن علان (قوله به) اى من تضعيف ثواب العمل وغير ذلك (قوله هذا) الاشارة الى حاضر ذهننا وان تأخرت الخطبة عن تأليفه (قوله مقاصدها) اى المناسك اى ما يهتم بمعرفته ويقصد تحقيقه منها (قوله ما يحتاج) ان قرئ بالبناء للفاعل يعود الضمير على المتنسك المعلوم من المقام ويصح قرأته بالبناء للمجهول (قوله اليه) متملى يحتاج على بناءه للفاعل ونائب فاعل على بناءه للمفعول (قوله من أصولها) الضمير فيه وفي اللذين بعده يصح عوده للمقاصد ويصح عوده لاحكام المناسك وما معه ويكون بجمه لذلك بطريق الاشارة أو العبارة (قوله ومعافدها) اى ما فيه تعقيد وصعوبة منها (قوله النقائس) جمع نفيس أو نفيسة ما يرغب فيه مطلقا (قوله الحج) اى على الوجه الكامل (قوله معرفته) لكمال الحاجة اليه لكونه مصححا أو واجبا في فعل أو مفسدا أو محرما في تركه والعلم طريق العمل (قوله خبرته) اسم مصدر من الاخبار اى درأته (قوله ما يحتاج) هو كالتقدم في كونه يصح أن يكون مبنيا للفاعل فاعله ضمير ما دلى معلوم من المقام وفي كونه يصح أن يكون مبنيا للمفعول فنائب فاعله اليه أو في الغالب والثاني حال

(قوله ايضا) كلمة تعال في شيئين بينهما اتفاق في المعنى دون اللفظ ويمكن الاستغناء بأحد هما عن الآخر منصوبة مفعولة مطلقا أو حالا نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم وبه رد قول ابن هشام في رسالته انها عربية لاربية (قوله بحيث) الباب متعلقة بمحذوف أى ليكون المتنسك بهذه الرتبة (قوله في معظم الاوقات) والاقاطعة كتاب يجمع مسائل هذا الباب بكاد أن يكون كالحال وإذا كم ذبل الشارحون وكم طول فيه من بعده من جمع مطولا في المناسك من الفضلاء المتفنين كالقاضي فخر الدين بن ظهير في منسكه شفاه العليل في حجاج بيت الله الجليل (قوله أن يستغنى به صاحبه) الملازم لمطاعته والمتأمل في خباياه (قوله عما يحتاج اليه) فيه اعتماد الكتاب المعتمد الذي علم من مؤلفه أنه لا يمتشي الا على المعتمد في المذهب كالمصنف (قوله للاختصار) هو تقليل اللفظ وكثير المعنى اذ هو محمود وشراف في الحديث مرفوعا وتيت جوامع الكلم واختصر على الكلام اختصارا (قوله وأحرص) من الحرص وهو شدة العناية بالامر (قوله العبارة) لان الكتاب للفقهاء وغيره (قوله بحيث) متعلق بمحذوف أى وتكون العبارة بحيث الخ (قوله الفقيه) هو العالم بمواقف أفاض العلماء وعبارة انهم (قوله القاصر) قليل انهم او ضوخ عبارته (قوله رحمه الله) جملة دعائية (قوله في المناسك) متعلق بمصنف (قوله كتابا) من الدلالة على موضع الفائدة بذلا للنصيحة (قوله ذكرت مقاصده) ما يقصد منه بعبارة وجيزة توافق بالمراد (قوله مثله أو) ٤ أو بمعنى بل ويحتمل أنها لتردد ولم يحزم بالآخر

احتياط لعدم تحققة (قوله اعتمادى) دون غيره فيه وفي غيره (قوله تفويضى) ردا موريا اليه رضا بفعله (قوله واستنادى) اذ لا يرد من سألته وفوض أمره اليه (قوله يشتمل) اشتمال الكل على الاجزاء (قوله الباب الاول) يحوز فيه وفي العتوف عليه حركات الاصراب الثلاثة الجبر على الابدال والرفع باضمار هو والنصب باضمار أعنى على القطع لان بدل المفصل من الجملة اذا استوفى العدة جاز فيه الاتباع وتركه

فيه أيضا كل ما قد تدعو اليه حاجة الطالب بحيث لا ينجى عليه شئ من أمر المناسك في معظم الاوقات ولا يحتاج الى السؤال لأحد عن شئ من ذلك فى أكثر الحادثات وقصدت فيه أن يستغنى به صاحبه عن استفتاء غيره عما يحتاج اليه وأرجو أن لا يبع مع له شئ من المسائل الاوجده فيه منصوصا عليه واحذف الأدلة في معظمه ايشارا للاختصار وخوفا من الاملال بالاكتشار وأحرص على ايضاح العبارة وأبجأها بحيث يفهمها العاصم ولا يستبشعها الفقيه لتمام قائلته وينتفع به القاصر والنيب وقد صنف الشيخ الامام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى في المناسك كتابا نفيسا وقد ذكرت مقاصده في هذا الكتاب وزدت فيه مثله أو أكثر من النفائس التي لا يستغنى عن معرفتها من له رغبة من الطلاب وعلى الله اعتمادى واليه تفويضى واستنادى (وهذا) كتاب يشتمل على ثمانية أبواب (الباب الاول) في آداب السفر وفي آخره فصل فيما يتعلق بوجوب الحج (الباب الثانى) في الاحرام ومحرماته وواجباته ومسئولاته (الباب الثالث) في دخول مكة زادها الله شرفا وما يتعلق به وفيه ثمانية فصول وهو معظم الكتاب وفي آخره بيان أركان الحج وواجباته وسننه وآدابه مختصرة (الباب الرابع) في العمرة (الباب الخامس) في المقام بمكة وطواف الوداع وفيه جل مستكثرات مما يتعلق بمكة والحرم والكعبة والمسجد واحكامها (الباب السادس) في زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان لم يستوفها تعين فيه الاتباع (قوله في آداب السفر) وانما سمى السفر سفر لانه يسفر عن اخلاق الرجال (قوله فيما يتعلق) وما مما جرت العادة به من ذكر مراتب الحج من الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن حجة الاسلام (قوله الباب الثانى) هو وما بعده على تقدير العاطف على رأى من يجوز حذفه في مثله (قوله في الاحرام) الهيئة الناشئة عن نية الدخول في النسك (قوله يتعلق به) من لطواف والسعى والوقوف بعرفة فابعد (قوله معظم الكتاب) لاشتماله على اعمال الحج (قوله أركان الحج) التي لا يوجد الا بكل منها (قوله وواجباته) التي باتم تاركها مع العلم والعمد وعليه في غير ما استثنى دم (قوله وآدابه) العطف هنا كما تقدم (قوله مختصرة) حال من الضمير في الظرف المستقر الواقع خبرا (قوله في العمرة) هى لغة الزيارة وشرعا قصد الكعبة مع النسك الآتى بيانه وجهها وعمرو الغزير بعضهم فيه فقال يا أيها البدر الذى الفضل منه قد ظهر أبنا ما مقرر اذا جئتموه (قوله في زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) المشرف على بقاع الارض بل على العرش والكرسى اجاما وقد قلت في ذلك حكم الانام بأن ما قد ضم من أرض خير الخلق أجد قد سماه وعلا على الكرسي وعرش انما * شرف المكان بذى المكانة فاعلموا اه لابن علان

(قوله بالمدينة) من تبين اما كن تطلب زيارتها ار التشراف برؤيتها (قوله والعبد) اي الرقيق والمراد ما يشمل الانثى منهما (قوله من سفره) زيادة على آداب سفره اليه (قوله نفائس) يحياج الى معرفتها ويرغب فيها (قوله ختمت الكتاب بها) ليكون ختامه مسكا (قوله وهو حسبي) جملة اسمية خبرية معطوفة على مثله (قوله واقام الصلاة) اي اقامتها جماعة لا ركانها وشرائطها (قوله وصوم رمضان) على القادر عليه شرعا وحسا وفي رواية تقديم الصوم على الحج وسلك الفقهاء على منوالها العمرم وجوب الصوم وفوريته وتكرره كل عام (قوله من حج) اي قصده بحج شرعي وعليه فلا يحصل بالعمرة ما يأتى من الجزاء ويحتمل ان يراد ما يشمل قصدهما اي قصدا للنسك من حج أو عمرة فيحصل بهما مع الشرط الجزاء ويؤيده انها تسمى حجاً أصغر (قوله فلم يرفث) معطوف على فعل الشرط والفاء فيه وفي ماضيه مثله والافصح فتحها في الماضي وضمها في المضارع (قوله ولم يفسق) معطوف (هـ) على الشرط ايضا (قوله من ذنوبه)

الصغار والكبار والتباعد (قوله قال العلماء الرفت الخ) ما قاله المصنف بيان له معنى الرفت لغة واما المراد منه في الحديث فاقاله ابن عباس وعمر رضي الله عنهم انه الجماع وقال الازهرى ما يريد الرجل من امراته اي من الجماع ومقدماته فيمتاز المبرور بخلوه عن كل معصية بخلاف هذا فمن معصية الجماع ومقدماته وعن الفسق فقط ويراد من الفسق الكبار (قوله فجور) انبعاث في الزنا والمعاصي (قوله وبحون)

وما تملق بالمدينة (الباب السابع) فيما يجب على من ترك في حجه مأمورا وار تكب محظورا وفيه نفائس كثيرة (الباب الثامن) في حج الصبي والعبد ومن في معناه ما بعده (فصل) في آداب رجوعه من سفره (وفصل) في الولاية على الجميع وبيان ما يجوز له ولوايه فعله وما لا يجوز وما يجب عليه وما لا يجب وفيه نفائس كثيرة (وفصل) في آداب تسحب في كل وقت ختمت الكتاب بها وبالله التوفيق وهـ وحسبي ونعم الوكيل (ثبت) في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسـول الله صلى الله عليه وسلم يقول بني الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسـول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة والحج وصوم رمضان (وثبت) في الصحيحين عن أبي هريرة عبد الرحمن بن سحبر رضي الله عنه قال قال رسـول الله صلى الله عليه وسلم لم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال العلماء الرفت اسم اسكل افو وخنى وفجور وبحون بغير حق والفسق الخروج عن طاعة الله تعالى (وثبت) في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة والاصح ان المبرور هو الذي لا بخاطه مأمور وقيل هو المقبول ومن علامات القبول ان يرجع خيرا ما كان ولا يعاود المعاصي والدلائل على فضل الحج كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما وفيما أشرنا اليه كفاية فتشعر الآن في أبواب الكتاب ومقاصده مستعينا بالله تعالى مستمدا منه التوفيق والهداية والصيانة والراية

بسم الله الرحمن الرحيم

(الباب الاول) في آداب سفره وفيه مسائل (الاولى) يستحب ان يشاور من يثق بدينه وخبرته وعلمه في حجه في هذا الوقت ويجب على من يشيره أن يبذله النصيحة ويتخلى عن

ولا أقول لاحقا (قوله عن طاعة الله تعالى) بار تكب معصية كبيرة أو اصرار على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه فهو من عطف الخاص على العام اهتما ما بشأنه (قوله الا الجنة) اي لا يقتصر على تكفير الذنوب الماضية بل يكفرها والمستقبله وبلغ صاحبه الجنة ومن باغها لا يضمره ذنب مطلقا بخلاف خروجه كيوم الولادة فانما يتناول الماضية فقط (قوله مأمور) اي اثم ولو صغيرة وان تاب منها حالا (قوله هو المقبول) ولما كان القبول لا اطلاع عليه قال ومن علامات الخ (قوله المعاصي) اي لا يعود الى ذنب يفسق به (قوله الحج) اي والعمرة (قوله ابواب الكتاب) السابق يانها في الفهرست وهو بكسر الفاء والراء وسكون الهاء بينهما لفظ أعجمي فأنه تقرب الطالب وتنبهه على المظان (قوله مستعينا) حال من فاعل نشرع لان النون فيه لتأ كيدكا قال ابن هبة العرب اذا ارادت التأ كيدا سندت فعل الواحد الى الجماعة (قوله والراية) بالانابة الالهية لا بلغ ذلك (قوله في هذا الوقت) بين به ان الاستشارة ليست في اصل العبادة بل في وقتها ومحل ذلك فحين لم يتضيق عليه النسك اما هو فلا تندب في حقه اذ لا فائدة لهامع التضييق اهـ مر

قول أو فعل (قوله بغير حق) خرج به المجنون من المزاح بحق في الحديث اني لا مزح

(قوله وما يتوهمه) كأن المراد به انه لا ينبغي له ان يشبر عليه بأمر تعد مصالحة الى الدنيا قط بل الواجب اخباره بما تعد ومصلحته الى الدين وحده او مع الدنيا هم (قوله مؤمن) حديث رواه احمد وغيره اهجر (قوله النصيحة) جزمه من الحديث الصحيح المشهور اه جهر (قوله الثانية) ظاهر صنيعه ان الاولى تقديم الاستشارة وليس بعيد حتى عند التعارض لان الظمانينة الى قول المستشير أقوى منها الى النفس لغلبة حظوظها وفساد خواطرها هم روجر (قوله اذا عزم على الحج) يلحق به العزم على واجب او مندوب موضع بل تندب الاستشارة حتى في المباح اه جروم (قوله ان يستخير الله تعالى) لقوله عليه الصلاة والسلام من سعادة ابن آدم استخارة الله تعالى ومن شقاوة ابن آدم ترك استخارة الله تعالى (قوله ركعتين) اي لا ركعة وهما أفضل قال في التحفة فنجوز الزيادة عليهما بتسليمية والام نعتقد الثانية الانحو جاعل فتعقد فلا مطلقا وتحصل كالنحية بكل صلاة (قوله ثم يقول) عقب الصلاة لا فم او يسن افتتاح الدعا وختمه بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسن كل من الصلاة والسلام عليه في أثناء الدعا ايضا اذا كرره (قوله اللهم اني استخيرك) اسأل منك خيرا امرين (قوله بعلت) الباء سيبية والتقدير اسألتك شرح صدرى خيرا امرين بسبب علك المحيط بكل الاشياء اذ لا يمل خيرهما ﴿٦٦﴾ حقيقة الامن كان كذلك (قوله واستقدرك) في رواية واسئلك والمعنى متقارب (قوله

بقدرتك) الباء سيبية اي بسبب الهوى وحظوظ النفس وما يتوهمه نافعا في أمور الدنيا فان المستشار مؤمن والدين النصيحة (الثانية) اذا عزم على الحج فينبغي أن يستخير الى الله تعالى وهذه الاستخارة لا تعد الى نفس الحج فانه خير لا شك فيه وانما هو دالى وقته فنأزاد الاستخارة يصلى ركعتين من غير القربضة ثم يقول اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان ذهابى الى الحج في هذا العام خير لى دينى ودنياى ومعاشى وطاقبة أمرى وما جله وآجله فأقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه اللهم وان كنت تعلم أنه شر لى فى دينى ودنياى ومعاشى وطاقبة أمرى وما جله وآجله فأصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به ويستحب أن يقرأ فى هذه الصلاة بعد الفاتحة فى الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفى الثانية قل هو الله أحد ثم ليض بعد الاستخارة لما ينشرح اليه صدره (الثالثة) اذا استقر عزمه بدأ بالتوبة من جميع المعاصى والمكروهات ويخرج من مظالم الخلق وبغضى ما أمكنه من دونه ويرد الودائع ويستحل كل من بينه وبينه معاملة فى شئ أو مصاحبة ويكتب وصيته ويشهد عليه بهما ويوكل من بغضى عنه ما لم يتمكن من فضائه من دونه ويترك لاهله ومن تلزمه نفقته نفقتهم الى حين رجوعه فلو كان عليه دين حال

بقدرتك) الباء سيبية اي بسبب انك القادر الحقيق ولا يمكن احد أن يقدر على شئ الا ان قدرته عليه أى خلقت فيه الاستطاعة وهى مع الفعل لا قبله (قوله ثم ليض) اللام لام الامر وهو للندب (قوله صدره) فان لم ينشرح بشئ فيكرر الاستخارة بصلايتها ودعائها الى انشراحه بشئ وان زاد على سبع والتقييد بها فى خبر انس جرى على الغالب اما لو فرض عدم انشراحه مع تكرار الصلاة فان امكن

تأخير آخره والاشروع فيما ييسر لانه علامة الاذن والخير اه ابن علان (قوله بالتوبة) وجوبا بالنظر للمعاصى وندبا بالنظر للمكروهات (قوله بالتوبة) واركانها الافلاع من الذنب حالا والعزم على أن لا يعود اليه رأوا الندم على ما باشره منه خوفا من الله تعالى ورد ظلامته ان كانت او بدلها ان تلفت وقدر عليه فان لم يقدر كبت بلا وارث او غائب انقطع خبره ودفعها الامام او قاض مادل والافرقه بانفسه فى الصالح ان عرف أو سلمها العالم عارف بذلك ونوى الغرم ان بان صاحبها والمعسر بنوى وفاء الدين كالمعسر عن تمكين القصاص من نفسه اذا قدر اه ابن علان (قوله من دونه) الخالفه وجوبا والمؤجلة ندبا (قوله ويرد الودائع الخ) فيها تفصيل وهو أنه ان علم رضامانها بما أمر به والا فحبث قبل بتضمينه بترك شئ حرم عليه فعلمه ما فيه من ضياعها والآفلا (قوله وصيته) بحقوق الله وحقوق العباد (قوله نفقته) بملك او قرابة (قوله نفقته) اي مؤنتهم كسوة واجرة مسكن (قوله رجوعه) محل ذلك فى الواجب حالا اما المسب قبل فقبل عليه ذلك ايضا او يطلق الزوجه ويخرج المملوك عن ملكه ويحكم به الحاكم الشرعى وجرى عليه جبر وقيل عليه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ديانة لاحكامها فلا يجبره عليه الحاكم لانه لم يدخل وقت وجوبها الذى هو فى طلوع كل يوم فأشبه الدين المؤجل وعليه مر (قوله مؤسرا) ولم يستتب من يوفيه من مال حاضر (قوله من الخروج) ويحرم عليه السفر وان قصر واطردت العادة بالمساحة

(قوله مطالبته) لوجوب انظاره وحرمة ملازمته (قوله حلولة) وان يحمله فهو أولى (قوله بره) من الاقارب والاشياخ (قوله الوالدين) المراد لئلا عليه الولادة وارجداً أو جدة وان وجد من هو أدنى منهما (قوله حج الاسلام) الاولى من نسكه الواجب (قوله لم يلتفت الى منعه) لانه لا طاعة لمخلوق في ترك طاعة الخالق (قوله منعه) وان لم يجب بحجة الاسلام على الفرع لكونه فقيراً (قوله منعه) محله اذ لم يتضيق بخوف غضب بقول طبيب بين عدلين والافايس له منه ما من الاحرام ولا تحليها وخالف ابن حجر في التحفة مع الثبري بقوله على ما اقتضاء اطلاقهم (قوله التحليل) لعدم ترتب ثمرته من التمتع بها (قوله ثم يحللها) حاصله ان لزوم العدة متى سبق الاحرام لم يخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج كما لو احرمت بعد الطلاق بغير اذن متقدم فان انقضت أمتت نسكها ان بقي وقته والا تحللت بمهر مرة وازمها القضاء ودم للفوات وان احرمت بأذن أو دونه ثم فورقت (٧) بموت أو غيره فان خافت الفوات خرجت

وجوباً بالنسك لتقدم الاحرام وان أمته جازلها الخروج لما في تعين الصبر من مشقة مصابرة الاحرام (قوله لتقصيرها) هذا بالنسبة للحرة وأما التحلل في حق الأمة فهو التقصير مع التوبة اهـ مدة (قوله صح) وفي المجموع حكاية الاتفاق على وجوب الكفارة عليها وجرى عليه حجر وخالفه مروجهل ما في المجموع حكاية طريقة ضعيفة اهـ ابن علان وعبارة مروصها بعد قوله لتقصيرها ولا كفارة عليها وما في المجموع من حكاية الاتفاق على وجوب الكفارة عليها فيما لو وطئ محرماً محرمة فهو حكاية طريقة ضعيفة مروصها بعد قوله حكاية لكنه ليس بخالف ظاهره ان الحج بما فيه شبهة مجزوم

وهو موسر فلما صاحب الدين منعه من الخـروج وحبسه وان كان معهـ مرالم يملك مطالبته وله السفر بغير رضاه وكذا ان كان الدين مؤجلاً فله السفر بغير رضاه ولكن يستحب أن لا يخرج حتى يوكل من يقضى عنه عند حلولة والله أعلم (الرابعة) يستحب في ارضاء والد به ومن يتوجه عليه بره وطاعته وان كانت زوجة استرضت زوجها واقاربها ويستحب للزوج ان يحج بها فان منعه احد الوالدين نظر فان كان منعه من حج الاسلام لم يلتفت الى منعه بل له الاحرام به وان كره الوالد لانه صار خاصياً بعمه واذا احرم لم يكن للوالد التحليله وان منعه من حج التطوع لم يحجزه الاحرام فان احرم فالوالد التحليله على الاصح وأما الزوج فله للزوج من حج التطوع فان احرمت بغير اذنه فله تحليلها وله ايضاً منعه من حج الاسلام على الاظهر لان حقه على الفور والحج على التراخي وان احرمت فله تحليلها على الاظهر وان كانت مطلقة حبسها المدة وائيس له التحليل الآن تكون رجعية فبراجعها ثم يحللها وحيث قلنا يحللها فعنا بأمرها بنج شاة فتشوى هي بها التحلل وتقصر من رأسها ثلاث شعرات فصاعداً وان امتنعت من التحلل فلزوج وطؤها والائم عليها لتقصيرها (الخامسة) ليعرّض على أن تكون نفقته حلالاً خالصة من الشبهة فان خالف وحج بما فيه شبهة أو بال مفصوب صح حجه في ظاهر الحكم لكنه ليس بجامعاً مروصاً وبعد قبوله هذا هو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة رجعهم الله وجاهر العلماء من السلف والخلف وقال أحد بن حنبل لا يحجزه الحج بال حرام (السادسة) يستحب أن يستكثر من الزاد والنفقة لبوامي منه المحتاجين وليكن زاده طيباً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنالك من الارض ولا تجمعوا الخبيث منه نفقون والمراد بالطيب هنا الجيد والخبيث الردي ويكون طيب النفس بما ينفعه ليكون أقرب الى القبول (السابعة) يستحب تركه المماحكة فيما يشتر به لاسباب حجه وكذا كل شيء يتقرب به الى الله

بعد كونه مبروراً وليس كذلك فعلم قوله المذكور حائذاً الى الحرام فقط وأما ما قبله ففي التفسير فيه ان يقال خشى عليه ان تكون تلك الشبهة حراماً فلا يكون حجه مبروراً ولذلك قال في عدة البرار ومن حج بال حرام لم يكن مبروراً ويعد قوله بل قال الامام أحمد بطلان حجه ومن حج بال فيه شبهة خشى عليه ان تكون تلك الشبهة حراماً فلا يكون حجه مبروراً (قوله ويعد قوله) هو صريح في أنه لا يلزم من عدم بره عدم قبوله وهو كذلك لا خلاف في ثمرتها المبرور أنه ايس له جزاء الاجنفة وثمره القبول الصحة كما في خبر لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ اهـ مروصها (قوله والنفقة) بلا تكلف وفي الحديث النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله سبعمائة ضعف (قوله هنا) فلينتهي في طيب قوته في طريقه ذهاباً وأياباً وهذا باق فقط والافن الاحرام الى التحلل والافن عرفت والا فيلزم عليه الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين الرحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهاته (قوله حجه) محله اذا كان له مقداره أما الولي والوكيل فيجب

عليهما الاجتهاد بموضي المثل اه عمدة الابرار (قوله دون حقه) ولا يلحظه بقلبه ولا يرى لنفسه قدر البعد ذلك من مكارم الاخلاق (قوله ذلك) أى وكان كل مكلف مختار ارشيداً ولو بأن يغلب على ظنه رضاهم اه مر (قوله فى شئ) لانه انما يكون فى ضمن عقد (قوله وطياً) أى ابن الظاهر بالنسبة اليه اه عمدة (قوله والركوب) واو على الضعيف وغير الوطئ (قوله الحج) أى والعمره الاما استثنى كاسمى ودخول مكة (قوله الرحل) وهى العدة الكبيرة (قوله والقنب) أى وان لم يلق به ركوبه ذلك لمنصبه أو رفته نسبته أو علم أوجاه أو غيره والفرق بينه وبين الجمعة بأن فى هدم عذره (٨) بذلك ضرر اشدي فى الحضر والغالب على الاسفار عدم الالتفات الى

ما يلقى اه م ص ر (قوله (والقنب) هو الاكاف الصغير على قدر سنام البعير) قوله الصحيح) وهو قوله وكانت راحلته زاملته لانه معطوف على خبر معمول ثبت (قوله يشتر به) والشراء أفضل من الاستبجار الا بعذر (قوله الجلالة) بلا حائل بينه وبين ظهورها غير ثوبه المتصل به مادام عرفها غير ابرج النجس الذى أكلته ولو غير عذرة (قوله وهى الناقه) تفسير للجلالة بالنظر للبالغ والافضل ما اعتد عليه الركوب من المأكولات كفرس وكذا بقى فيما اعتد عندهم ركوبه وقد تغير ريحه بالنجاسة فهو جلالة يكره ركوبه اه ابن علان (قوله كفيته) المشتملة على أركان وشرائط وواجبات ومفسدات ومعنى تعلم كفيته هو ان يعرف كيفية كل عمل عند الشروع فيه لا معرفتها عند الاحرام وفى التحفة واو حصل أى علم الكيفية بعد الاحرام وقبل تعاطى الافعال

تعالى كذا قاله الامام الجليل أبو الشعثاء جابر بن زيد التابعى وغيره من العلماء (الثامنة) يستحب أن لا يشاركه غيره فى الزاد والراحلة والنفقة لان ترك المشاركة أسلم له فانه يمنع بسببها من التصرف فى وجوه الخير والبر والصدقة ولو أذن له شربكه لم يوثق باستمرار رضاه فان شاركه جاز ويستحب أن يقتصر على دون حقه (وأما) اجتماع الرفقة على طعام يحجمونه يوماً يوماً فحسن ولا بأس بأكل بعضهم أكثر من بعض اذا وثق بأن أصحابه لا يكرهون ذلك فان لم يثق لم يزد على قدر حصته وليس هذا من باب الربا فى شئ فقد صحت الاحاديث فى خلط الصحابة رضى الله عنهم زادهم (التاسعة) يستحب أن يحصل مر كوباً فوطياً والركوب فى الحج أفضل من المشى على المذعب الصحيح وقد ثبت فى الاحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج راكباً وكانت راحلته زاملته ويستحب الحج على الرحل والقنب دون المحامل والهـ وادج لما ذكرناه من الحديث الصحيح ولانه أشبه بالناضع ولا يلقى بالحاج غير النواضع فى جميع هيئاته وأحواله فى جميع سفره وسواء فيما ذكرناه الركوب الذى يشتر به أو يستأجره وينبغى اذا اكترى أن يظهـر للجمال جميع ما يريد حمله من قليل أو كثير ويستترضيه عليه فان كان يشق عليه الرحل لعذر كضعف أو علة فى بدنه أو نحو ذلك فلا بأس بالحمل بل هو فى هذا الحال مستحب وان كان يشق عليه الرحل والقنب لرباسة وارتفاع منزلته أو نسبته أو عمله أو شرفه أو جاهه أو ثروته أو مروته أو نحو ذلك من مقاصد أهل الدنيا لم يكن ذلك عذراً فى ترك السنة فى اختيار الرحل والقنب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم خـير من هذا الجاهل بمقدار نفسه والله أعلم ويكره ركوب الجلالة وهى الناقه أو البعير الذى يأكل العذرة للحديث الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة من الابل أن يركب عليها (العشرة) اذا أراد الحج أن يعلم كفيته وهذا فرض عين اذا لاتصح العباداة ممن لا يعرفها ويستحب أن يستحب معه كتاباً واضحاً فى المناسك جامعاً لمقاصدها وأن يديم مطالعته ويكررها فى جميع طريقه لتتصور حقيقة عنده ومن اخل بهذا خفنا عليه ان يرجع بغير حج لا خـلاله بشرطه من شروطه أو ركن من أركانه أو نحو ذلك وربما قلد كثير من الناس بعض عوام مكة وتوهم أنهم يعرفون المناسك فاعتر بهم وذلك خطأ فاحش (الحادية عشرة) ينبغى أن يطلب له رفيقاً موافقاً راغباً فى الخير كارهاً للشر ان نسي ذكره

كفى وكذا فى شرح الارشاد والنهاية وقال ابن حجر فى حاشية الفتح الواجب عندنية الحج تصور كيفية بوجهه وكذا عند وان الشروع فى كل من أركانه اه عمدة ولا يضر هذا اذا قصد بفرض معين النفلية اذ لو طاف مثلاً بقصد النفل انصرف للطواف الفرض عليه تبع الاصله اذ لو كان عليه نسك مفروض فتوى نسك تطوع انقعد المفروض دون مانواه ولا يضر نيته فكذا أركانه ولا كذلك الصلاة اه ابن علان (قوله ذكره) فالذكرى تنفع المؤمنين

وان ذكر امانه وان تيسر مع هذا كونه من العلماء فليستك به فانه يعينه على مبارات الحج ومكارم الاخلاق ويغنيه بعلمه وعمله من سوء ما يطرأ على المسافر من مساوى الاخلاق والضجر واستحب بعض العلماء أن يكون من الاجانب لامن الاصدقاء والافارب وهنا فيه نظر بل الاختيار ان القريب او الصديق الموثوق به أولى فانه أعون له على مهماته اشفق عليه في اموره ثم ينبغي له ان يحرص على رضائفة في جميع طريقه ويحتمل كل واحد صاحبه ويرى اصاحبه عليه فضلا وحرمة ولا يرى ذلك لنفسه ويصبر على ما وقع منه في بعض الاحيان من جفاء ونحوه فان حصل بينهما خصام دائم وشككت حالتهما وعجز عن اصلاح الحال استحب لهما تعجيل المفارقة ليستقر امرهما ويسلم حجهما من مبعدياته عن القبول وتشرح نفوسهما لمناسكتهما وبذهب عنهما الحقد وسوء الظن والكلام في المرض وغير ذلك من النقائص التي يتضرران لها (الثانية عشرة) يستحب ان تكون بدء فارغة من مال التجارة ذاهبا وراجعا فان ذلك يشغل القلب فان انجر لم يؤثر ذلك في صحة حجه ويحب عليه تصحيح الاخلاص في حجه وان يريد به وجه الله تعالى قال الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وثبت في الحديث المجمع على صحته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات وينبغي لمن حج حجة الاسلام واراد الحج ان يحج تبرعا متحضا للعبادة فلو حج مكرها جاله او نفسه للخدمة جاز لكن فاته الفضيلة واوحج عن غير مكان اعظم لاجره واوحج عنه بأجرة فقد ترك الافضل لكن لا يمنع منه وهو من اطيب المسكيات فانه يحصل اغبر هذه العبادة العظيمة ويحصل له حضور تلك المشاهد الشريفة فيسأل الله من فضله (الثالثة عشرة) يستحب أن يكون سفره يوم الخميس فقد ثبت في الصحيحين عن كعب ابن مالك رضى الله عنه قال قلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر الا يوم الخميس فان فاته فيوم الاثنين اذنيه هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة ويستحب ان يكون باكر الحديث صخر الغامدى رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لامتى في بكورها وكان اذ بعث جيشا أو سرية بعثهم من اول النهار وكان صخر ناجرا فكان يبعث بتجارته اول النهار فأثرى وكثر ماله ورواه أبو داود والترمذى وقال هذا حديث حسن (الرابعة عشرة) يستحب اذا أراد الخروج من منزله أن يصلى ركعتين يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين بركعهما عندهم حين يريد السفر ويستحب أن يقرأ بعد سلامه آية الكرسي ولتلاف قريش فقد جاء فيها آثار لسلف مع ما علم من ركة القرآن في كل شئ وكل وقت ومن الأكثر ان من قرأ آية الكرسي عند خروجه من منزله لم يصبه شئ يكرهه حتى يرجع من منسكه عن جاهة ثم بدع بمحضور قلب والاخلاص بما تيسر من أمور الدنيا والآخرة ويسأل الله تعالى الاعانة والتوفيق في سفره وغيره من اموره فاذا نهض من جلوسه قال ما روبنا من حديث أنس رضى الله عنه اللهم اليك توجهت وبك اعتصمت اللهم أكفني ما همى وما لم أهتم به اللهم زدنى التقوى وأغفر لى ذنبى (الخامسة عشرة) يستحب أن يودع أهله وجيرانه واصدقائه وان يودعوه ويقول كل واحد منهم لصاحبه أستودع الله دينك وأمانتك وخواتم عملك زدك الله التقوى وغفر ذنبك ويسر لك الخير حيث كنت (السادسة عشرة) السنة اذا

(قوله أمانه) وفي الحديث خير الاصحاب صاحب اذا ذكرت الله أمانك واذا نسيت ذكرك رواء ابن أبى الدنيا وفي مثل هذا كان هبة الله بن المبارك كثيرا ما ينشد

واذا صاحبت فاصحب صاحب اذا حياء وعفاف وكرم قوله لشيء لان قلت لا واذا قلت نعم قال نعم (قوله المفارقة) أى ان لم يقلب على الظن وقوع محذور ووجب ان غلب ذلك الا أن أدت المفارقة الى خطر أعظم كضياع عدله العاجز عن المشى والركوب في غير محمل فتقتنع اه عمدة (قوله الحقد) هو الانطواء على العداوة والبغضاء (قوله حجه) والثواب بقدر باعث الدين وان قلب باعث الدنيا وقيل لشيء له من الاجر مطلقا وهذا ان كان قصد التجارة لاجل غوالمال هو الغرض فلو قصد بالتجارة كفاية أهله والتوسعة عليهم أو على أهل الحرم فله الثواب كاملا لانه ضم أخروا الى أخروى اه عمدة

رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب
 أو جرس حديث صحيح رواه مسلم وفي الحديث في سنن أبي داود وغيره ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الجرس من مار الشيطان قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى فان وقع شيء
 من ذلك من جهة غيرهم ولم يستطع الازالة فليقل اللهم اني أبرأ اليك عما فعله هؤلاء فلا تنحر مني ثمرة صحبة
 ملائكتك وبركتهم (الثانية والعشرون) السنة اذا علمت من الارض كبروا واذهابطوا واديا
 ونحوه سجع وتكره المبالغة في رفع الصوت في هذا التكبير والتسبيح للحديث الصحيح في النهي
 عنه (الثالثة والعشرون) يستحب اذا اشرف على قرية أو منزل يقول اللهم اني أسألك خيرها
 وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها (الرابعة والعشرون) السنة
 اذا نزل منزلا أن يقول ماروا مسلم في صحيحه عن خولة بنت حكيم رضي الله عنها قالت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نزل منزلا ثم قال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
 لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك ويستحب أن يسبح في حال حطه الرحل لماروبئة عن أنس
 رضي الله عنه قال كنا اذا نزلنا سبحنا حتى نخط الرحل ويكره النزول في قارعة الطريق لحديث
 أبي هريرة لا تعرسوا على الطريق فانها مأوى الهوام بالليل (الخامسة والعشرون) السنة اذا
 جن الليل أن يقول ماروبئة في سنن أبي داود وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر فأقبل الليل قال يا أرض ربني وربك الله أعوذ بالله من شرك
 وشر ما فيك وشر ما خلق فيك وشر ما يدب عليك أعوذ بالله من أسد وأسدود والحية والعقرب ومن
 ساكن البلد ومن والدوم ولد قلت المراد بالأسود الشخص قال أهل اللغة كل شخص يقال له
 أسود قال الامام أبو سليمان الخطابي ساكن البلد هم الجن والبلد الأرض التي هي مأوى
 الحيوان وان لم يكن فيها بناء قال ويحتمل ان المراد بالادابليس ومالود الشياطين (السادسة
 والعشرون) اذا خاف قوما أو شخصا آدميا أو غيره قال ماروبئة بالاسناد الصحيح في سنن أبي داود
 والنسائي وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
 خاف قوما قال اللهم انا نجعلك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم ويستحب أن يكثر من دعاء
 الكرب هنا وفي كل موطن وهو ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله
 رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وفي كتاب
 الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كرهه أمر قال يا حي
 يا قيوم برحمتك أستغيث قال الحاكم اسناده صحيح (السابعة والعشرون) في أمور يحتاج اليها
 المسافر جاءت فيها أحاديث وآثار فندرجها في كتاب الاذكار بشواهد واضحة ذكر منها هنا
 أطراف مختصرة منها اذا استصعبت دابته قبل يقرأ في آذانها أفغير دين الله يغفوني وله أسلم من
 في السموات والارض طوما وكرها واليه ترجعون واذا انفلتت دابته نادى يا عباد الله احبسوا
 مرتين أو ثلاثا ويستحب له الهداء للسرعة في السير وتشيط الدواب والنفوس وترويحها
 ونسهل السير وفيه أحاديث صحيحة كثيرة واذاركب سفينة قال بسم الله تجر بها ورساها ان
 ربي لغفور رحيم وما قدر الله حق قدره الآية (الثامنة والعشرون) يستحب الاكثر من

(قوله الرحال) كلامه شامل
 للمحرم والذي ينجمه حينئذ
 استثنى آؤه فان شاعره
 التلبية اه ابن حجر وهـ و
 موافق لرملي ووافقه ما
 ابن علان وعبارة السهمودي
 على الكتاب نصها ذكر الولي
 العراقي هذه الآية أي
 قوله كنا اذا نزلنا الخ ويض
 لكلام عليها وله أراد
 تقيد ذلك بما قبل الاحرام
 اما بعده فالشعار في ذلك
 التلبية على أني لم أر المصنف
 ذكر ذلك في كتاب الاذكار ولا
 الرياض ولا في آداب الصغر
 من شرح المذهب ولم يذكره
 ابن جماعة في منسكه الكبير
 ولا الغزالي في الاحياء اه
 كلامه (قوله قارعة الطريق
 الظاهر ان الاضافة بيانية وانه
 ليس المراد الحقيقة وبؤيده
 لفظ حديث مسلم وهو اذا
 عرستم فاجتنبوا الطريق
 فانما طريق الدواب ومأوى
 الهوام بالليل اذ فيه ذكر
 الطريق فقط وظاهر كلامه
 انه لا فرق في الكراهة بين
 النزول ليلا ونهارا وهو
 ظاهر لكن قضية الحديث
 الذي ذكره اختصاص ذلك
 بالليل الا أن يقال انما ذكر
 الليل لان الكراهة فيه
 أشد لان الضرر فيه أقرب
 اه ابن حجر زيادة

(قوله للحديث) هو استدلال
 لطلب الدماء للمسافر من
 حيث هو وأما الدليل
 على طلب خصوص الدماء
 للمؤمنين فهو ما رواه
 المستغفرى مرفوعاً ما من
 دماء أحب إلى الله عز وجل
 من قول العبد اللهم اغفر
 لامة محمد درجة صامة اهـ حج
 (قوله لاشك) تأكيد للحكم
 المستفاد من قوله ثلاث
 دعوات مستجابات (قوله
 المظلوم) بالنوع الذي ظلم
 به ولا يجوز بغيره (قوله
 ودعوة الوالد الخ) محله أن
 كانت بحق كأن كان الوالد
 ماقاً بأن فعل معه ما يتأذى
 به تأذي ليس بالهين وحينئذ
 قالوا لدمه مظلوم فيكون
 داخلاً في الأول لكن صرح
 به الاعتناء بشأنه حج (قوله
 الطهارة) لأنه ربما يفجؤه
 الموت فيكون على كمال
 حاله (قوله على الطهارة)
 ليكوفى بها الاستغفار
 الملائكة له وحفظ روحه
 من الشياطين اهـ ابن علان
 (قوله أوقاتها) ومن الأوقات
 وقت العذر في المجموعتين
 (قوله ويجمع) إذا كان
 السفر طويلاً مبساحاً وله
 مقصده معلوم (قوله والقصر)
 بأن يؤدي كلاً في وقتها تأمة
 (قوله وترك الآخر بأن
 يقصر بالاجمع أو بالعكس

الدماء في جميع سفره لنفسه ولو الدية وأجابه وولاية المسلمين وسائر المسلمين بمهمات أمور الآخرة
 والدنيا للحديث الصحيح في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث دعوات مستجابات لاشك فيهن دعوة المظلوم ودعوة المسافر
 ودعوة الوالد على ولده وليس في رواية أبي داود عـ لي ولده (التسعة والعشرون)
 يستحب له المداومة على الطهارة والنوم على الطهارة وبما يتأكد الأمر به المحافظة على الصلاة
 في أوقاتها المشروعة وله أن يقصر ويجمع وله ترك الجمع والقصر وله فعل أحدهما وترك الآخر
 لكن الأفضل أن يقصر وأن لا يجمع للخروج من خلاف العلماء في ذلك فإن أباحه غيره
 رحمه الله تعالى قالوا القصر واجب والجمع حرام إلا في عورات والمزدلفة وإذا أراد القصر فلا بد
 من نية القصر عند الإحرام بالصلاة وإنما يجوز القصر في الظهر والعصر والعشاء كل واحدة
 ركعتين ولو قاته مقصورة فقضاها في السفر فالأولى أن يقضيها تأمة فإن قصرها جاز على
 الأصح وإذا أراد الجمع بينهما فأنما يجوز بين الظهر والعصر في وقت أحدهما وبين المغرب
 والعشاء في وقت أحدهما فإن شاء قدم الثانية إلى الأولى وإن شاء أخر الأولى إلى وقت الثانية
 لكن الأفضل أن كان نازلاً في وقت الأولى أن يقدم الثانية وإن كان سائراً في وقت الأولى
 أخرها فإن أراد الجمع في وقت الأولى فله ثلاثة شروط أن يبدأ بالأولى وإن ينوي الجمع قبل
 فراغه منها والأفضل أن تكون النية عند الإحرام به سواء لا يفرق بين الصلاتين بصلاة سنة
 ولا غيرها فإن فقد أحدهما هذه الشروط بطل الجمع ووجب أن يصلي الثانية في وقته ولو فرق بين
 الصلاتين بنحو الكلمتين أو الثلاث لم يضربوا فرقاً بالتيمم بأن تيمم للأولى ثم سلم منها ثم تيمم الثانية
 وشرع فيها من غير تأخير جاز على المذهب الصحيح وإن أراد الجمع في وقت الثانية وجب عليه
 أن ينوي تأخير الأولى إلى الثانية للجمع وتكون هذه النية بعد دخول وقت الأولى وله تأخير
 هذه النية مادام من وقت الأولى ما يسهها فلم ينو تأخيرها حتى خرج الوقت أتم وصارت قضاء
 وقد سبق حكمها في القصر ويستحب أن يبدأ بالأولى وإن لا يفرق بينهما فإن خالف وبدأ بالثانية
 أوفرق جاز على الأصح بخلاف ما سبق من الجمع في وقت الأولى * (فصل) إذا جمع في وقت
 الأولى اذن لها ثم أقام لكل واحدة منهما على قول لا يؤذن وإن جمع وقت الثانية فكذلك على
 الأصح وعلى قول لا يؤذن وعلى قول إن رجا حضور جماعة أذن والأفلاء * (فصل) ويستحب
 صلاة الجماعة في السفر ولو كان لا تتأكد كذا في الحضر * (فصل) وتسبب السنن الراتبية مع
 الفرائض في السفر كما تسبب في الحضر فمن جمع بين الظهر والعصر صلى أو لاسنة الظهر التي قبلها
 ثم صلى الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر * (فصل) للمسافر إلى مسافة
 تبلغ مرحلتين فصاعداً أن يمسح على خفيه ثلاثة أيام ولياليهن ابتداءً من حين يحدث بعد لبسه
 ولا يجوز المسح إلا على خف سائر محل الفرض من رجله ويشترط سترهما من أسفل ومن
 الجوانب الأربع ولا يشترط سترهما فوق الكعبين ولا يضرب إذا حصل الستر المشروط أو كان
 يرى كعباه من فوقه ولا يجوز المسح إلا أن يلبسه على طهارة كاملة وله أن يصلي بالمسح الواحد
 ماشياً من الفرائض والنوافل ما لم تنقص المدة ولا يجوز المسح في غسل الجنابة ولا غيره من
 الاغتسال الواجبة والمستنونة فإن أجنب أو حاضت المرأة في أثناء المدة وجب نزعه واستنفاه

(قوله فينبغي) أي يندب

خروج من خلاف من اعتبر
في الوضوء المولاة (قوله
والأفضل) هو تكرار لقوله
فينبغي أن يستأنف الوضوء
تأكيذا (قوله أو قصيرا)
وضبطه ببل ونحوه أو
يخرج للحل لو كان به لم تنزله
الجمعة لعدم سماحه النداء
وهو محمول على الأول
وشرط السفر أن يكون
صباحا والمقصود معينا فلو
خرج في معاطف الطريق
أو عدل وأول غير زجة أو
توجهه لمقصده في غير
الطريق يضر إذا شرط
لأنه لو صوب المقصد لا طريقه
أه حج (قوله الراحة)
بخلاف هودج أو سفينة
لا يحتاج إليه في سيرها
فعليه اتمام الأركان
مستقبلا أما مسيرها
فيصلي لجهة مقصده أه ابن
علاء (قوله المجدد)
أي والجلوس بين السجدين
بخلاف الاعتدال فإنه
ملحق بالقيام (قوله المتكبر)
أي التيسر له ذلك (قوله لم
يتمكن) بأن تعسر عليه
بحيث أنه تحصل له مشقة
وان قلت كما يفهم من
كلامهم أه حج (قوله
لا يصح) أي لانهم في قوة
المأشيق

اللبس على طهارة فلو غسل رجله في الخفاف ارتفعت جنباته وصحت صلاته لكن لا يجوز له
المصحح حتى يستأنف اللبس على طهارة وصفه المصحح المختار أن يمسح أعلاه وأسفله خطوطا فان
اقتصصر على جزء يسير من أعلاه أجزأه وان اقتصصر على أسفله أو حرقه لم يجزه على الأصح وسواء
مسه به يده أو يعود أو يخرقه أو غير ذلك فكله جائز وأوقطر الماء عليه أو وضع يده عليه ولم يمرها
أو غسله أجزأه على الأصح لكن يكره الغسل وإذا انقضت المدة أو ظهر شيء من رجسه في محل
الفرض خلع الخفين ثم ينظر فان كان محدثا استأنف الوضوء وان كان على طهارة الغسل فلا شيء
عليه فيستأنف اللبس على تلك الطهارة ان شاء وان كان على طهارة مسح فينبغي أن يستأنف
الوضوء فان اقتصصر على غسل القدمين أجزأه على الأصح والأفضل أن يستأنف الوضوء وانما
ذكرت هذا الفصل في مسح الخلف لانه مما يحتاج إليه المسافر لتوفير ماء الطهارة وتخفيف
أمرها ومسائل الباب كثيرة لكن قد أشرت الى مقاصدها والله اعلم * (فصل) * يجوز التنفل
في السفر طويلا كان أو قصيرا على الراحة وماشيا الى أي جهة توجهه ويستقبل الماشي القبلة
عند الإحرام والركوع والمجود ولا يشترط استقبالها في غير هذه المواضع لكن يشترط ان
لا يستقبل غير جهة مقصده الا الى القبلة ويشترط أن يركع ويسجد على الأرض والراكب
المتكبر من توجيه الدابة الى القبلة يلزمه الاستقبال عند الاحرام بالصلاة لا غير فان لم يتمكن
بأن كانت دابته مقطوعة أو صعبة لم يشترط الاستقبال في شيء الا أن يكون في هودج يتمكن فيه
من استقبال القبلة فيشترط استقبالها هذا حكم النوافل أما الفرائض فلا تجوز الى غير القبلة
بحال ولا يجوز ان يصلها ماشيا وان كان مستقبلا ولا تصح من الركب المحل بالقيام أو الركوع
أو المجود أو غيرهما فان أتى بهذه الأركان واستقبل القبلة فان كان في هودج أو سرج أو نحوهما
على دابة فصلى وهي واقفة غير سائرة صحت صلاته على المذهب الصحيح الذي ذهب اليه كثير من
أصحابنا ومنهم من قال لا يصح وبه قطع امام الحرمين فان كانت الدابة سائرة لم تصح الفريضة
على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي رحمه الله والجمهور رحمه الله وقبل تصح وتصح
الفريضة في السفينة الجارية وفي الزورق المشدود على الساحل بلا خلاف والأصح انها تصح
أيضا على السرج الذي يحمله الرجال وفي الأرجوحة المشدودة والزورق الجاري للقيم بمنزل
بغداد ونحوها هذا كله اذا لم يكن ضرورة قال أصحابنا فان خاف الانقطاع عن رفقه لو نزل لها
أو خاف على نفسه أو ماله فله أن يصلي الفريضة على الراحة ونجب الاعادة وحكم المندورة
والجنازة حكم المكتوبة * (فرع) * اذا صلى النافلة على دابة عليها سرج أو نحوه لم يلزمه وضع
الجهة على عرف الدابة ولا على السرج والقب في الركوع والمجود بل يكفي أن ينحني
للكوع والمجود الى طريقه ويكون سجوده أخفض من ركوعه ويجب التمييز بينهما اذا
تمكن ولا يجب أن يبلغ غاية وضعه في الانحناء ويشترط أن يكون ما يلقى بدن المصلي راكبا
وثابه من السرج وغيره طاهرا ولو بالثياب أو وطئت نجاسة أو كان على السرج نجاسة
فسترها وصلى عليه لم يضر وكذا لو طاهرا راكبا نجاسة لم يضر على الأصح وأو وطئ المصلي
ماشيا نجاسة عمدا بطأت صلاته ولا يكف التحفظ والاحتياط في المشي ويشترط الاحتراز عن
الأفعال التي لا يحتاج اليها فلور كض الدابة للحاجة جاز ولو أجزأه بالاهذر أو كان ماشيا فعدا

بلا عذر بطلت على الأصح ويشترط في التفل راكبا ومشيا دوام السفر والسير فلو بلغ المنزل في خلال الصلاة اشترط اتمامها الى القبلة متمكنا وينزل ان كان راكبا ولو مبرقية مجتازا فله اتمام الصلاة راكبا وحيث قلنا يجب النزول فأمكنه الاستقبال وتمام الاركان عليه وهي واقفة جاز ولو انحرف المصلي مشيا عن جهة مقصده أو حرف دابته عنها فان كان الى جهة القبلة لم يضره وان كان الى غيرها عدم تصحيح صلاته وان كان ناسيا أو غالطا يظن انها طريقه فان عاد الى الجهة على قرب لم تبطل وان عاد بعد طول بطلت على الأصح وان انحرف بحماح الدابة فالاصح أنه ان عاد على قرب لم تبطل وان طال بطلت * (فرع) * اذالم يقدر على يقين القبلة فان وجد من يخبره من علم اعتمده ولم يجتهد بشرط عدالة المخبر وسوائيه الرجل والمرأة والعبد ولا يعتمد الكافر ولا الفاسق ولا الصبي وان كان مرافقا وسواء في وجوب العمل بالخبر من هو من اهل الاجتهاد وغيره فان لم يجد من يخبره فان كان يقدر على الاجتهاد لزمه واستقبل ما ظن به قبلة ولا يصح الاجتهاد بالأدلة القبلة وهي كثيرة اقواها القطب واضعها الريح ولا يجوز لهذا القادر التقليد فان فعل لزمه القضاء وان اصاب القبلة لانه عاصى فرط فان ضاق الوقت صلى كيف كان وتلزمه الامادة ولو خفيت الدلائل على المجتهد اقيم او ظلمة او لتعارض الأدلة فالاصح انه لا يقلد بل يصلي كيف كان ويعيد واما اذالم يقدر على الاجتهاد المجزء عن تعلم ادلة القبلة كالأعمى والبصير الذي لا يعرف الأدلة فيجب تقليد مكلف مسلم عدل عارف بأدلة القبلة سواء فيه الرجل والمرأة والحرة والعبد والتقليد هو قبول قول المستند الى الاجتهاد ولو اختلف عليه اجتهاد رجلين فلدن من شاء منهما والاولى تقليد الاوثق الا علم واما القادر على تعلم الأدلة فهو كاهلها فلا يجوز التقليد فان قلد قضى لتقصيره ولو صلى ثم تبين الخطأ في القبلة لزمه الامادة على الأصح ولو ظن الخطأ لم تلزمه الامادة حتى لو صلى اربع ركعات الى اربع جهات فلا اعادة عليه * (فصل) * اذا عدم الماء طلبه فان لم يجده تيمم ولو وجد وهو محتاج اليه اعطشه أو عطش رفيقه أو دابته أو حيوان محترم تيمم ولم يتوضأ وسواء في ذلك العطش في بومه أو فيما بعده وقبل وصوله الى ماء آخر قال أصحابنا وبمحرم عليه الوضوء في هذا الحال لان حرمة النفس أكد ولا بد للشرب وللوضوء بدل وهذه المسئلة مما ينبغي حفظها واشاعتها فان كثيرين من الجاهل وغيرهم يخطئون فيها ويتوضأ أحدهم مع علمه بحاجة الناس الى الشرب وهذا الوضوء حرام لاشك فيه والغسل عن الجنابة وعن الخبث وغيرهما كالوضوء فيما ذكرناه ومن خيل له نفسه ان الوضوء في هذا الحال فضيلة فهو جاهل شديد الخطأ وانما فضيلة الوضوء اذالم يكن هناك محتاج للشرب وسواء كان المحتاج للعطش رفيقه المحتاط له أو أحدا من القافلة والركب فلو امتنع صاحب الماء من بذله وهو غير محتاج اليه للعطش وهناك مضطر اليه للعطش كان المضطر أخذه قهرا وله أن يقاتل عليه فان قتل أحدهما صاحبه كان صاحب الماء مهذرا لدم لا قصاص فيه ولادية ولا كفارة وكان المضطر مضمويا بالقصاص او الدية والكفارة ولو احتاج صاحب الماء اليه اعطش نفسه كان مقدما على غيره ولو احتاج اليه الاجنبي للوضوء وكال مسالك مستغنيا عنه لم يلزمه بذله له ولا يجوز للاجنبي اخذه قهرا لانه يمكنه التيمم واعلم انه مهما احتاج اليه لعطش نفسه أو رفيقه أو حيوان محترم في ثاني الحال قبل وصولهم الى ماء آخر فله التيمم المكلف به

(قوله وغيره) لانه لم يقلد
 مجتهدا بل صدق مجتهدا
 (قوله القبلة) ويجب
 تعلمها حيث لم يكن
 هناك عارف سفر او حضرا
 (قوله القطب) أى الشمالى
 ويختلف باختلاف الاقاليم
 ففي مصر يجعله المصلى خلف
 أذنه اليسرى وفي العراق
 وما وراء النهر خلف اليمنى
 وباليمن قبالة ما على جانبه
 اليسرى وبالشام وراءه
 ولبعضهم
 قطب السماء جعل خلف
 أذن يسرى
 بمصر والعراق خلف
 الاخرى
 بالشام خلفا وأماما باليمن
 مواجهاه تكتن مستقبلين
 ودون القطب الشمس والقمر
 والنجوم والقطب هو كقالب
 الشبحان تبعا لاهل اللغة
 نجم صغير في نبات نعش
 الصغرى وقول أهل الهيئة
 ليس نجما بل نقطة صغيرة
 تدور عليها الكواكب وهي
 وسطها مخالف لما ذكر
 في التسمية لاني الحقيقة
 والرجح في التسمية لاهل
 اللغة اهـ (قوله التقليد)
 اذ المجتهد لا يقلد مجتهدا (قوله
 القبلة) لقوات الاعتداد
 بالشروط من غلبة الظن
 المكلف به

(قوله عنده) أى أو يظنه
 أو بنوهم اه ابن علان
 (قوله أو ثمن) كأن يقول
 من عنده ماء يبيعه (قوله
 وهب له) أى أو بائنا به
 (قوله بنفسه) لحصول
 الطلب المتوقف عليه التيمم
 عند فقد الماء (قوله الا
 بتراب) دخل في اسم التراب
 ما يؤكل نداوبا كالآرمنى
 أو سفها كالابيض لآخو
 ط-بن مشوى وصح وأثم
 بتراب المسجد والأراضي
 الموقوفة والملوكة التى
 هلم من مالكها عدم الرضا
 وأوبقرينة كهو بمغصوب
 اه حج باختصار (قوله
 طاهر) لا ما خلط بجماعة
 أو نجس بها (قوله مطلقى)
 أى طهور فلا يكفى
 مستعمل وهو ما بقى بعضوه
 أو ثائر منه بعد امساحه
 البشرة لا ما بقى مما تيمم منه
 من خرقه ولا ما تغير طعمه
 أو لونه أو ربحه بنحو خل
 أو ما ورد جفا وبقي غباره
 اه ابن علان (قوله برمل)
 أى لا يلقى بالعضو (قوله
 برمل محض) أى لا غبار له
 مطلقة أو له لكن لم ينحرق
 وصول التراب المعتبر نحوه
 الى العضو فيما بعد

وبصلى ولا يبدو ولم يجد الماء ووجده يباع بثمن المثل وهو واجد للثمن فاض-لا عما يحتاج اليه
 في سفره ذاهبا وراجعا لزمه شراؤه وان كان يباع بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه شراؤه سواء قلت
 الزيادة أم كثرت لكن يستحب شراؤه وثن المثل هو قيمته في ذلك في تلك الحالة * (فصل) * واذا لم
 يجد الماء وجب عليه طلبه ممن يعلمه عنده به-ذا وثن فان وهب له لزمه قبوله وان بعث من يطلبه
 له كفاه عن الطلب بنفسه ولو وجد بعض ماء لا يكفيه لزمه ماء-تعماله على الاصح ثم تيمم للباقي
 * (فصل) * ولا يجوز التيمم الا بتراب طاهر مطلق له غبار يعلق بالعضو فان تيمم بتراب مخلوط برمل
 جاز وان تيمم برمل محض أو بتراب مخلوط بخص أو نحوه لم يصح ويستحب للمساافر أن يستحب
 معه ترابا في خرقه ونحوها لتيمم به اذا لم يجد في أرضه-ه ترابا * (فصل) * والتيمم مع الوجه
 واليدين الى المرفقين بضربتين أو أكثر والسنة أن لا يزيد-على ضربتين وسواء تيمم عن الجنبات
 أو عن الحداث الا صفرو صفته ما ذكرناه * (فصل) * لا يصح التيمم لفريضة الا بعد دخول وقتها
 وكذا النافلة الراتبه على الاصح ولا يصلى بتيمم واحدا أكثر من فريضة واحدة وله أن يصلى معها
 ما شاء من النوافل قبل الفريضة وبعدها في الوقت وخارج الوقت * (فصل) * اذا صلى بالتيمم
 لعدم الماء الذي يجب استعماله لم تلزمه إعادة الصلاة سواء كان سفره قصيرا أو طويلا ولو وجد
 الماء بعد الصلاة في الوقت أو في انشاء الصلاة صحته صلاته ولا إعادة عليه (فصل) اذا لم يجد
 ماء ولا ترابا صلى حسب حاله الفريضة وحدها وزمها إعادة الصلاة بالماء أو التراب واذا خاف
 من استعمال الماء تلف النفس بمرض أو جراحة أو نحوه أو تلف عضو أو فوات منعة عضو أو
 زيادة المرض أو كثرة الألم أو حصول شين فاحش على عضو ظاهر تيمم وصلى ولا إعادة عليه
 * (فصل) * مما تم به البلوى ويحتاج الى معرفته سالت طريق الحج حكم من يموت معهم وهذا
 باب واسع جدا وقد جمعت فيه من كتب الفقه بحمد الله تعالى ما يقارب مجلدا فأشير هنا الى
 نبذة منه لا بد للحاج من معرفتها فاذمات واحد في الركب أو القافلة وجب على الذين علموا
 موته غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فان تركوا واحدا من هذه الامور مع القدرة أثموا
 كلهم وان فعلها بعضهم سقط الحرج عن الباقيين ولا اثم-على من لم يعلم بحال واذا لم يجدوا الماء
 يمموه في وجهه ويديه ثم كفنوه ثم تيمموا وصلوا عليه ولا يصح تيممهم حتى يمموه لانه لا يصح التيمم
 الا بعد دخول وقت الصلاة ولا بدخل وقت الصلاة على الميت الا بعد غسله أو تيممه وأقل التكفين
 ثوب ساتر لجميع البدن على المذهب الصحيح وقيل يكفى ساتر العورة وأكله ثلاثة أثواب للرجل
 وخمسة للمرأة ويجوز التكفين في جميع أنواع الثياب الا الحريرة فلا يجوز تكفين الرجل فيه
 ويجوز تكفين المرأة فيه لكن بكراهة فان كان الميت رجلا بحر ما لم يكفن في الخيط ولا يغطى رأسه
 ولا يقرب الطيب وان كانت امرأة لم يغط وجهها بشئ ويجوز كفنها في الخيط ويجب ستر
 رأسها وجميع بدنهما سوى الوجه وأما الصلاة عليه فيسقط فرضها بصلاة واحد على المذهب
 المختار وهو الاظهر من نصوص الشافعي رضى الله عنه وقيل يشترط اثنان وقيل ثلاثة وقيل
 أربعة ويجوز جاعة وفرادى ولا يسنط فرضها بفعل النساء ولا الصبيان مع وجود الرجال على
 المذهب المختار وأما الدفن فأقله حفرة تمنعه من السباع ومن ظه-ور رائحته فان تذر بعض
 هذه الامور فعلوا الممكن منها والله أعلم * (فصل) * وما يتأ كذا وصية به أنه ينبغي أن يحصر

على فعل المعروف في طريقه فيسقى الماء عند الحاجة اليه اذا أمكنه - ويحمل المنقطع اذا تيسر له
 لان أفضل الصدقة ما وافق ضرورة أو حاجة - ويترجم فعل الصدقة والمعروف في طريق مكة
 بأربعة أمور أحدها ان الحاجة فيه أمس الثاني انه لا يلبس بلجأ اليه الثالث بمجاهدة
 النفس لشهواتها الشيء مخافة الحاجة الرابع انه اعانة لقاصدي بيت الله تعالى * (فصل مختصر
 جدا فيما يتعلق بوجوب الحج) * لا يجب الحج في العمر الامرة واحدة الا أن يذره والناس
 أربعة أقسام قسم يصح له الحج وقسم يصح منه بالمباشرة وقسم يقع له من حجة الاسلام وقسم
 يجب عليه فاما القسم الاول وهو الصحة المطلقة فشرطها الاسلام فقط فلا يصح حج كافر ولا
 بشرط التكليف بل يصح احرام الولي عن الصبي الذي لا يميز عن المجنون وأما صحة المباشرة
 فشرطها الاسلام والتمييز فلا تصح مباشرة المجنون والصبي الذي لا يميز وتصح من المميز والعبد
 وأما وقوعه عن حجة الاسلام فشرطه أربعة الاسلام والعقل والحرية والبلوغ فلو تنكف
 الفقير الحج وقع عن حجة الاسلام وأما وجوب حجة الاسلام فلها خمسة شروط الاسلام والبلوغ
 والعقل والحرية والاستطاعة * (فرع) * الاستطاعة نوعان استطاعة مباشرة بنفسه واستطاعة
 تحصيله بغيره فالاولى تتعلق بخمسة أمور الراحلة لمن يدينه وبين مكة مرحلتان فصاعدا وزاد
 وأمن الطريق وصحة البدن وإمكان السير وتشرط الراحلة وان كان قادرا على المشي لكن
 الأفضل للقادر أن يحج ماشيا وتشرط راحلة لا يجتمعها مشقة شديدة فان احتاج الى تحمل او
 كنيسة على البعير اشترط القدرة عليه وسواء قدر على الراحلة بثمن المثل أو أجرة المثل فاضلا
 عما يحتاج اليه ويشترط في الزاد ما يكفي لذهابه ورجوعه فاضلا عما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه
 نفقتهم وكسوتهم مدة ذهابه ورجوعه وفاضلا عن مسكن وخادم يحتاج اليهما وعن قضاء دين
 يكون عليه حالا كان أو مؤجلا وأما لطريق فيشترط أمنه في ثلاثة أشياء في النفس والمال
 والبضع فلا يجب على المرأة حتى تأمن على نفسها بزواج أو محرم أو نسوة ثقات وأما ركوب
 البحر فان كان الغالب منه السلامة وجب والا فلا يشترط وجود الماء والزاد في المواضع التي
 مرت العادة بحملها منها ووجود العلف على حسب العادة وأما البدن فيشترط فيه قوة يستمسك
 بها على الراحلة بغير مشقة شديدة والمحمول عليه كغيره وكذا الاعمى السدى يجوز قائدا وأما
 مكان السير فان يحده هذه الامور وتبقى زمنا يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد وأما
 استطاعة التحصيل بغيره فهو أن يجز عن الحج بنفسه بموت أو كبر أو زمالة أو مرض لا يرجي
 زواله أو هرم بحيث لا يستطيع الثبوت على الراحلة الائمة شديدة وهذا العاجز الحى يسمى
 معضوبا بالعين المهملة والضاد المعجمة ثم تجب الاستئابة عن الميت اذا كان قد استطاع في حياته
 ولم يحج هذا اذا كان له تركه والا فلا يجب على الوارث ويجوز لو ارث والاجنبي الحج عنه سواء
 اوصى به أم لا واما المعضوب فلا يصح عنه الحج بغير اذنه وتلزمه الاستئابة ان وجد ما لا يستأجر به
 من يحج عنه فاضلا عن حاجته يوم الاستئجار خاصة سواء وجد أجر ذركب أو ماش بشرط أن
 يرضى بأجرة المثل فان لم يجد المال ووجد من تبرع بالحج عنه من أولاده والاداء أولاده الذكور
 والانات ائزمه استئابته بشرط ان يكون الولد حيا عن نفسه ويوثق به واو غيره معضوب ولو بذل
 الاخ او الاجنبي الطاعة فيهما كالولد على الاصح ولو بذل الوالد او غيره المال لم يئزمه قبوله على

(قوله الامرة) أى وان
 ارتد ثم أسلم لم يعد كل من
 الحج والعمرة (قوله بالمباشرة)
 أى له ولا يقع عن حجة
 الاسلام (قوله يجب عليه)
 والقسم الخامس من يصح
 منه ويجب عليه ولا يجزئه
 عن حجة الاسلام وشرطه
 اسلام وتكليف بأن يكون
 بالغاً قافلاً او غير حر فيصح
 نذر الرقيق المكلف الحج
 ويقع عن نذره والعمرة مثل
 الحج في الاقسام المذكورة
 (قوله المطلقة) أى عن
 مباشرة ووقوع عن نذرو
 عن نسك الاسلام ووجوب
 اه عمدة (قوله فشرطها
 الاسلام فقط) أى دون التمييز
 وغيره مما أتى واعترض بأنه
 يشترط ذكر الوقت والنية
 والعلم بالكيفية حتى اوجرت
 افعال النسك منه انعقاد
 يعتد بها لكن رد ذكر النية
 بأنها ركن قال في التحفة ويرد
 ذكر الوقت بأنه معلوم من
 كلامه في المواقيت وناقشه
 تلميذه عبدالرؤف في هذا
 الجواب حيث قال في مختصره
 وكون الوقت معلوماً من
 كلامه لا يفنى عن ذكره هنا
 لاستيفاء الشروط اه

الاصح ونجوز الاستنابة في حج التطوع للميت والمعصوب على الاصح ولو استناب المعصوب من
يحج عنه فحج عنه ثم زال العصب وشفي ان يحج به على الاصح بل عليه ان يحج * (فرع) اذا
وجدت شرائط وجوب الحج وجب على التراخي فله تأخير ما لم يخش العصب فان خشيه حرم
عليه التأخير على الاصح هذا مذهبنا وقال مالك وأبو حنيفة رحمه الله تعالى واحد والمزني يجب
على الفور ثم عندنا اذا أخرفات تبين انه مات حاصبا على الاصح لتفريطه ومن فواته موته حاصبا
انه اوشهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كما لو بان فسقه ويحكم بعصيانته من السنة الاخرة
من سنى الامكان على الاصح * (فرع) من وجب عليه حجة الاسلام لا يصح منه غير هاتين فلو
اجتمع عليه حجة الاسلام وقضاء ونذر قدمت حجة الاسلام ثم القضاء ثم النذر واواحرم بغيرها وقع
عنه الاعاوتى ومن عليه قضاء او نذر لا يحج عن غيره فلو احرم عن غيره وقع من نفسه مما عليه ولو
استأجر المعصوب من يحج عنه عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع عن حجة الاسلام ولو استأجر
شخصين فحج اعانه الجنتين في سنة واحدة اجزأه على الاصح وفروع هذا الباب كثيرة وفيما اشترت
اليه تنبيه على ما بقى والله تعالى اعلم

الباب الثاني في الاحرام

(قوله على الاصح) ولا ثواب
له لو وقع الحج للاجنبي.
والثواب له فلا أجر له (قوله
التراخي) لان الحج وجب
سنة ست وأخره النبي
صلى الله عليه وسلم مع
مبايعة أصحابه رضوان
الله عليهم أجمعين الى عشر
من غير شغل بحرب ولا
خوف من عدو وقيس به
العبرة اه ابن الجلال (قوله
فان خشيه) بقرينة ولو
ضعيفة لقوله لا يجوز
تأخير الموسع الا ان غلب
على الظن فمكنه منه
(قوله على الاصح) قال في
شرح المهذب لان الواجب
الموسع لا يجوز تأخير الا
بشرط أن يغلب على الظن
السلامة الى وقت فعله
وهذا مفقود في مثلتنا
ووجه مقابل الاصح أن
أصل الحج على التراخي فلا
يغير بأمر محتمل اه ابن
الجلال

فصل في ميقات الحج * له ميقتان زمانى ومكانى أما الزمانى فهو شوال وذو القعدة وعشر
ليال من ذى الحجة آخرها طالع الفجر يوم العيد فلا ينقد الاحرام بالحج في غير هذه المدة فان
أحرم به في غير هالم ينقد بها وانقد عمره بمجزئة عن عمرة الاسلام على الاصح وقبل به نقد عمره
ولا ينجزه عن عمرة الاسلام وقبل لا تكون عمرة بل يتحلل بعمل عمرة وقبل لا ينقد الحج في ليلة العيد
بل حكمها حكم غير اشهر الحج ولو أحرم قبل اشهر الحج احراما مطلقا انقد عمره * واما المكانى
فالناس فيه قسمان أحدهما من هو بمكة مكيا كان أو غربا فبقاؤه بالحج نفس مكة وقبل مكة وسائر
الحرم والصحيح هو الاول وله ان يحرم من جميع بقاع مكة وفي الافضل قولان فشافعى رحمه الله
تعالى الصحيح منهما أنه يحرم من باب داره والثانى من المسجد قريبا من البيت ويستحب أن
يكون احرام المقيم بمكة يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة وسواء اراد المقيم بمكة الاحرام بالحج
مفردا أم اراد القرآن بين الحج والعمرة فبقاؤه ما ذكرناه وقبل ان اراد القرآن ازمه ان شاء
الاحرام من أدنى الحل كما لو اراد العمرة وحدها والصحيح ما قدمناه القسم الثانى الآفاقى وهو
غير المقيم بمكة ومواقيتهم خمسة أحدها ذو الحليفة ميقات من توجه من المدينة المنورة وهو من
المدينة على نحو ستة اميال وبينه وبين مكة عشر مراحل الثانى الجحفة ميقات المتوجهين
من الشام على طريق تبوك والنوجهين من مصر والمغرب وهى قرية على نحو ثلاث مراحل
من مكة واكثر الثالث قرن بامكان الرء ويسمى قرن المنازل وقرن الثعالب وهو ميقات
المتوجهين من نجد الحجاز ومن نجد اليمن الرابع يلم ويقال ألم وهو ميقات المتوجهين من تهامة
وتهامة بعض من اليمن فان اليمن يشمل نجدا وتهامة قال اصحابنا وحيث جاء في الحديث وغيره
ان يلم ميقات أهل اليمن المراد ميقات تهامة لا كل اليمن فان نجد اليمن ميقاتهم ميقات نجد الحجاز
الخامس ذات عرق ميقات المتوجهين من المشرق كخراسان والعراق وهذه الثلاثة بين كل
واحد منها وبين مكة مرحلتان والافضل في حق أهل العراق والمشرق ان يحرموا من

(قوله لاهلها) اقوله عليه
 الصلاة والسلام هن امن
 ولن اتى عليهن من غير
 اهلهن ممن اراد حجاً أو عمرة
 (قوله اهلها) لانهما أكثر عملاً
 وقد يجب قبل الميقات كأن
 نذره من دورة اهلها وقد
 بسن كما لو قصد من المسجد
 الأقصى قال في النخبة وكما
 لو خشيت طرو حوض أو
 نفاس عند الميقات أى ولا
 يمكنها الجلوس حتى تطهر
 اهـ * (فائدة) * لا يجب
 الاحرام من الميقات الا اذا
 كان مستجماً الخمس شرائط
 الاول أن يكون قاصداً
 بهذا السفر دخول مكة أو
 الحرم ليخرج من جاوزه
 مريراً نحو الطائف * الثاني
 أن يكون قاصداً للنسك
 ولو بغير هذا السفر ليخرج
 اهل مكة اذا توجهوا اليها
 ولم يكونوا مصحمين على
 النسك ولو كان من مآدئهم
 الحج كل عام * الثالث أن
 تكون المجاوزة الى جهة
 الحرم * الرابع أن يكون غير
 ناول العود اليه الى مثل
 مسافته قبل تلبسه بنسك
 الخامس أن يكون حراً اهـ
 من خط الشيخ محمد بن
 سليمان الكردي

العقيق وهو واد بقرب ذات هرق ابعدها واهبان هذه المواقيت لانشـ تط بل ما يحاذيها
 في معناها والافضل في كل ميقات منها ان يحرم من طرفه الا بعد من مكة فلو أحرم من الطرف
 الآخر جاز لانه أحرم منه وهذه المواقيت لاهلها واكل من مريضاً من غير اهلها ممن يريد حجاً أو
 عمرة كالشامي يري ميقات اهل المدينة ويجوز أن يحرم قبل وصوله الميقات من دورة اهلها ومن
 غيرها وفي الافضل قولان الصحيح انه يحرم من الميقات افتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
 والثاني من دورة اهلها اما من مسكنه بين الميقات ومكة فبقائه القرية التي يسكنها أو الحلة
 التي ينزلها البدوي ويستحب ان يحرم من طرفها الا بعد من مكة ويجوز من الاقرب ومن ذلك
 البحر وطريقا ليس فيه شيء من المواقيت الخمسة احرم اذا حاذى اقرب المواقيت اليه فان لم يحاذ
 شيئاً أحرم على مرحلتين من مكة فان اشبه عليه الامر تحري وطريق الاحتياط لا تخفى
 * (فرع) * اذا انتهى انسان الى الميقات وهو يريد حجاً أو عمرة لزمه ان يحرم منه فان جاوزه غير
 محرم عصي ولزمه أن يعود اليه ويحرم منه ان لم يكن له عذر فان كان له عذر كخوف الطريق أو
 الانقطاع عن الرفقة أو ضيق الوقت أحرم ومضى في نسكه ولزمه دم اذا لم يجد فان مآد الى الميقات
 قبل الاحرام فأحرم منه او بعد الاحرام ودخول مكة قبل ان يطوف او يغسل شيئاً من أنواع
 النسك سقط عنه الدم وان مآد بعد فعل نسك لم يسقط عنه الدم وسواء في لزوم الدم من جاوز مآداً
 أو جاهلاً أو ناسياً أو معذوراً بغير ذلك وانما يفترون في الاثم فلا اثم على التامى والجاهل وبأثم
 العائد * فصل في آداب الاحرام * وفيه مسائل أحدها المسئلة يغتسل قبل الاحرام غسله
 ينوي به غسل الاحرام وهو مستحب لكل من يصح منه الاحرام حتى الحائض والنفساء والصبي
 فان أمكن الحائض المقام بالميقات حتى تطهر وتغتسل ثم تحرم فهو أفضل ويصح من الحائض
 والنفساء جميع اعمال الحج الا الطواف ور كتمه فان عجز المحرم عن الماء تيمم وان وجد ماء لا يكفيه
 للغسل توضأ به ثم تيمم فان ترك الغسل مع امكانه كره ذلك وصح احرامه ويستحب للحاج الغسل
 في عشرة مواضع الاحرام وللدخول مكة وللوقوف بعرفة وللوقوف بمزدلفة بعد الصبح يوم
 النحر واطواف الافاضة وللحلق وللاثلاثة اغسال لرمي جارايم التثريب واطواف الوداع
 ويستوى في استحبابها الرجل والمرأة والحائض ومن لم يجد ماء لحكمه ما سبق * المسئلة الثانية
 يستحب ان يستكمل التنظيف بحلق المائدة وتنف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار ونحوها
 واوحلق الابط بدل التنف وتنف المائدة فلا بأس * الثالثة يغسل رأسه بسدر أو خطمي أو نحوه
 ويستحب ان يلبسه بصمغ أو خطمي أو فاول ونحوه * الرابعة يجرد عن الملبوس الذي يحرم على
 المحرم لبسه ويلبس ازاراً أو رداءً والافضل ان يكونا ابيضين جديدين أو نظيفين ويكره المصبوغ
 ويلبس نعلين ثم يطيب والاولى ان يقتصر على تطيب بدنه دون ثيابه وان يكون بالمسك
 والافضل ان يخلط به ماء الورد أو نحوه ليزهـ جرمه ويجوز بما بقي جرمه وله استدانة لبس
 ما بقي جرمه بعد الاحرام على المذهب الصحيح واوانتـ الطيب بعد الاحرام من موضع الى
 موضع بالعرفق ونحوه لم يضر ولا فدية عليه على الاصح وقيل عليه الفدية ان تركه بعد انقائه ولو
 نقله باختباره أو نزع الثوب المطيب ثم لبسه لزمه الفدية على الاصح وسواء فيما ذكرناه من الطيب
 الرجل والمرأة ويستحب للمرأة ان تخفض يديها بالخناء الى الكوعين قبل الاحرام وتسمح

وجاءه بشئ من الخناء استر البشرة لانها مأورة بكشفها وسواء في استحياب الخضاب المزوجة وغيرها والشابة والعجوز واذا خضبت عمت البدن ويكره النقش والتسويد والتطريف وهو خضب بعض الاصابع ويكرهها الخضاب بعد الاحرام * الخامسة ثم بعد فله ما ذكرناه بصلى ركعتين بنوى بهما سنة الاحرام يقرأ فيهما بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله احد فان كان هناك مسجد صلاهما فيه فان أحرم في وقت فريضة فصلاهما اغنته عن ركعتي الاحرام ولو صلاهما منفردتين عن الفريضة كان افضل فان كان الاحرام في وقت كراهة الصلاة لم يصلاهما على الاصح ويستحب ان يؤخر الاحرام الى خروج وقت الكراهة ليصليهما السادسة اذا صلى احرم وفي افضل من وقت الاحرام قولان للشافعي رحمه الله تعالى احدهما الافضل ان يحرم عقب الصلاة وهو جالس والثاني ان يحرم اذا ابتدأ السير راكباً او ماشياً وهذا هو الصحيح فقد ثبت فيه أحاديث متفق على صحتها والحديث الوارد بالاول فيه ضعف ويستحب أن يستقبل القبلة عند الاحرام واما المكي فان قلنا الافضل أن يحرم من باب داره صلى ركعتين في بيته ثم يحرم على بابه ثم يدخل المسجد ويطوف ثم يخرج وان قلنا يحرم من المسجد دخل المسجد وطاف ثم صلى ركعتين ثم يحرم قريباً من البيت كما سبق * (فصل في صفة الاحرام وما يكون بعده) * صفة الاحرام أن ينوي بقلبه الدخول في الحج والتلبس به وان كان معتمراً نوى الدخول في العمرة وان كان قارناً نوى الدخول في الحج والعمرة والواجب أن ينوي هذا بقلبه ولا يجب التلفظ به ولا التلبية ولكن الافضل أن يتلفظ به بلسانه وان يلبي لان بعض العلماء قال لا يصح الاحرام حتى يلبي به وقال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى فالاحتياط أن ينوي بقلبه ويقول بلسانه وهو مستحضر نية القلب نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم لبيك الى آخر التلبية وان كان حجه عن غيره فليقل نويت الحج من فلان وأحرمت به لله تعالى عنه لبيك اللهم لبيك عن فلان الى آخر التلبية قال الشيخ أبو محمد الجويني ويستحب أن يسمى في هذه التلبية ما أحرم به من حج أو عمرة فيقول لبيك اللهم بحججه لبيك الى آخرها أو لبيك اللهم بعمرة أو بحججة وعمرة قال ولا يجهر بهذه التلبية بل يسمعها نفسه بخلاف ما بعد هاتفه يجهر به وأما ما بعد هذه التلبية فهل الافضل أن يذكر ما أحرم به في تليته أم لا فيه خلاف والاصح أنه لا يذكره وقد ورد الامر ان في الحديث واحدهما محمول على الافضل والاخر لبيان الجواز * (فرع) * لو نوى الحج ولبي بعمرة أو نوى العمرة ولبي بالحج أو نواهما ولبي بأحدهما أو عسكه فلا اعتبار ما نواه دون ما لبي به * (فرع) * ولو نوى حجتين أعمرتین انعدت احداهما ولم تلزمه الاخرى * (فرع) * له فيما يحرم به أربعة أوجه الافراد والتنع والقران والاطلاق أما الافراد فهو أن يحرم بالحج في أشهر من ميعات طريقه ثم اذا فرغ منه خرج من مكة زاده الله شرفاً أحرم بالعمرة من أدنى الحل وبفرغ فهذه صورة المتفق عليها وله صور مختلفة فيها سيأتي بإذن الله تعالى وأما التمتع فهو الذي يحرم بالعمرة من ميعات بلده وبفرغ منها ثم بشئ الحج من مكة سمي متمتعاً لاستمتاعه بمحظورات الاحرام بين الحج والعمرة فانه يحل له جميع المحظورات اذا فرغ من العمرة سواء كان ساقياً هدياً لم يسقه واما القران فهو أن يحرم بالحج والعمرة جميعاً فتندرج افعال العمرة في افعال الحج وينحصر الميعات والفعل فيهما طواف واحد وسعي واحد وحلق

(قوله صلى ركعتين في بيته)
 المعتمدان يصليهما في المسجد
 الحرام كذا في الحاشية
 وغيرها وعبارة الروض
 وشرحه فيدخل المسجد
 الحرام محرماً واحرامه من
 بابه يكون بعد مجيئه من
 صلاة ركعتي الاحرام في
 المسجد الحرام انتهت
 (قوله ويطوف) أي طواف
 الوداع وهو مسنون لكل
 من أراد الخروج من مكة
 اغير مسافة القصر الى
 غير وطنه اه عمدة
 (قوله وبه قال بعض أصحاب
 الشافعي رحمه الله تعالى)
 أي وقال مالك لا ينعقد
 بحج والتلبية وحدهما بل
 بقول أو فعل تعلقا به وفي
 رواية عنه كذهب الشافعي
 (قوله ولا التلبية) ولا تجب
 نية الفريضة جز ما وهل تسن
 صرح في شرح المختصر
 بعدم السنية (قوله قال
 الشيخ أبو محمد الجويني)
 وأقره في المجموع وصوبه
 في الاذكار (قوله ويستحب)
 جرى عليه في النهاية وصوب
 حج في المنح الندب ولبست
 المسئلة في التحفة

واحد ولا يزيد على ما يفعله مفرد الحج أصلا ولو أحرم بالعمرة وحدها في أشهر الحج ثم أحرم بالحج قبل الشروع في طوافها صح إحرامه به أيضا وصار قارنا ولا يحتاج إلى نية القرآن ولو أحرم بالحج أولا ثم أحرم بالعمرة قبل شروعه في أفعال الحج لم يصح إحرامه بها على القول الصحيح ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أحرم بالحج في أشهره قبل شروعه في طواف العمرة صح إحرامه به وصار قارنا على الأصح وأما الإطلاق فهو أن ينوي نفس الإحرام ولا يقصد الحج ولا العمرة ولا القرآن فهو جائز بلا خلاف ثم ينظر فإن كان إحرامه في أشهر الحج فلا يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن ويكون الصبر والتعبد بالنية بالقلب لا باللفظ ولا يجزئه العمل قبل النية وإن كان إحرامه قبل أشهر الحج انقضاء إحرامه عمرة (واعلم) أن هذه الأوجه الأربعة جائزة بانفساق العلماء رحمهم الله وأما الأفضل من هذه الأوجه فهو - والأفراد ثم التمتع ثم القرآن والتعبد عند الإحرام أفضل من الإطلاق (واعلم) أن القرآن أفضل من أفراد الحج من غير أن يعمر بعده في سنته فإن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه ويحب على القارن والمتمتع دم شاة فصاعدا صفتها صفة الأضحية ويجزئه سبع بدنة أو سبع بقرة فإن لم يجد الهدى في موضعه أو وجد به أكثر من ثمن المثل أزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله وإنما يجب الدم على التمتع بأربعة شروط أن لا يعود إلى ميقات بلده لإحرام الحج وأن يكون إحرامه بالعمرة في أشهر الحج وأن يحج من عامه وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهم أهل الحرم ومن كان منه على أقل من مرحلتين فإن فقد أحد هذه الشروط فلا دم عليه وهو متمتع على الأصح وقبل يكون مفردا وإنما يجب الدم على القارن بشرطين أن لا يعود إلى الميقات بعد دخول مكة وقبل يوم عرفه وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ~~ف~~ فرح ~~ف~~ لو أحرم وعمر وبعثه بزيادة يوم عرفه وأن الصحبة في ذلك ثم إن كان زيدا محرما انقضاء لعمر ومثل إحرامه إن كان جها فحج وإن كان عمرة فعمره وإن كان قارنا فقرآن وإن كان مطلقا انقضاء إحرامه وعمره أيضا مطلقا ويخير في صرفه إلى ما شاء كما يخير زيد ولا يلزمه صرفه إلى ما يصرف إليه زيد إلا إذا أراد إحرام زيد بعد تعبته ولو كان زيدا أحرم مطلقا ثم عينه قبل إحرام عمره فلا يصح أنه بنقضاء إحرام عمره مطلقا والثاني بنقضاء عمره معينا ولو كان إحرام زيد فاسدا انقضاء لعمر وإحرام مطلق على الأصح ولو كان زيدا غير محرم انقضاء لعمر وإحرام مطلق ويصرفه إلى ما شاء سواء كان يظن أن زيدا محرم أم يعلم أنه غير محرم بأن يعلم أنه ميت والله أعلم ~~ف~~ فصل في التلبية ~~ف~~ المستحب فيها أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك بكسر الهمزة من قوله إن الحمد ولو فحتم جازا فإن زاد عليه فقد ترك المستحب ولكن لا يكره على الأصح ويستحب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التلبية ويسأل الله رضوانه والجنة ويستعين به من النار ثم يدعو بما أحب لنفسه ولما أحب ويستحب الأكل من التلبية ويستحب قائما أو قاعدا أو راكبا وما شيا وضطجعا وجنبا وحائضا وتأكل كذا استحبابها عند تغاير الأحوال والأماكن والأزمان ويستحب في كل صعود وهبوط وحدوث أمر من ركوب أو نزول أو اجتماع رفاق أو قيام أو قعود وعند الحرو وأقبال الليل والنهار والفراغ من الصلاة ويستحب في المسجد الحرام ومسجد الخيف بمكة ومسجد إبراهيم عليه السلام بعرفات

(قوله قبل الشروع في طوافها) ولو بخطوة بخلاف مذهبهم كاستلام الحجر وكذا النية لا تنصر (قوله صح إحرامه به أيضا وصار قارنا) شمل كلامه ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينقضاء إحرامه به فاسدا ويلزمه المضي وقضاء التمسكين وبحث العلامة عبد الرؤوف حرمة ادخاله عليها حيث أنه وهو ظاهر (قوله على القول الصحيح) لأنه لا يستفيد بالأدخال شيئا بخلاف الأول فإنه يستفيد به الوقوف والرمي إلى الخ (قوله وأعلم أن القرآن الخ) أي وإن ضاق الوقت ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة ولو فاته وقته فهل له صرفه إلى الحج أو يتعين عمرة فيه احتمالا للقاضي رجع الشهاب حج في الحاشية والتخفة أن له الصرف إلى الحج ورجع الزركشي الثاني وهو تعيينه عمرة واستوجه هذا الجمال الرمي والخطيب

(قوله عقبها) اى بحيث
يتغيران ويؤخذ من التعليل
ان يكون صوته بالسدا
اخفض من صوته بالصلاة
ومحل ندب الرفع للرجل اذا
لم يشوش على نحوه صل او
قارئ او ناظم والاكره ان
قل والاحرم (قوله ولم يحرم)
اى ولو رفعته بحضرة
الاجانب وهل يسن للمبلي
وضع اصبعيه بأذنيه ام لا
اعتمد الاول وحج الثاني
(قوله ثلاث مرات) اى ثم
يصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم يدعو ثم يلبى
ثلاث مرات ثم يصلى ثم يدعو
وهذا هو الاكل فلو اتى
بالتلبية مرات كثيرة او
دون ثلاث ثم صلى ثم دعا
كان آتيا بأصل السنة
(قوله باللفظ) وتأخير الرد
الى اتمامها احب (قوله اذا
رأى) اى أحس ولو تغير
البصر فيشمل من طم او
شم او لمس ومثل المحرم
الحلال (قوله شياً) شامل
لذنوات والاعراض (قوله
بلسانه) وغيره ويجوز للقادر
مع الكراهة (قوله بالحج
او العمرة) او القران او
الاطلاق قبل الصرف
اليها والى احدهما

لانها ماضع نسك ويستحب أيضا في سائر المساجد على الاصح ويرفع بها صوته في المساجد على
الاصح كما يرفع في غير المساجد وقيل لا يرفع في المساجد الثلاثة دون غيرها
ولا يلبى في حال طواف القدوم والسعي على الاصح لانهما أذكرا لمخصوصة وأما طواف
الافاضة فلا يلبى فيه بلا خلاف لخروج وقت التلبية ويستحب للرجل رفع صوته بالتلبية بحيث
لا يضر بنفسه ويكون صوته دون ذلك في صلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبها أو أما
المرأة فلا ترفع صوتها بل تقتصر على اسمائها لنفسها فان رفعته كره ولم يحرم ويستحب تكرار
التلبية في كل مرة ثلاث مرات ويأتى بهامتر اليد لا يقطعها بكلام ولا غيره فان سلم عليه رد
عليه السلام باللفظ نص عليه الشافعي وأصحابه رحمهم الله تعالى ويكره أن يسلم عليه في هذه
الحالة وإذا رأى شياً فأعجبه فالسنة أن يقول ابيك ان العيش عيش الآخرة ومن لا يحسن
التلبية بالعربية يلبى بلسانه ويدخل وقت التلبية من حين يحرم ويبقى الى ان يشرع في النحل
وسياق بيان هذا واضح ان شاء الله تعالى * (فصل في محرمات الاحرام) * فيحرم عليه
بالاحرام بالحج أو العمرة سبعة أنواع * (الاول اللبس) * والمحرم ضربان رجل وامرأة فأما
الرجل فيحرم عليه متر جيع رأسه أو بمضه بكل ما بعد ساترا سواء كان مخيطاً أو غيره معتاداً
أو غيره فلا يجوز أن يضع على رأسه عمامة ولا خرقه ولا فلسوة مة ورة ولا مصببه بمصابنة ونحوها
حتى يحرم أن يستمر منه قدراً بقصد متره لشجة ونحوها اذ الم يكن به شجة أما ما لا بعد ساترا فلا
بأس به مثل ان يتوسد عمامة أو وسادة أو ينغمس في ماء أو يستظل بمحل أو نحوه فلا بأس به
سواء من المحمل رأسه أم لا وقبل ان مس المحمل رأسه لزمه الفدية وليس بشئ ولو وضع يده على
رأسه وأطال أو شد عليه خيط الصداغ أو غيره فلا بأس ولو وضع على رأسه حلاً أو زنبلاً ونحوه
كره ولا يحرم على الاصح ولو طلى على رأسه بخناء أو طين أو مرهم فان كان رقيقاً فلا شئ عليه وان
كان ثخيناً يستوجب الفدية على الصحيح وأما غير الرأس من الوجه وباقي البدن فلا يحرم متره
بالازار والرداء ونحوهما وإنما يحرم فيه اللبوس والمعمول على قدر البدن أو قدر عضو منه
بحيث يحيط به المباحطة وأما غير خياطة وذلك كالقميص والعرويل والتبان والجبة والقباء
والخف وكعبة اللبد والقميص المنسوج غير المخيط ودرع الزرد والجوشن والجورب والمزق
بعضه ببعض سواء كان من الجلود أو القطن أو غيرهما وسواء أخرج يده من كم القباء ام لا
والاصح تحريم المداس وشبهه بخلاف النعل فان لبس شيئاً من هذه لزمه الفدية طال الزمان ام
قصره وأما ما لم يوجد فيه الا حاطة المذكورة فلا بأس به وان وجدت فيه خياطة فيجوز أن يرتدى
بالقميص والجبة ويلتصق به في حال النوم وان يترز برساويل أو بازار ملفق من رقاع مخيطة
وله أن يشتمل بالمعابة وبالأزار والرداء طاقين وثلاثة وأكثرو له أن تقلد السيف ويشد على
وسطه الممجان والمنطقة ويلبس الخاتم ولو ألقى على نفسه قباء أو فرجية وهو مضطجع فان كان
بحيث اقام بعد لبسه ازمه الفدية وان كان بحيث اوقام أو قعد لم يستمسك عليه الا باصلاح فلا
فدية قوله ان بعد الازار ويشد عليه خيطاً ويجعل له مثل الجزة ويدخل فيها النكة وله أن يغرز
طرفي ردائه في ازاره ولا يجوز عقد الرداء ولا أن يزره ولا يخله بخلال أو مسلة ولا يربط خيطاً
في طرفه ثم يربطه في طرفه الآخر فافهم هذا فانه مما يتساهل فيه عوام الحاج ولا تغتر بقول

امام الحرمين يجوز عقد الرداء كالازار فانه شاذ مردود ومخالف انص الشافعي واصحابه وقد روى الشافعي تحريم عقد رداء عن ابن عمر رضي الله عنهما ووشق الازار نصفين ولف على كل ساق نصفاً فهو حرام على الاصح ونجس به الفدية وأما المرأة فالوجه في حقها كراش الرجل فتستر رأسها وسائر بدنهما سوى الوجه بالمحيط وجب ما كان لها السترة قبل الاحرام كالقميص والسر او بل والخف وتستر من وجهها القدر اليسير الذي يلي الرأس اذ لا يمكن ستر جميع الرأس الابن والرأس عورة نجس المحافظة على سترها وان تستدل على وجهها ثوباً متجافاً عنه بخشبة ونحوها سواء فعلته لحاجة من حر أو برد أو خوف فتتق ونحوها أو لغير حاجة فان وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وان كان عمدا وقعت بغير اختيارها فاستدامت لزمتهما الفدية وان ستر الخشبي المشكل وجهه فقط أو رأسه فقط فلا فدية عليه وان سترهما معازمة الفدية * (فرع) * يحرم على الرجل لبس القفازين في يده ويحرم على المرأة ايضاً على الاصح وتزومها بلبسه الفدية ولو اختضبت ولفت على يدها خرقة او لفتها بلا خضاب فالصحح انه لا فدية * (فرع) * هذا الذي ذكرناه من تحريم اللبس والستر هو فيما اذا لم يكن مذهبهم فاذ لبس أو ستر شيئاً ما فلما نه حرام ثم ولزمته الفدية التي يأتي بيانها في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى * واما المعذور ففيه صور احدها لو احتاج الرجل الى ستر رأسه او لبس المحيط لخر او برد او مداواة او نحوها او احتاجت المرأة الى ستر وجهها - اجاز ووجب الفدية الثانية لو لم يجد رداء ووجد قبصاً لم يجز لبسه بل يرتدي به ولو لم يجد ازار او وجد سر او بل جازله لبسه ولا فدية سواء كان بحيث لو فقه جاء منه ازار او لم يكن وقيل ان امكن فتقه وانحاذ ازار منه لزم فتقه ولم يجز لبسه سر او بل والصحيح انه لا فرق واذا لبسه ثم وجد ازار او جب تزمه فان اخر عصي ووجبت الفدية الثالثة لو لم يجد ثوبين جاز لبس المكعب وان شاء قطع الخفين اسفل من الكعبين ولبسهما ولا فدية وان لبس المكعب او المقطوع لفقد الثعلين ثم وجدتهما وجب النزاع فان اخر عصي ووجبت الفدية والمراد بقصد الازار والثعلين ان لا يقدر على تحصيله اما لفقده واما لعدم بذل مال كنه او ما يحجز عن ثمنه أو أجرته أو بيعه بغبن أو نسيئة أو وهبه لم يازمه قبوله وان أعير وجب قبوله * (النوع الثاني من محرمات الاحرام الطيب) * فاذا أحرم حرم عليه ان يتطيب في بدنه أو ثوبه أو فراشه بما يعد طيباً وهو ما يظهر فيه قصد التطيب وان كان فيه مقصود آخر وذلك كالسك والكافور والعود والعنبر والصندل والزعفران والسورس والورد والياسمين واللينور والبنفسج والزر جوس والخيري والريحان والنسرين والمرزنجوش والريحان الفارسي وهو الضنيران وما أشبهها ولا يحرم ما لا يظهر فيه قصد الرائحة وان كان له رائحة طيبة كالفواكه الطيبة الرائحة كالسفرجل والتفاح والانرج والنارنج وبهذا الادوية كالدارصيني والقرنفل والسنبيل وسائر الالبازير الطيبة وكذا الشج والقيقصوم والشقائق وسائر ازهار البر اري الطيبة التي لا تستنبت قصداً وكذا نور التفاح والكثير وغيرهما وكذا العصفور والحناء فلا يحرم شيء من هذه ولا فدية فيه * (واما الادهان فضربان) * دهن هو طيب ودهن ليس بطيب (وأما) ما ليس بطيب كالزيت والشح ورج والسمن والزبد وشبهها فلا يحرم الادهان به في غير الرأس واللحية وسبأني ان شاء الله تعالى بيان حكم الرأس واللحية (وأما)

(قوله نصفاً) بحيث صار مستمسكاً بعقد نفسه بخلاف ما لو شده بخيط مثلاً فانه لا يحرم وافرقي بين الشد والعقد بأن العقد بصير المعقود مستمسكاً بنفسه فوجد فيه الاحاطة بالمنع ولا كذلك الشد عليه بخيط لانه غير مستمسك بنفسه فلا يسمى بحيطاً (قوله الابن) ولا يعكس لان السترا حوط (قوله ولها) أي بل يجب ذلك عليها عند خشية الفتنة فلو تحققت مع وجود السدل المذكور فينبغي وجوب الستر عليها بالملاصق مع الفدية اه ابن الجمال (قوله فلا فدية) محله ان لم تقصر في وضعه على الخشبة بأن لا يمكن عادة سقوط الثوب على وجهها والا فهي مقصرة تأثم وتزومها الفدية وان رفعته حالاً اه قاله سيدي أبو الحسن البكري (قوله معا) أي في احرام واحد أما اذا كان ستر أحدهما في احرام والاخر في احرام ثان فلا يضر ولو ستر رأسه ثم انضح بالذكورة أو وجهه ثم انضح بالانوثة فلا تزمه الفدية اه ابن الجمال

ما هو طيب كدهن الورد والبنفسج فيحرم استعماله في جميع البدن والثياب (وأما) دهن البان
 المنشوش وهو المخلوط بالطيب فهو طيب وغير المخلوط ليس بطيب ويحرم استعمال الكحل
 الذي فيه طيب ودواء العرق الذي فيه طيب ويحرم أكل طعام فيه طيب ظاهر الطعم أو الرائحة
 فان كان مستهلكا فلا بأس به وان بقي اللون دون الرائحة والطعم لم يحرم على الأصح ولو خفيت
 رائحة الطيب أو اثوب الطيب بمرور الزمان والغبار ونحوه فان كان بحيث لو اصابه الماء فاحت
 رائحته حرم استعماله فان بقي اللون فقط لم يحرم على الأصح ولو انغمر طيب في غيره كما ورد
 قليل انمحق في ماء لم يحرم استعماله على الأصح وان بقي طعمه او ريحه حرم وان بقي اللون لم يحرم
 على الأصح (واعلم) ان الاستعمال المحرم في الطيب هو ان يلمص الطيب بيده أو ثوبه على الوجه
 المعتاد في ذلك الطيب فلو طيب جزأ من بدنه بغالية أو مسك مسحوق ونحوهما لزمه الفدية
 سواء ألبسه بظاهر البدن أو باطنه بأن أكله أو احتقن به أو استعطى ولو ربط مسكا أو كافورا
 أو غيرا في طرف ازاره لزمه الفدية أو ربط العود فلا بأس لانه لا يعد تطيبا ولا يحرم ان يجلس
 في حانوت عطار أو في موضع يجزأ أو عند الكعبة وهي تجزأ في بيت يتجر ما كنوه وإذا عقت به
 الرائحة في هذا دون العين لم يحرم ولا فدية ثم ان لم يقصد الموضع لاشتقام الرائحة لم يكره وان
 قصده لاشتقامها كره على الأصح وفي قول لا يكره ولو احتوى على بحرة فتبخر بالعود بدنه أو ثوبه
 عصي ولزمه الفدية ولو استروح الى رائحة طيب موضوع بين يديه كره ولم يحرم لانه لا تعد تطيبا
 وأمس طيبا فلم يعلق به شيء من عينه لكن عقت به الرائحة فلا فدية على الأصح وفي قول يحرم
 ونجس به الفدية ولو شتم الورد فقد تطيب ولو شتم ماء الورد فليس متطيبا وانما استعماله ان يصبه
 على بدنه أو ثوبه فلو حل مسكا أو طيبا غيره في كيس أو خرقة شديدة أو قارورة مصممة الرأس أو
 حل الورد في ظرف فلاثم عليه ولا فدية وان كان يجدرائحته أو حل مسكا في فارة غير مشقوفة
 الرأس فلا فدية على الأصح وان كانت مشقوفة الرأس لزمه الفدية أو جلس على فراش مطيب
 أو أرض مطيبة أو نام عليه مفضيا بدنه أو ملبوسه اليها ثم وازمته الفدية فلو فرش فوقه ثوبا
 ثم جلس عليه أو نام فلا فدية لكن ان كان الثوب رقيقا كره ولو داس به طيبا لزمه الفدية
~~فخرج~~ فرع ~~انما~~ يحرم الطيب ونجس فيه الفدية اذا كان استعماله عن قصد فان كان تطيب
 ناسيا لاحرامه أو جاهلا بتحريم الطيب أو مكرها فلاثم ولا فدية ولو علم تحريم الطيب وجعل
 كون المستعمل طيبا فلاثم ولا فدية على الصحيح ولو مس طيبا بظنه يابسا لا يعلق منه شيء فكان
 رطبا ففي وجوب الفدية قولان للشافعي رحمه الله تعالى رجحت كل طائفة من أصحابه قول
 والظاهر ترجيح عدم الوجوب وهي ألصق طيبا بدنه أو ثوبه على وجه يقتضي التحريم عصي
 وازمه الفدية ووجبت عليه المبادرة الى ازالته فان أخر عصي بالتأخير عصيانا آخر ولا تنكره
 الفدية متى لصق به على وجه لا يحرم ولا يوجب الفدية بأن كان ناسيا أو جاهلا أو مكرها وألغته
 الرجح عليه لزمته المبادرة الى ازالته فان أخر مع الامكان عصي وازمه الفدية وازالته تكون
 بنفسه وان كان يابسا فان كان رطبا فيغسله أو يعالجها بقطع ربحه والاولى أن يأمر غيره بازالته
 فان باشر ازالته بنفسه لم يضر فان كان أقطع أو زمنا لا يقدر على ازالة فلاثم ولا فدية كن
 أكره على التطيب فانه مذور ~~في~~ النوع الثالث دهن شعر الرأس والحية ~~في~~ فيحرم عليه

(قوله فقط) أي ولم تظهر
 الرائحة عند درش الماء
 عليه (قوله في ذلك الطيب)
 فلو وضع الورد والرياحين
 بيده أو ثوبه من غير شتم
 لم يحرم (قوله في طرف ازاره)
 أي في نفس الازار أمالو
 ربطه في خرقة ثم ربطها في
 الازار فلا بأس كما سيأتي
 قريبا (قوله دون العين) أي
 حين التجزأ وذلك دخاته اذ
 هو عين جزئه (قوله موضوع
 بين يديه) يعتاد التطيب
 بالصفة بالبدن (قوله أو
 طيبا) عطف عام على خاص
 (قوله مصممة الرأس) أي
 مسدودته (قوله في ظرف)
 لاجابة اليه اذ الورد من
 الرياحين وقدم أن التطيب
 بها انما يكون بأخذها بيده
 وشمها أو وضع أنفه عليها
 اه ابن الجلال (قوله فارة)
 الجلدة التي في المسك (قوله
 مشقوفة) ولو يسيرا (قوله
 لزمته الفدية) أي ان علق
 به شيء من عين الطيب والا
 فلاثم ولا فدية كما يفهمه
 كلام المصنف الآتي في قوله
 وأمس طيبا بنعله الخ

دهنهما بكل دهن سواء كان مطيباً أو غير مطيب كالزيت والعين ودهن الجوز والوز وودهن
 الاقرع رأسه وهو الذي لا يثبت برأسه شعر بهذا الدهن فلا بأس وكذا الودهن الامر دقته فلا
 بأس ولو دهن مخلوق الشعر رأسه عصي على الاصح ولزمه الفدية ويجوز استعمال هذا الدهن
 في جميع البدن سوى الرأس واللحية واو كان في رأسه شجة فجعل هذا الدهن في باطنها فلا فدية
 (النوع الرابع حلق وقلم الظفر) فيحرم ازالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنف أو حرق أو غير
 ذلك سواء فيه شعر الرأس والابط والعانة والشارب وغيره من شعور البدن حتى يحرم بعض
 شعرة واحدة من أي موضع كان من بدنه وازالة الظفر كازالة الشعر فيحرم قلمه وكسره وقطع جزؤ
 منه فان فعل شيئاً من ذلك عصي ولزمته الفدية وبحرم عليه مشط لحية ورأسه ان أدى الى تنف
 شيء من الشعر فان لم يؤد اليه لم يحرم لكن يكره فان مشط فتنف ازيمه الفدية فان سقط شعر فشك
 هل انتف بالشط أم كان منتسلاً فلا فدية عليه على الاصح واو كشط جلده رأسه أو قطع يده
 أو بعض اصابعه وعليه شعر أو ظفر فلا فدية عليه لانهما تابعان غير مقصودين ويجوز للمحرم
 حلق شعر الخلال وبحرم على الخلال حلق شعر المحرم فان حلق حلال أو محرم شعر محرم آخر انهم
 فان كان حلق باذنه فالفدية على المخلوق وان حلق بغير اذنه بأن كان نائماً او مكرهاً او مغيباً عليه
 او سكت فلا يصح ان الفدية على الخالق وقيل على المخلوق فعلى الاصح او امتنع الخالق
 من اخراجه فلا مخلوق مطالب به باخراجه اعلی الاصح واو اخرجه المخلوق عن الخالق باذنه جاز
 وبغير اذنه لا يجوز على الاصح واو أمر حلال حلالاً لمخلوق شعر محرم نائم فالفدية على الأمر ان لم
 يعرف الخالق الحال فان عرف فعليه على الاصح * (فرع) * هذا الذي ذكرناه في الحلق والقلم
 بغير عذر فاما اذا كان بعذر فلاثم واما الفدية ففيها صور * منها النامى والجاهل فعليه الفدية
 على الاصح لان هذا التلاف فلا يسقط ضمانه بالعدركا تلاف المال * ومنها ما لو كثر القمل في رأسه
 أو كان به جراحة أو حوجه أذاها الى الخلق أو تأذى بالخر لكثرة شعره فله الحلق وعليه الفدية
 * ومنها الوتقت شعرة أو شعرات داخل جفنه وتأذى بها فقلعها ولا فدية وكذا او طال شعر حاجبه
 او رأسه وغطى عينه قطع المغطى ولا فدية وكذا او انكسر بعض ظفره وتأذى به قطع المنكسر
 ولا يقطع معه من الصحيح شيئاً * النوع الخامس * عقد النكاح فيحرم على المحرم ان يزوج او
 يتزوج وكل نكاح كان الولي فيه محرماً او الزوج او الزوجة فهو باطل ونجوز الرجعة في الاحرام
 على الاصح لكن تكره ويجوز ان يكون المحرم شاهداً في نكاح الخلالين على الاصح وتكره
 خطبة المرأة في الاحرام ولا تحرم * النوع السادس * الجماع ومقدماته فيحرم على المحرم
 الوطء في القبل والدبر من كل حيوان وتحرم المباشرة فيمادون الفرج بشهوة كالفاحضة والقبلة
 واللمس باليد بشهوة ولا يحرم اللمس والقبلة بغير شهوة وهذا التحريم في الجماع يستمر حتى ينحل
 التحليل وكذا المباشرة بغير الجماع يستمر تحريمها على القول الاصح وعلى قول يحل بالتحلل الاول
 وحيث حرمانا المباشرة فيمادون الفرج فيباشر حامداً عالماً لزمه الفدية ولا يفسد نسكهما وان باشر
 ناسياً فلا شيء عليه بالاخلاف سواء أنزل أم لا والاستمنا باليد بوجبة الفدية ولو كرر النظر الى
 امرأة فأنزل من غير مباشرة ولا استمنا فلا فدية عليه عندنا ولا عند أبي حنيفة ومالك رحمهما
 الله وقال أجد في رواية تجب بدنة وفي رواية شاة وأما الوطء فيقبل المرأة أو دبرها أو دبر الرجل

(قوله أو غير ذلك) قال في
 التخفة حتى بشرب دواء
 من بل مع العلم والتعمد فيما
 يظهر والمراد مع العلم بكونه
 من بلا وشمل كلام المصنف
 ما لو كانت الازالة بواسطة
 حلك رجل الركب في نحو
 قتب فيجب فيه الفدية وان
 احتاج لذلك غالباً اه ابن
 الجمل (قوله ولزمته الفدية)
 وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا
 رؤسكم أي شيئاً من شعرها
 وألحق به ما ترشعور البدن
 وأزالة الظفر يجامع أن في
 كل ترها ينافي كون المحرم
 أشعث اغبر أي شأنه المأمور
 به ذلك أي لا يمكن كذلك (قوله
 ان أدى الى تنف شيء من
 الشعر) أي باعتبار حادثه
 الغالبة فان لم يعرف له مادة
 كذلك فان ظن الانتفاح
 حرم والا فلاه من (قوله
 لانهما تابعان) أي للجلد
 واليد والاصبع (قوله غير
 مقصودين) أي وسواء كان
 فعل ذلك لعذر أم لا (قوله
 حلق شعر الخلال) أي باذنه
 والا ثم وعزروا علم الرضا
 كالاذن بالنسبة لعدم الاثم
 مطلقاً واهم التعزير ان
 صدقه عليه والا فالقول قوله
 يمينه اه ابن الجمل

أو البهيمة فيفسد به الحج إن كان قبل النخل الأول سواء كان قبل الوقوف بمرفة أو بعده وإن كان بين النخلين لم يفسد الحج وإن جامع في العمرة قبل فراغها فسدت وإذا فسد الحج أو العمرة وجب عليه المضى في فاسده ويجب قضاءه ونزله بدنة فإن لم يجد فبقرة وسبأ في إيصاح البدنة في باب الدماء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى ويجب القضاء على الفور هذا إذا جامع حامدا حاملا بالتحريم فإن كان ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو جوعت المرأة مكرهة لم يفسد الحج على الأصح ولا فدية أيضا على الأصح * النوع السابع أنلاف الصيد * فيحرم بالاحرام أنلاف كل حيوان بري وحشي أو في أصله وحشي مأكول أو في أصله مأكول وسواء المستأنس وغيره والمملوك وغيره فإن أنلفه لزمه الجزاء فإن كان مملوكا لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك وأوتو حش أنسى لم يحرم نظر الأصل ولو تولد من مأكول وغيره أو من أنسى وغيره كالنواديب الطي والشاء حرم أنلافه ويجب به الجزاء احتياطا ويحرم الجراد ولا يحرم السمك وصيد البحر وهو مالا يعيش إلا في البحر فأما ما يعيش في البر والبحر فخرام (وأما) الطيور المائية التي تقوص في الماء وتخرج فخرام ولا يحرم ما ليس مأكولا ولا ماهو متولد من مأكول وغيره * (فرع) * بيض الصيد المأكول ولبنه حرام ويضمنه بقيته فإن كانت البيضة مذرة فأأنلفه فلا شيء عليه إلا أن تكون بيضة نعمة يضمنها بقيتها لأن فطرها ينفع به وأوتو صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه قيمتها ولو كسر بيض صيد فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا ضمان وإن مات فعليه مثله من النعم إن كان له مثل والأفعليه قيمته * (فرع) * كبحر - رم عليه أنلاف الصيد فيحرم عليه أنلاف أجزائه ويحرم عليه الاصطياد والاستيلاء والأصح أنه لا يملكه بالشراء والهبة والوصية ونحوها فإن قبضه بمقدار الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بالارسال وإن قبضه بمقدار الهبة أو الوصية فهو كقبضه بعد الشراء إلا أنه إذا هلك في يده لم تزمه قيمته إلا أدى على الأصح لأن ما لا يضمن في العقد الصحيح لا يضمن في الفاسد كالأجارة ولو كان يملك صيدا فأحرم زال ملكه عنه على الأصح ولزمه إرساله ولا يجب تقديم الأرسال على الأحرام إلا بخلاف * (فرع) * ويحرم على المحرم الأمانة على قتل الصيد بدلالة أو إمارة آلة أو بصياح ونحو ذلك فلو نفر صيد أفعثر وذلك به أو أخذه سبع أو انصدم بجبل أو شجرة ونحوها لزمه الضمان سواء قصد تنفيره أم لا ويكون في هذه التنفير حتى يعود الصيد إلى عادته في السكون فإن هلك بعد ذلك فلا ضمان ولو هلك في حال نفاذه بأفة سماوية فلا ضمان على الأصح * (فرع) * النامى والجاهل كالهامد في وجوب الجزاء ولائهم عليه بخلاف العامد ولو صال على المحرم صيد في الحل أو في الحرم فقتله لا دفع عن نفسه فلا ضمان ولو ركب إنسان صيدا أو صال على محرم ولم يمكن دفعه إلا بقتل الصيد فقتله وجب الجزاء على الأصح لأن الذي ليس من الصيد ولو وطئ الحرم الجراء حامدا أو جاهلا فأأنلفه فعليه الضمان ويأثم العاصد دون الجاهل ولو عم الجراد المسالك ولم يجد بدا من وطئه فوطئه فلا ضمان عليه على الأصح وأواضطر إلى ذبح صيد لشدة الجوع جاز أكله وعليه الجزاء لأنه أنلفه لنفسه من غير ابتداء من الصيد ولو خلصه المحرم من فم سبع أو هرة ونحوها أو أخذه ليدأوبه وتعهده فهلك في يده بلا تفریط فلا ضمان على

(قوله وسبأ في إيصاح) حاصله أنه يجب بعد العجز عن البقرة سبع شياه أو سبع من سبع بدنتان فإن عجز قوم البدنة بالنقد الغالب بسعر مكة في غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره أو حين الوجوب على ما قاله جمع متأخرون قال في النخبة وأوجه منها ما اعتبار حالة الأداء لما يأتي في الكفارات واشترى بقيتها طعاما يحجز في الفطرة وصرفه إلى مساكين الحرم ولا يضمن لكل مسكين مد لكن الأفضل أن لا يزداد كل على مدين ولا ينقص عن مد فإن عجز صام عن كل مد يوم أو يكمل المنكسر أو ابن الجمل (قوله على الأصح الخ) مقابلة الفساد فيمن أخرج البدنة والقضاء خروجا من الخلاف ويقال بنظيره في كل مسألة فيها خلاف لم يخالف سنة صحیحة أو بضعة مدر كجدا كأن يخالف قياسا جليا * (تمت) * أو أحرم مجامعا يعقد أو حال النزاع انعقد صحيحا لأن النزاع ليس يجمع أو ابن الجمل وم

الاصح * (فرع) * يحرم على المحرم ان يستودع الصيد وأن يستعيره فان خالف وقبضه كان مضمونا عليه بالجزاء والقيمة للمالك فان رده للمالك سقطت القيمة ولم يسقط ضمان الجزاء حتى يرسله المالك * (فرع) * ولو كان المحرم راكب دابة فتلف صيد برفسها أو عضها أو بالث في الطريق فزاق به صيده فذلك لزمه ضمانه ولو انفلتت الدابة فأنلفت صيدا فلا شيء عليه * (فرع) * يحرم على المحرم أكل صيد ذبحه هو أو صاده غيره له باذنه أو بغير اذنه أو امان عليه أو كان له تسبب فيه فان أكل منه عصي ولا جزاء عليه بسبب الاكل ولو صاده حلالا للمحرم ولا نسب فيه جازله الاكل منه ولا جزاء عليه ولو ذبح المحرم صيدا صار ميتة على الاصح فمحرم على كل أحد أكله واذا انحال هو من احرامه لم يحل له ذلك الصيد * (فرع) * هذا الذي ذكرته نبذلا يستغنى الحاج عن معرفتها وسيأتي تمام ما يتعلق بصيد الاحرام وبصيد الحرم وأشجاره ونباته وبيان الجزاء والفدية في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

فصل * هذه محرمات الاحرام السبعة وما يتعلق بها والمرأة كل رجل في جنبها الا ما استنباه من انه يجوز لها لبس الخيط وستر رأسها ويحرم عليها استروجهما ويجب على المحرم التحفظ من هذه المحرمات الا في مواضع العذر الذي نبهنا عليه وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقالنا أفندي متوهما انه بالترام الفدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل فبصح فانه يحرم عليه الفعل واذا خالف اثم ووجبت الفدية وليست الفدية بمبيحة الاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل بكهالة من يقول أنا أشرب الخمر وازني والحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بنحره فقد أخرج حجه عن أن يكون مبرورا

فصل * وما سوى هذه المحرمات السبعة لا تحرم على المحرم * فن ذلك غسل الرأس بما ينظفه من الوسخ كالسدر والخطمي وغيرهما من غير تنفشي من شعره لكن الاولى ان لا يفعل لان ذلك ضرب من الترفه والحاج أشعث أخبر (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى فاذا غسله بالسدر والخطمي أحببت أن يقتدى ولا تجب الفدية وقال الشافعي رحمه الله تعالى واذا غسله من جنبه أحببت ان يغسله بطون أنامله وبزابل شعره من ايلة رقيقة وبشرب الماء اصول شعره ولا يحكمه بأظفاره ومن ذلك غسل البدن وهو جائز للمحرم في الحمام وغيره ولا يكره وقبل يكره الحمام وله الا كئتمال بالاطيب فيه ويكره بالاعثدون التوثيا لا للحاجة فلا يكره ولا بأس بالفصد والحجامة اذا لم يقطع شعرا وله حلك شعره بأظفاره على وجه لا ينف شعرا والمسحوب ان لا يفعل فلو حلك رأسه أو لحية فسقط بحكمه شعرات أو شعرة لزمته الفدية ولو سقط شعر وشك هل كان زائلا لام انتف بحكمه فلا فدية على الاصح وله ان ينحى القمل من بدنه وثيابه ولا كراهة في ذلك وله قتله ولا شيء عليه بل يستحب للمحرم قتله كما يستحب لغيره ويكره للمحرم ان يفلى رأسه ولحية فان فعل فأخرج منه ما قتله وقله تصدق ولو بقلعة نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى قال جمهور اصحابنا هذا التصديق مستحب وقال بعضهم واجب لمافيه من ازالة الاذى عن الرأس والمحرم ان ينشد الشعر الذي لا يأنثم فيه ولا يكره للمحرم والمحرمة النظر في المرأة وفي قول يكره لهما * (فرع) * لا يفسد الخج ولا العمرة بشيء من محرمات الاحرام بالاجماع وحده وسواء في افسادهما بالجماع الرجل والمرأة حتى لو استدخلت المرأة ذكرنا ثم فسد حجها وعمرتها

قوله فلا شيء عليه الخ اي وان فرط والفرق بينه وبين انحلال الكلب بتقصيره أن ربطه بقصده بالخيل يدفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فوت القرض بخلاف ما هنا (قوله ذبحه هو) اي لغير الاضطرار (قوله تسبب فيه الخ) اي في اصطياده ولو بدلالة خفية فتنبه الصائد (قوله لا للمحرم) محترز قوله له (قوله ذبح المحرم) أو الحلال في الحرم (قوله صار ميتة) ما لم يضطر أحدهما اليه (قوله أكله) بخلاف كسره بيضه وحلبه لبنه وقتله للجراد فانه لا يحرم على الغير فان حلها لا يتوقف على تركية بخلاف الحيوان فانه لا يباح الا بهما وهو ليس من أهلها لقيام معنى به (قوله الحاج) أي والمعتمر والقارن وانما عبر به لانه الغالب أو انه أراد به ما يشمل الكل اذا القارن يسمى حاجا أيضا وان زاد بالعمرة والمعتمر يسمى اذهى يسمى حجاً أصغر

الباب الثالث في دخول مكة زادها الله تعالى شرفاً وتعظيماً ما يتعلق به وفيه ثمانية فصول

(الاول في آداب دخولها) وفيه مسائل إحدى عشرة * الاولى ينبغي له بعد احرامه بالحج أو العمرة من الميقات أو غيره ان توجه الى مكة ومنها يكون خروجه الى عرفات فهذه هي السنة أما ما يفعله جميع العراقي في هذه الايام من عدولهم الى عرفات قبل دخول مكة اضيق وفهم فقيه نفويت اسنن كثيرة منها هذه وطواف القدوم وتعبيل السعي وزيارة البيت وكثرة الصلاة بالمسجد الحرام وحضور خطبة الامام في اليوم السابع بمكة والمبيت بمكة الى عرفات والصلوات بها وحضور تلك المشاهد وغير ذلك مما سنده كره ان شاء الله تعالى (المسئلة الثانية) اذا بلغ الحرم فقد استحب بعض أصحابنا ان يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فحرمني على النار وأمنني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك ويستحضر من الخشوع والخضوع في قلبه وجسده ما أمكنه (الثالثة) اذا بلغ مكة اغتسل بذي طوى بفتح الطاء ويجوز ضمها وكسرها وهي في أسفل مكة في صوب طريق العمرة المعتادة ومسجد عائشة رضي الله عنها فيغتسل فيه بنية غسل دخول مكة هذا ان كان طريقه على ذي طوى والاغتسل في غيرها وهذا الغسل مستحب لكل أحد حتى الحائض والنفساء والصبي وقد سبق بيانه في باب الاحرام (الرابعة) السنة ان يدخل مكة من ثنية كداء بفتح الكاف والمد وهي بأعلى مكة فيخرج منها الى المقابر واذا خرج راجعاً الى بلده خرج من ثنية كداء بضم الكاف والقصر والثوبن وهي بأصل مكة بقرب جبل قعيقعان والى صوب ذي طوى وذکر بعض أصحابنا ان الخروج الى عرفات يستحب أيضاً ان يكون من هذه السفلى والثنية هي الطريق الضيقة بين جبلين (واعلم) ان المذهب الصحيح المختار الذي عليه المحققون ان الدخول من الثنية العليا مستحب لكل داخل سواء كانت في صوب طريقه أم لم تكن في طريقه فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل منها ولم تكن صوب طريقه وقد ذهب أبو بكر الصديق وجماعة من أصحابنا الخراميين الى أنه انما يستحب الدخول منها لمن كانت في طريقه وأما من لم تكن في طريقه فقالوا لا يستحب له العدول اليها قالوا وانما دخلها النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقاً وهذا ضعيف مردود والصواب أنه نكسك مستحب لكل أحد (الخامسة) اختلف أصحابنا في ان الأفضل ان يدخل ماشياً أم راكباً والاصح ان المشي أفضل وعلى هذا قيل الاولى ان يكون حافياً اذ لم يجزئ نجاسة ولا يلحقه مشقة (السادسة) له دخول مكة ليلاً ونهاراً فقد دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاراً في الحج وليلاً في عمرة له وأباهما أفضل فيه وجهان أحدهما نهاراً والثاني هما سواء في الفضيلة (السابعة) ينبغي ان يتحفظ في دخوله من ايداء الناس في الزجة ويتلطف بمن يزاحجه ويحفظ بقلبه جلالة البقعة التي هو فيها والتي هو متوجه اليها ويمهدهد من زاحجه وما تزعج الرحلة الامن قلب شقي (الثامنة) ينبغي لمن يأتي من غير الحرم ان لا يدخل مكة الا بمحج أو عمرة وهل يلزمه ذلك أم هو مستحب فيه خلاف منشر بجمعه ثلاثة أقوال أصحابها أنه مستحب والثاني أنه واجب والثالث ان كان ممن يكرر دخوله كالحطابين

(قوله الى مكة) بالميم والباء اسمان للبلد وقيل بالميم للحرم والباء للمسجد وقيل بالباء للبيت مع المطاف وقيل بدونه وبالميم للبلد وهي كعبة الحرم أفضل بقساع الارض عندنا كجهور العلماء رضى الله عنهم للاحاديث الصحيحة الناصة على ذلك قال في التحفة وما عارضها به من ضعف وبعضه موضوع وهذا في غير التربة التي ضمت أعضائه الكريمة صلى الله عليه وسلم وأما هي فأفضل من مكة اجابا بل من العرش (قوله وتعبيل السعي) صريحه يؤيد ما جرى عليه الشهاب حجج رضى الله عنه ان السعي بعد القدوم أفضل من تأخيره الى ما بعد طواف الافاضة وخالفه رحبت قال بسن التأخير الى عقب طواف الافاضة مع لاف بالخروج من خلاف من أوجب التأخير وجوابه انه انما سن مراعاة الخلاف اذ لم يخالف سنة صحيحة وهذا قد خالف فعله صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم سعى بعد القدوم اه ابن الجلال

والساقين والصيادين ونحوهم لم يجب وان كان من لا يتكرر دخوله كالناجر والزائر والرسول
والنبي اذ ارجع من سفره وجب واذا قلنا يجب فله ثلاثة شروط أحدها أن يكون حرافا كان
عبدا لم يجب بلا خلاف واو اذن له صيده في الدخول محرما بلزمه * والثاني ان يجئ من خارج
الحرم أما أهل الحرم فلا احرام عليهم بلا خلاف * الثالث ان يكون آمنا في دخوله وان لا يدخل
اقتال فأما داخلها خائفا من ظالم أو غريم يحبسه وهو معسر أو نحوهما ولا يمكنه الظهور لاداء
النفسك أو دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق فلا يلزمه الاحرام بلا خلاف واذا قلنا يجب الدخول
محرما فدخل غير محرم عصي ولا قضاء عليه لقوانه كما لا تقضي تحية المسجد اذا جلس قبل ان
يصليها ولا فدية عليه والاصح ان حكم دخول الحرم كحكم دخول مكة فيما ذكرناه لاشتراكهما
في الحرمية (التاسعة) يستحب اذا وقع بصره على البيت ان يرفع يديه فقد جاء أنه يستحب دعاء
المسلم عند رؤية الكعبة ويقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد
من شرفه وعظمه من جهة أو اعمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ ويضيف اليه اللهم انت
السلام ومنك السلام فحينئذ بنا بالسلام ويدعو بما احب من مهمات الآخرة والدينا والاهل
سؤال المغفرة (واعلم) ان بناء البيت زاده الله شرفا رفيع يرى قبل دخول المسجد في موضع
يقال له رأس الردم اذا دخل من أعلى مكة وهناك يقف ويدعو ويغني ان يجنب في وفوفه
موضعا بناذرى به المارون أو غيرهم (واعلم) انه ينبغي ان يستحضر عند رؤية الكعبة ما يمكنه
من الخشوع والتذلل والخضوع فهذه عادة الصالحين وعباد الله العارفين لان رؤية البيت
تذكروا تشوق الى رب البيت (وقد حكى) ان امرأة دخلت مكة فجعلت تقول ابن بيت ربي فقبل
الآن تربته فلما لاح اهل البيت قالوا هذا بيت ربك فاشتدت نحوه فألصقت جبينها بجناح البيت
فارتفعت الامة (وعن) أبي بكر الشبلي رحمه الله تعالى انه غشى عليه عند رؤية الكعبة ثم
أفاق فأشدد هذه دارهم وأنت محب * مابقاء الدموع في الآفاق

(العاشرة) يستحب ان لا يخرج اول دخوله على استنجار منزل او حط قش وتغيير ثياب ولا شيء
آخر غير الطواف ويقف بعض الرفقة عند مناعهم ورواحلهم حتى يطوفوا ثم يرجعوا الى
رواحلهم ومناعهم واستنجار المنزل بل اذا فرغ من الداء عند رأس الردم قصد المسجد ودخله
من باب بنى شيبه والدخول من باب بنى شيبه مستحب لكل قادم من اى جهة كان بلا خلاف
ولو قدمت امرأة جيلة او شريفة لا تبرز لرجال استحب لها ان تؤخر الطواف ودخول المسجد
الى الليل ويقدم رجله اليمنى في الدخول ويقول اعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه
القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر
لى ذنوبى واقض لى ابواب رحمتك واذا خرج قدم رجله اليسرى وقال هذا الا انه يقول واقض لى
ابواب فضلك وهذا الذكر والدماء مستحب فى كل مسجد وقد وردت فيه احاديث فى الصحيح
وخير من يلقى منها ما ذكرته وقد اوضحنا فى كتاب الاذكار الذى لا يستغنى طالع الآخرة عن
مثله (الحادية عشرة) اذا دخل المسجد ينبغي أن لا يشتغل بالصلاة تحية المسجد ولا غير هابل يقصد
الجر الاسود ويدأ بطواف القدوم وهو تحية المسجد الحرام والطواف مستحب لكل داخل
محرما كان او غير محرم الا اذا دخل وقد خاف فوت الصلاة المكتوبة او فوات الوتر او سنة الفجر

قوله واذا قلنا يجب (اى
على الثانى وأحد شق
الثالث) قوله فان كان
عبدا اى رقيقا كله أو
بعضه (قوله بلا خلاف
الخ) اذ لم ينهكوا حرمة
الحرم (قوله ولا فدية عليه
الخ) قال فى المنع وهذا من
الشواذ لان كل من ترك
نسكا واجبا عليه فعليه
القضاء والكفارة الا
هذا (قوله والاصح الخ)
هذا مستأنف وليس من
تفريعات الضعيف ولذا
قال ابن علان والاصح ان
حكم دخول الحرم فى
الخلاف فى وجوب الاحرام
وندبه كحكم الخ ومقابل
الاصح له ان يفرق بأن مكة
امتازت بأحكام فلم يلزم
الحاق الحرم بها هنا ايضا
(قوله ويقول) أى ثم (قوله
وعظمه) المروى وكرمه
بدل وعظمه (قوله انت
السلام) اى ذو السلامة
مما لا يلىق بك (قوله ومنك
السلام) اى السلامة من
الآفات (قوله ربنا) اى
اى ياربنا (قوله بالسلام) أى
الامن مما اجتنبناه والعفو
عما اقترناه

(قوله في المكتوبة الخ)
ليست بقيد بل مثلها
مائت فيه الجماعة من
الذلل كالعبد وكخوف
فونها قرب اقامتها بحيث
لا يفرغ من الطواف قبل
فراغها بل بعده ومعه
وحينئذ يصلي تحية المسجد
ان فرغ منها قبل الاقامة
والا بأن قربت جدا انتظرها
واقفا (قوله على الطواف)
أى واو كان وقت الصلاة
المكتوبة والفاشة
موسما والفاشة المنذورة
كالكتابة (قوله مكتوبة)
أى اذا صلاها منفردا أو
جماعة في مثلها كما به عليه
في شرح العباب (قوله واو
دخل الخ) علم أنه لا يسن
للقادم الا ان تمكن منه
ولم يقم الا ان اراده (قوله
ثلاثة أطوفة) بل أربعة
بالنسبة لبعض أفراد
الجماعة (قوله طواف
الوداع الخ) أى الواجب
وطواف الوداع المسنون
أى فالقول قبل ذلك بقع
عن الافاضة ان لم يكن فعل
والا وقع نقلا (قوله ولا غيره)
كغيره من بقية الاركان
(قوله ركن) اتفاقا
بل اجما

أو غير هامن السنن الاربعة أو فوت الجماعة في المكتوبة وان كان وقتها واسما أو كان عليه فاشة
مكتوبة فانه يقدم كل ذلك على الطواف ثم يطوف ولو دخل وقدم منع الناس من الطواف صلى
تحية المسجد (واعلم) ان في الحج ثلاثة أطوفة طواف القدوم وطواف الافاضة وطواف
الوداع ويشترع له طواف رابع وهو النطوع به غير هذه الثلاثة كما يأتى ان شاء الله تعالى أنه
يستحب الاكثر من الطواف (فأما طواف القدوم) فله خمسة أسماء طواف القدوم والقادم
والورود والوارد وطواف التلبية (وأما) طواف الافاضة فله أيضا خمسة أسماء طواف
الافاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الركن وطواف الصدر بفتح الصاد والذال
(وأما) طواف الوداع فيقال له أيضا طواف الصدر ومحل طواف الافاضة بعد الوقوف
ونصف ايلة النحر وطواف الوداع عند اعادة السفر من مكة بعد قضاء جميع المناسك (ثم اعلم)
ان طواف القدوم سنة ليس بواجب فلو تركه ايلزمه شئ وطواف الافاضة ركن لا يصح الحج
الا به ولا يجبر بدم ولا غير مو طواف الوداع واجب على الاصح وليس بركن وعلى قول هو سنة
كالقدوم وسبأى ايضا ح هذا كله في موضعه ان شاء الله تعالى (واعلم) ان طواف القدوم انما
يتصور في حق مفرد الحج وفي حق القارن اذا كانا قد أحرم من غير مكة ودخلا قبل الوقوف
فأما المبكى فلا يتصور في حقه طواف قدوم اذا لا قدوم له (فأما) من أحرم بالعمرة فلا يتصور
في حقه طواف قدوم بل اذا طاف من العمرة أجزاء عنها وعن طواف القدوم كأنه جزئى الفريضة
عن تحية المسجد حتى لو طاف المعتمر بنية القدوم وقع من طواف العمرة كما لو كان عليه حجة
الاسلام وأحرم بتطوع يقع من حجة الاسلام (وأما) من لم يدخل مكة قبل الوقوف فليس
في حقه طواف القدوم بل الطواف الذى يفعله بعد الوقوف هو طواف الافاضة فلو نوى به
القدوم وقع من طواف الافاضة ان كان دخل وقته كما قلنا في المعتمر

* (الفصل الثانى في كيفية الطواف) فاذا دخل المسجد فليصد الجرا الاسود وهو في الركن
الذى يلى باب البيت من جانب المشرق ويسمى الركن الاسود ويقال له والركن اليماني الركنان
اليمانيان وارتفاع الجرا الاسود من الارض ثلاث اذرع الاسبع أصابع ويستحب أن يستقبل
الجرا الاسود ويدنو منه بشرط أن لا يؤذى أحدا بالمازاحة فيستنه ثم يقبله من غير صوت يظهر
في القبله ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ثم يتدنى الطواف ويقطع الزاوية
في الطواف كما سبق ويستحب أن يضطبع مع دخوله في الطواف فان اضطبع قبله بقليل فلا بأس
والاضطباع أن يحمل الرجل وسط رداءه تحت منكبه الايمن عندابطه ويطرح طرفه على
منكبه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوقا والاضطباع مأخوذ من الضبع باسكان الباء
وهو العضد وقيل وسط العضد وقيل ما بين الابط ونصف العضد (وكيفية) الطواف ان
يحاذى بجميعه جميع الجرا الاسود فلا يصح طوافه حتى يمر بجميع بدنه على جميع الجرا وذلك
بأن يستقبل البيت ويقف على جانب الجرا الذى الى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الجرا
عن يمينه وبصير منكبه الايمن عند طرف الجرا ثم ينوى الطواف لله تعالى ثم يمشى مستقبلا الجرا
مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الجرا فاذا جاوزه انقل وجهه يساره البيت ويمينه الى خارج
ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الجرا ثم يمشى هكذا تلقاء وجهه طائفا حول البيت

أجمع فير على الملتزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب يسمى بذلك لان الناس يلتزمونه عند الدماء
ثم يمر الى الركن الثاني بعد الأسود ويسمى الركن العراقي ثم يروا الحجر بكسر الحاء وسكون
الجيم وهو في صوب الشام والمغرب فيمشي حوله حتى ينتهي الى الركن الثالث ويقال لهذا
الركن والذي قبله الركنان الشاميان ورعيان قيل الغريسان ثم يدور حول الكعبة حتى ينتهي الى
الركن الرابع المسمى بالركن اليمني ثم يمر منه الى الحجر الاسود وفصل الى الموضع الذي بدأ منه
فيكمل له حينئذ طوفة واحدة ثم يطوف كذلك حتى يكمل سبع طوافات وكل مرة طوفة والسبع
طواف كامل وكره الشافعي رحمه الله تعالى أن يسمى الطواف شوطا ودورا وقد روى كراهته
عن مجاهد رحمه الله تعالى وقد ثبت في صحيح البخاري ومسلم رحمه الله تعالى عن ابن عباس
رضي الله عنهما تسمية الطواف شوطا والظاهر أنه لا كراهية فيه والله تعالى أعلم هذه صفة
الطواف الذي اذا اقتصر عليها صح طوافه وبقيت من صفته المكملة أفعال وأذكاره كرها
ان شاء الله تعالى في سنن الطواف (واعلم) ان الطواف يشتمل على شروط وواجبات لا يصح
الطواف بدونها وعلى سنن يصح بدونها اما الشروط والواجبات فثمانية تختلف في بعضها
(الواجب الاول) * ستر العورة والظهار عن الحدث وعن النجاسة في البدن والتوب
والمكان الذي يطؤه في مشيه فلو طاف مكشوف جزؤ من عورته أو محدثا أو عليه نجاسة غير
معفو عنها أو وطئ نجاسة في مشيه حامدا أو ناسيا لم يصح طوافه ومن طافت من النساء
الحرائر مكشوفة الرجل أو شيء من أوطاف كاشفة جزء من رأسها لم يصح طوافها حتى لو
ظهرت شعرة من شعر رأسها أو ظفر رجلها لم يصح طوافها لان ذلك عورة منها يشترط ستره في
الطواف كما يشترط في الصلاة واذ طافت هكذا رجعت فقد رجعت بغير حج صحيح لها ولا
عمره (واعلم) أن عورة الرجل والامة ما بين المرأة والركبة وعورة الحرة جميع بدنها الا الوجه
والكفين هذا هو الاصح وما نتم به البلوى في الطواف بلامسة النساء للزحمة فينبغي للرجل ان لا
يزاحهن ولها ان لا تزاح الرجال خوفا من انتقاض الطهارة فان لمس احدهما بشرة الآخر
بشعره انتقض طهور اللابس وفي الملبوس قولان للشافعي رحمه الله تعالى أحدهما عند أكثر
أصحابه أنه ينتقض وضوؤه وهو نصه في أكثر كتبه والثاني لا ينتقض واختاره جماعة
قليلة من أصحابه والمختار الاول فأما اذا لمس شعرها أو ظفرها أو سننها أو لمس بشرتها بشعره أو
ظفره أو سننه فلا ينتقض ولو تصادما فالنكتة البشرة واحدة فليس فيها ملوس
بل ينتقض وضوؤهما جميعا بالاخلاف ولو كانت الملوسة بمن يحرم عليه نكاحها على التأيد
بقراءة أو رضاع أو مصاهرة لم ينتقض وضوؤه أحد منهما بلمس البشرة على الاصح وسواء
في الانتقاض بلامسة الاجنبية الجميلة والقيحة والشابة والعجوز ولا يضر لمسها فوق حائل
من ثوب رقيق أو غيره ولو كان بشهوة ولا ينتقض بلمس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حدا
بشتمان فيه * (فرع) * وما عمت به البلوى غلبة النجاسة في موضع الطواف من جهة الطير
وغيره وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين المطلعين أنه يعني هنا وينبغي أن يقال
يعني عما يشق الاحترار عنه من ذلك كما عني عن دم القمل والبراغيث والبق وونيم الذباب وهو
رواه وكاف عن من الاثر الباقي بعد الاستنجاء بالحجر وكاف عن من القليل من طين الشوارع الذي

(قوله بعد الاسود) صفة
للكن (قوله الركن
العراقي) نسبة للعراق لانه
يحذاه (قوله الثالث) المسمى
بالغربي (قوله الغريان)
تغليب الوصف أحدهما على
وصف الثاني (قوله حينئذ
أي حين انتهائه لبدنه) قوله
الشافعي (أي تنزيها وتبعه
بعض الاصحاب) قوله عن
مجاهد (حيث قال وأكره
ما كرهه مجاهد لان الله
تعالى سماه طوافا فقال تعالى
وليطوفوا بالبيت العتيق
ووجه الكراهة أن الشوط
الهلاك فهو ككراهية
العقيقة من العقوق (قوله
وقد ثبت) دليل عدم
الكراهة (قوله والظاهر
أنه لا كراهية فيه) لعدم
ورود النهي عنه والظاهر
أن الشافعي رضي الله عنه
لم يرد بالكراهية الا أنه
ينبغي التزم عن التلفظ بها
لاشعار اللفظ بما لا ينبغي
ويؤيده أنه صلى الله عليه
وسلم كان يحب الفأل
الحسن ويكره ضده

تبقنا بحجاسته وكما عني عن الجحاسة التي لم يدركها الطرف في الماء والتوب على المذهب المختار
ونظائر ما أشرت اليه أكثر من أن تحصر وموضعها في كتب الفقه وقد سئل السيد الجليل
المتقي على جلالته وأمانته وورعه وزهاده وإطلاعه على الفقه وهو الشيخ أبو زيد المروزي إمام
أصحابنا الخراسانيين عن مسألة من هذا النحو فقال بالعموم وقال الأمر إذا ضاق اتسع كأنه
مستند من قول الله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج ولأن محل الطواف في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم ومن بعدهم من خلفهم لم يزل على هذا
الحال ولم يمنع أحد من الطواف لذلك ولا أزم النبي صلى الله عليه وسلم ولا من بعدهم به من
بعد أحد بتطهير المطاف من ذلك ولا أمره بأعادة الطواف لذلك والله تعالى أعلم * (الواجب
الثاني) * أن يكون الطواف في المسجد ولا بأس بالحائض بين الطائفتين والبيت كالسقاية
والسواوي ويحوز الطواف في أخريات المسجد وفي أروقته وعند بابيه من داخله وعلى أسطحه
لا خلاف في شيء من هذا لكن قال بعض أصحابنا بشرط صحة الطواف أن يكون البيت
أرفع بناء من السطح كما هو اليوم حتى لو رفع سقف المسجد فصار سطحه أعلى من البيت لم يصح
الطواف على هذا السطح وأنكره عليه الإمام أبو القاسم الرافعي وقال لا فرق بين علوه
وانخفاضه قال أصحابنا ولو وسع المسجد اتسع المطاف فيصح الطواف في جميعه وهو اليوم
أوسع مما كان في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادات كثيرة كما سيأتي بيانه إن شاء الله
تعالى في الباب الخامس واتفقوا على أنه لو طاف خارج المسجد لم يصح طوافه بحال والله تعالى
أعلم * (الواجب الثالث) * استكمال سبع طوافات فلو شك لزومه الأخذ بالأقل ووجبت الزيادة حتى
يتيقن السبع إلا أن شك بعد الفراغ منه فلا يلزمه شيء * (الواجب الرابع) * الترتيب وهو في أمرين
(أحدهما) أن يتبدي من الحجر الأسود فيمجم بجميع بدنه على جميعه على الصفة التي ذكرناها ولو
ابتدأ بغير الحجر الأسود ولم يمر عليه بجميع بدنه لم يحسب له تلك الطوفة حتى ينتهي إلى محاذاة
الحجر الأسود فيجعل ذلك أول طوافه ويلغو ما قبله فافهم هذا فإنه مما يغفل عنه ويفسد بسبب إهماله
حج كثير من الناس * (والأمر الثاني) * أن يحول في طوافه البيت عن يساره كما سبق بيانه فلو
جعل البيت عن يمينه ومر من الحجر الأسود إلى الركن اليماني لم يصح طوافه ولو لم يحول البيت
على يمينه ولا على يساره بل استقبله بوجهه وطاف معتزلاً وجعل البيت على يمينه ومشى فمضى
إلى جهة المترم والباب لم يصح طوافه على الأصح وكذا لو مر معتزلاً مستديراً لم يصح على
الصحيح وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه أولاً من أنه يمر في ابتداء الطواف
على الحجر الأسود مستقبلاً فيقع الاستقبال قبالة الحجر الأسود لا غير وذلك مستحب في الطوفة
الأولى خاصة دون ما بعدهما ولو ترك في الأولى فربما الحجر وهو على يساره وسوى بين الأولى وما
بعدهما جاز ولكن فوت هذا الاستقبال المستحب ولم يترك رجاءه من أصحابنا هذا الاستقبال
وهو غير الاستقبال المستحب عند تلقاء الحجر قبل الطواف فإن ذلك مستحب لا خلاف فيه وسنة
مستقلة (الواجب الخامس) أن يكون في طوافه خارجاً بجميع بدنه عن جميع البيت فلو طاف
على شاذروان البيت أو في الحجر لم يصح طوافه لأنه طاف في البيت لا بالبيت وقد أمر الله تعالى
بالطواف بالبيت والشاذروان والحجر من البيت (أما الشاذروان) فهو القدر الذي ترك من

(قوله المختار) أي وأو كانت
من مغلط وجرى عليه مر
وقيد حج العموم عنها بكونها
من غير مغلط وليس لعله
فيها مدخل (قوله وورعه
هو ترك ما لا بأس به حذراً مما
به بأس وقيل هو ترك ما فوق
الحاجة من الأعراض
(قوله الطواف لذلك) قال
ابن الجلال ما ذكره هو المعتمد
وجرى عليه المتأخرون
كأن الرفعة والسبكي
والأذري لكن محله إذا لم
يكن رطباً أو أومأ به أو
يأبسا وتعمد وضعه وله عند
مندوحة والأضر (قوله
والسواوي) أي وجدار بني
في المسجد محيط بالكعبة
وان لم يرها من خلفه ولم
ينفذ إليها لأنه لم يخرج عن
مسجد الكعبة اه ابن
الجلال (قوله أسطحه) لأنه
في المسجد (قوله لكن)
هو استدراك من عموم

عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار مرتفعا عن وجهه الارض قدر ثلثي ذراع قال أبو
الوليد الازرق في كتابه في تاريخ مكة طول الشاذروان في السماء ستة عشر اصبعاً وعرضه ذراع
قال والذراع أربع وعشرون اصبعاً قال أصحابنا وغيرهم من العلماء هذا الشاذروان جزء من
البيت نقصته قريش من أصل الجدار حين بنوا البيت وهو ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر
عند الحجر الاسود وقد أحدث في هذه الازمان عنده شاذروان ولوطاف خارج الشاذروان
وكان يضع احدي رجله عليه أحياناً على الشاذروان ويقفز بالآخرى لم يصح طوافه ولوطاف خارج
الشاذروان ولمس يده الجدار في موازاة الشاذروان أو غيره من اجزاء البيت لم يصح طوافه
أيضاً على المذهب الصحيح الذي قطع به الجماهير لان بعض بدنه في البيت وينبغي أن يتنه هنا
لدقيقة وهي أن من قبل الحجر الاسود فرأى في حد التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يقر
قدميه في موضعهما حتى يفرغ من التقبيل ويمتد قائماً لانه لو زالت قدماء من موضعهما
الى جهة الباب قليلاً ولو قدر بعض شبر في حال تقبيله ثم مسافرغ من التقبيل اعتدل عليهما
في الموضع الذي زلنا اليه ومضى من هناك في طوافه لكان قد قطع جزءاً من مطافه وبدنه في
هواء الشاذروان فتبطل طوافه تلك وأما الجرفه ومحوط مدور على صورة نصف دائرة وهو
خارج عن جدار البيت في صوب الشام وهو كله أو بعضه من البيت تركته قريش حين بنت
البيت وأخرجته عن بناء ابراهيم صلى الله عليه وسلم وصار له جدار قصير واختلف أصحابنا
في الحجر فذهب كثيرون الى ان ستة أذرع منه من البيت وما زاد ليس من البيت حتى لو اتقنم
جدار الحجر ودخل منه وخلف بينه وبين البيت ستة أذرع صح طوافه وبعضهم يقول سبع
أذرع وبهذا المذهب قال الشيخ أبو محمد الجوبى من أئمة أصحابنا وولده امام الحرمين والبقوى
وزعم الامام أبو القاسم الراعى أنه الصحيح ودليل هذا المذهب ما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة أذرع من الحجر من البيت وفي رواية له
ان من الحجر قريباً من سبعة أذرع من البيت والمذهب الثاني انه يجب الطواف بجميع الحجر
فلوطاف في جزء منه حتى على جدار لم يصح طوافه وهذا المذهب هو الصحيح وعليه نص
الشافعي رحمه الله تعالى وبه قطع جماهير أصحابنا وهذا هو الصواب لان النبي صلى الله عليه
وسلم طاف خارج الحجر وهكذا الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة فمن بعدهم وأما حديث
عائشة رضي الله عنها فقد قال الشيخ الامام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى قد اضطربت
فيه الروايات ففي رواية في الصحيحين الحجر من البيت وروى ستة أذرع من الحجر من البيت
وروى ستة أذرع أو نحوها وروى خمسة أذرع وروى قريباً من سبع أذرع قال وإذا اضطربت
الروايات تعين الأخذ بأكثرها ليسقط الفرض بقين قلت وأوسلم أن بعض الحجر ليس من البيت
لا يلزم منه أنه لا يجب الطواف خارج جميعه لان المعتمد في باب الحج الاقتداء بفعل النبي صلى
الله عليه وسلم فوجب الطواف بجميعه سواء كان من البيت أم لا والله تعالى أعلم ﴿ فرع ﴾ *
في صفة الحجر ذكر أبو الوليد الازرق في كتاب تاريخ مكة الحجر ووصفه وصفاً واضحاً فقال هو
ما بين الركن الشامي والغربي وأرضه مفروشة برخام وهو مستو بالشاذروان الذي تحت ازار
الكعبة وعرضه من جدار الكعبة الذي تحت الميراب الى جدار الحجر سبع عشرة ذراعاً وثمان

(قوله مرتفعا) حال من
الضمير في ترك (قوله ذراع)
محيط بالجوانب الثلاثة حتى
عند الحجر الاسود (قوله
الازرق) نسبة لجدده
الازرق (قوله طول) أى
مكة (قوله في السماء) أى
صاعداً في جهتها (قوله
وعرضه أى من أثر المبني
للكعبة (قوله ذراع) أى
شرعى (قوله والذراع) أى
المحدود به العرض (قوله
نقصته) أى تركته
(قوله بنوا البيت) أى في
عهد النبي صلى الله عليه
وسلم قبل نبوته (قوله الحجر
الاسود) أى ترك بناؤهم
لتيستقبل الحجر الاسود
ثم خشى توهم عدمه ثم
فبطوف الطائف فتبطل
طوافه فأعيد كما قال المصنف
وقد أحدث الخ (قوله ولو
طاف خارج الشاذروان
وكان يضع احدي رجله
أحياناً على الشاذروان
ويقفز بالآخرى لم يصح
طوافه) أى ما أتى به من فعل
المبطل فليعد كما مضى

أصابع وذرع مابين بابي الحجر عشرون ذراعا وعرضه اثنان وعشرون ذراعا وذرع جداره من داخله في السماء ذراع وأربع عشرة اصبعاً وذرعه مما يلي الباب الذي يلي المقام ذراع وعشر أصابع وذرع جداره الغربي في السماء ذراع وعشرون اصبعاً وذرع جدار الحجر من خارج مما يلي الركن الشامي ذراع وستة عشر اصبعاً وطوله من وسطه في السماء ذراعان وثلاث أصابع وعرض الجدار للحجر ذراعان الا اصبعين وذرع تدوير الحجر من داخله ثمان وثلاثون ذراعا وذرع تدويره من خارج أربعون ذراعا وست أصابع وذرع طوفة واحدة حول الكعبة والحجر مائة ذراع وثلاث وعشرون ذراعا واثنان عشرة اصبعاً هذا آخر كلام الازرق في رجه الله تعالى وهذا الفرع مما يحتاج الى معرفته (الواجب السادس) نية الطواف فان كان الطواف في غير حج وعمره فلا يصح الا بالنية بلا خلاف وان كان في حج أو عمره فلا ولي ان بنوى فان لم ينو صح طوافه على الاصح لان نية الحج تشمله كما تشمل الوقوف وغيره واذا قلنا بالاصح ان النية لا تجب فلا يصح أنه يشترط أن لا يصرفه الى غرض آخر من طلب غريم ونحوه فلو صرفه لا يصح طوافه وقيل يصح **فرع** او حمل رجل محرماً من صبي أو مريض أو غيرهما وطاف به فان كان الطائف حلالاً أو محرماً فطاف عن نفسه حسب الطواف للحمولى بشرطه وان كان محرماً لم يطف عن نفسه نظر ان قصد الطواف عن نفسه فقط أو عنهما أو لم يقصد شيئاً وقع عن الحامل وان قصده عن الحمولى وقع عن الحمولى على الاصح وقيل عن الحامل وقيل عنهما وسواء في الصبي الحمولى حله ووليه الذي أحرم عنه أو حله غيره أو حمل محرماً وطاف بهما وهو حلال أو محرّم طاف عن نفسه وقع عن الحمولى بجمعهما كما لو طاف على دابة (الواجب السابع والواجب الثامن) الموالاة بين الطوافات والصلاة بعد الطواف والاصح انها مسننان وفي قول واجبتان وسيأتى أيضا حهما في السنن ان شاء الله تعالى (أما سنن الطواف وآدابه فثمان) احداها ان يطوف ماشيا فان طاف راكبا لم يشرق معه الطواف ماشيا أو طاف راكبا لظهور ويستفتى ويقضى بفعله جاز ولا كراهة فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف راكبا في بعض أطوفته وهو طواف الزيارة ولو طاف راكبا بلا عذر جاز أيضا قال أصحابنا ولا يكره قال امام الحرمين وفي القلب من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها للمجد شيء فان أمكن الاستيثاق فذلك والا فادخالها مكروه (الثانية) الاضطباع الذي سبق بيانه مستحب الى آخر الطواف وقيل يستدعيه بعد الطواف في حال صلاة الطواف وما بعدهما الى فراغه من السجى والاصح أنه اذا فرغ من الطواف أزال الاضطباع وصلى فاذا فرغ من الصلاة أعاد الاضطباع وسعى مضطبعا وانما يضطبع في الطواف الذي برمل فيه ومالارمل فيه لا اضطباع فيه وسيأتى بيان الطواف الذي فيه الرمل ان شاء الله تعالى الا أنه بسن الاضطباع في جميع الطوافات السبع والرمل يختص بالثلاث الاول والصبي كالبالغ في استحباب الاضطباع على المذهب المشهور ولا تضطبع المرأة لان موضع الاضطباع منها عورة (الثالثة) الرمل بفتح الراء والميم وهو الاسراع في المشي مع تقارب الخطا دون الوثوب والعدو ويقال له الخبب قال أصحابنا ومن قال انه دون الخبب فقد غلط والرمل مستحب في الطوافات الثلاث الاول ويسن المشي على الهيئة في الاربع الاخيرة والصحيح من القولين أنه يستوعب البيت بالرمل وفي قول ضعيف لا يرمل بين الركنين اليانين وان ترك الرمل في الثلاث

(قوله وطوله) اي سمكه
(قوله في السماء) اي في جهتها (قوله ذراعان) اي من جميع جهاته (قوله من داخله) اي من الباب الشرقي للباب الغربي (قوله تدوير الخ) هو تقريب اي قريب من التدوير والا فهو مضلع ومثله يقال في قوله السابق نصف دائرة (قوله طوفة) أي مرة من السبع الطوافات (قوله والحجر) أي بقربهما (قوله نية الطواف الخ) المراد بالنية المذكورة سواء وجبت أو سدت قصد الفعل عنه أما مطلق قصد أصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف النسيك ولذلك قال ابن علان ما قصد الفعل فواجب فيه مطلقا واما التعيين فقيما عدا طواف النسيك لاستحباب نية على نية أو ما قصد الفرضية في الطواف المنذور

الاول لم يقضه في الاربع الاخيرة لان السنة في الاخيرة المشى على الهيئة فان كان راكباً حرك دابته في موضع الرمل وان خله انسان رمل به الحامل ولا ترمل المرأة بحال واعلم ان القرب من البيت مستحب في الطواف ولا ينظر الى كثرة الخطا وتباعد فلو تعذر الرمل مع القرب للزجة فان كان يرجو فرجة وقف لها ليرمل فيها ان لم يؤذ بوقوفه احداً وان لم يرجها فالحفاظة على الرمل مع البعد عن البيت أفضل من القرب بلا رمل لان الرمل شعار مستقل ولان الرمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة والقرب فضيلة تتعلق بموضع العبادة والمتعلق بنفس العبادة أولى بالمحافظة ألا ترى ان الصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الانفراد في المسجد ولو كان اذا بعد رقع في صف النساء فاقرب بلا رمل أولى من البعد اليهن مع الرمل خوفاً من انتقاض الوضوء ومن الفتنة بهن وكذا لو كان بالقرب ايضاً نساء وتعذر الرمل في جميع المطاف لخوفه الملامسة فترك الرمل اولى ومتى تعذر الرمل في الجميع استحب ان يترك في مشيه وبشير الى حركة الرمل ويظهر من نفسه انه لو امكنه الرمل لرمل قال اصحابنا رحمهم الله تعالى ولا خلاف انه لا يشرع الرمل الا في طواف واحد من أطوفة الحج وفي ذلك الطواف قولان أصحهما عند الجمهور انه انما يسن في طواف يستعقب السعي والثاني يسن في طواف القدوم كيف كان فحصل من القولين انه لا يرمل في طواف الوداع ولا خلاف وكذا يرمل من لم يدخل مكة الا بعد الوقوف بلا خلاف في طواف الافاضة لان طواف القدوم في حقه اندرج في طواف الافاضة وكذا يرمل مرفدم مكة معتمر الوقوع طوافه مجزئاً عن القدوم واستعقابه السعي ولو طاف للقدوم ولم يرد السعي بعد رمل على القول الثاني ولا يرمل على القول الاول الاصح بل يرمل عقيب طواف الافاضة لاستعقابه السعي واذا طاف للقدوم ورمل وسعى بعده لا يرمل في طواف الافاضة ولو طاف للقدوم ورمل وسعى عقبه فهل يرمل في الافاضة أم لا فيه وجهان وقيل قولان أصحهما لا يرمل لانه ليس مستعقبا سعيها ولو طاف ورمل ولم يسع فالصحح الذي عليه الجمهور انه يرمل في الافاضة لاستعقابه السعي أما المنكبي المشي بحججه من مكة فهو على القولين الاصح انه يرمل لاستعقابه السعي والثاني لا لعدم القدوم وأما الطواف الذي هو غير طوافي القدوم والافاضة فلا يسن فيه الرمل والاضطباع بلا خلاف سواء كان الطائف حاجاً أو معتمراً أو غيرهما (واعلم) ان ما ذكرناه من استحباب القرب من البيت في الطواف هو في حق الرجل وأما المرأة فيستحب لها أن لا تدنو منه بل تكون في حاشية المطاف ويسن لها أن تطوف ليلاً لانه أستر لها وأصون لها وغيرها من الملامسة والفتنة فان كان المطاف خالياً عن الناس استحب لها القرب كالرجل (الرابعة) استلام الحجر الاسود وتقبيله ووضع الجبهة عليه وقد سبق بيان ذلك ويستحب أيضاً أن يستلم ركن اليماني ولا يقبله لكن يقبل يده الذي استلمه بها ويكون تقبيلها بعد الاستلام بها هـ ذاهو الصحیح الذي قاله جمهور أصحابنا وقال امام الحرمين ان شاء قبلها ثم استلم بها وان شاء استلم ثم قبلها والمختار مذهب الجمهور وذكر القاضي ابو الطيب انه يستحب الجمع بين الحجر الاسود والركن الذي هو فيه في الاستلام والتقبيل واتفقوا على انه لا يقبل ولا يستلم الركنتين الاخرين وهما الشاميان لانهما ليسا على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم بخلاف الاسود واليماني ويستحب استلام الحجر الاسود وتقبيله واستلام اليماني وتقبيل اليد بعده عند محاذاتهما

(قوله أفضل من القرب الخ)
محله ان أمن لمس نساء ناقضا
أولم يختلط بهن اختلاطا
يخشى منه فتنة وان أمن
اللمس ولم يبعد بحيث يكون
طوافه وراء زمزم والمقام
والاقرب بالرمل اه ابن
الجمال (قوله في المسجد) ولو
المساجد الثلاثة على العمدة
خلافاً للحنولي وعلمه بأن
المضاعفة فيها تزيد على
المضاعفة في غيرها ويؤيد
الاول قاعدة ان فضل
الاتباع ربو على فضل
المضاعفة اه ابن علان
(قوله وتعذر الرمل في جميع
المطاف) خرج به ما لو تيسر
في بعضه فانه يفعل في ما تيسر
فيه لان الميسور لا يسقط
بالعسر (قوله لرمل) ويرمل
الحامل بحموله وظاهر كما
قال في شرح المختصر توجه
الطلب الى الحامل وليس
ببعيد ويحرك الراكب دابته

في كل طوفة وهو في الاونار آكد لانهما افضل فان منعه زحمة من التقيل اقتصر على الاستلام
فان لم يمكنه أشار اليه بيده أو بشئ في يده ثم قبل ما أشار به ولا يشير بالقم الى التقيل ولا يستحب
للنساء استلام ولا تقبل الا في الليل عند خلو المطاف (الخامسة) الا ذكر المستحبة في الطواف
يستحب أن يقول عند استلام الحجر الاسود أولا وعند ابتداء الطواف أيضا بسم الله والله أكبر
اللهم أيما ناك وتصدق بكتابتك ووفاء بعهدك واتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
وبأني بهذا الدعاء عند محاذة الحجر الاسود في كل طوفة قال الشافعي رحمه الله تعالى ويقول الله
أكبر ولا اله الا الله قال وان ذكر الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فحسن قال
واحباب أن يقول في رمله اللهم اجعله حيا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعيام مشكورا قال ويقول
في الاربعة الاخيرة اللهم اغفر وارحم واعف عما علم وأنت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وقد ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله
عنه قال كان أكردهما رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقتنا عذاب النار قال الشافعي رحمه الله تعالى هذا أحب ما يقال في الطواف وقال واحباب
ان يقال في كله قال أصحابنا وهو فيما بين الركن الثاني والاسود آكد وبدعو فيما بين طوافاته
بما أحب من دين ودنيا لنفسه ولما أحب وللمسلمين عامة ولودعا واحدا وأمن جماعة فحسن
وبنحو الاجتهاد في ذلك الموطن الشريف وقد جاء عن الحسن البصري رحمه الله تعالى انه
قال في رسالته المشهورة الى أهل مكة ان الدعاء يستحب هنالك في خمسة عشر موضعا في الطواف
وعند الملتزم ونحت الميراب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام
وفي عرفات وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمرات الثلاثة ومذهب الشافعي رحمه الله تعالى انه
يستحب قراءة القرآن في طوافه لانه موضع ذكر والقرآن اعظم الذكر قال أصحابنا وقراءة
القرآن في الطواف أفضل من الدعاء غير المأثور واما المأثور فهو أفضل منها على الصحيح وقال
أبو عبد الله الحلبي من أصحابنا لا يستحب القراءة في الطواف والصحيح ما قدمناه قال الشيخ أبو محمد
الجويني ويحرص على أن يتختم في أيام الموسم في طوافه ختمه (السادسة) الموالين الطوافات
سنة مؤكدة ليست بواجبة على الأصح وفي قول هي واجبة فينبغي ان لا يفرق بينها بشئ سوى
تفريق يسير فان فرق كثيرا وهو ما بطن الناظر اليه انه قطع طوافه أو فرغ منه فالاحوط ان
يستأنف ليخرج من الخلاف وان بنى على الاول ولم يستأنف جاز على الأصح واذا أحدث في
الطواف عمدا أو غير عمد وتوضأ بنى على ما فعل جاز على الأصح والاحوط الاستئناف واذا
أقيمت الجماعة المكتوبة وهو في الطواف أو عرضت حاجة ماسة قطع الطواف لذلك فاذا فرغ
بنى والاستئناف أفضل ويكره قطعه بلا سبب وهو مثل هذا حتى يكره قطع الطواف المفروض
لصلاة جنازة أو صلاة نافلة راتبة (السابعة) أن يكون في طوافه خاضعا متخضعا حاضرا القلب
ملازم الادب بظاهره وباطنه وفي حركته ونظره وهيئته فان الطواف صلاة فينبغي أن يتأدب
بآدابها ويستشعر بقلبه عظمة من يطوف بيته ويكره له الاكل والشرب في الطواف وكرهه
الشرب أخف ولو فعلهما لم يطل طوافه ويكره أن يضع يده على فمه كما يكره ذلك في الصلاة الآن
يحتاج اليه أو يتأدب فان السنة وضع اليد على الفم عند التأدب ويستحب أن لا يتكلم فيه

قوله آكد) وآكدها الاولى
والاخيرة وهل الاولى آكد
لشرفها ببدء أو الاخيرة
لوقوع الختم بها أو بهما
سواء الاقرب الثالث
للمعارض (قوله لم يمكنه)
أي الاستلام باليد فنبحو
عود ثم قبل ما استلم به
من يد ونحو العود فان عجز
عن الاستلام مطلقا أشار
بيده الخ (قوله في يده)
أي من نحو عود بعد العجز
عن الإشارة باليد (قوله
بالمطاف) والمراد بخاو
المطاف خلوه من ناحية
الاستلام فقط بأن تأمن
بمجي ونظر رجل غير محرم
من تلك الناحية لئلا أو
نهارا أو تعبيره بالليل للغالب
من خلو المطاف فيه ومحل
الحجر الاسود لو أزيل والعباد
بالله تعالى حكمه من استلام
وغيره واوجمل في محل آخر
من البيت فلا تنقل الاحكام
اليه اه ابن الجلال

بغير الذكرا كلاما هو محبوب كأمر معروف أو نهي عن منكر أو لفائدة علم لا يطول الكلام فيه ويكره أن يشبك أصابعه أو يفرقع بها كما يكره ذلك في الصلاة ويكره أن يطوف وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح أو هو شديد التوقان إلى الأكل وما في معنى ذلك كما تكره الصلاة في هذه الأحوال ويجب أن يصون نظره عما لا يحل له النظر إليه من امرأة أو أمرد حسن الصورة فإنه يحرم النظر إلى الأمرد الحسن بكل حال الحاجة شرعية كحال المعاملة ونحوهما مما ينظر فيه إلى المرأة للحاجة فلحذر ذلك لاسيما في هذه المواطن الشريفة ويصون نظره وقلبه عن احتقار من يراه من ضعفاء المسلمين أو غيرهم كن في بدنه نقص أو جهل شيئا من المناسك أو غلط فيه فينبغي أن يعلم ذلك برفق وقد جاءت أشياء كثيرة في تعجيل عقوبة كثيرين أساؤا الأدب في الطواف ونحوه وهذا الأمر مما يتأكد الاعتناء به فإنه من أشد القبائح في أشرف الأماكن وبالله التوفيق والعون والعصمة (الثامنة) إذا فرغ من الطواف صلى ركعتي الطواف وهما سنة مؤكدة على الأصح وفي قولهما واجبتان والسنة أن يصليهما خلف المقام فإن لم يصليهما خاف المقام ازحجة أو غيرها صلاهما في الحجر فإن لم يفعل ففي المسجد والأفنى الحرم والأفخارج الحرم ولا يتعين لهما مكان ولا زمان بل يجوز أن يصليهما بعد رجوعه إلى وطنه وفي غيره ولا يفوتان ما-ام حيا وسواء قلناهما واجبتان أو سنتان فليسا ركعتا في الطواف ولا شرطا للصحة بل يصح بدونهما ولا يجبر تأخيرهما ولا تركهما بدم ولا غيره لكن قال الشافعي رحمه الله تعالى يستحب إذا أخرهما أن يركب دما وتناز هذه الصلاة عن غيرها بشئ وهو أنه يدخله النيابة فإن الأجير يصليهما عن المستأجر هذا هو الأصح ومن أصحابنا من قال إن صلاة الأجير تقع عن نفسه ولو أراد أن يطوف طوافين أو أكثر استحب له أن يصلي عقب كل طواف ركعتين فلو طاف طوافين أو أكثر بالصلاة ثم صلى لكل طواف ركعتين جازا لكن ترك الأفضل ويستحب أن يقرأ في الركعة الأولى منهما بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ويجهر بالقراءة إن صلاهما ألبا ويسران كان نهارا وإذا قلنا أنهما سنة فصلى فريضة بعد الطواف أجزأ عنهما كتحية المسجد نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في القديم وقال الصيدلاني من أحبهما واستعبده أمام الحرمين والاحتياط أن يصليهما بهما وذلك والله تعالى أعلم ويستحب أن يدعو عقب صلاته هذه خلف المقام بما أحب من أمور الآخرة والندبا

(الفصل الثالث في السعي وماتعلق به) * إذا فرغ من ركعتي الطواف فالسنة أن يرجع إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا إلى المسمى ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكره الماوردي في كتابه الحاوي أنه إذا استلم الحجر استحب أن يأتي الملتزم ويدعو فيه ويدخل الحجر فيدعو فيه تحت الميزاب وظاهر الحديث الصحيح وهو قول جواهر أصحابنا وغيرهم أن لا يشتغل عقب الصلاة بالاستسلام ثم الخروج إلى السعي وذ كر ابن جرير الطبري أنه يطوف ثم يصلي ركعتيه ثم يأتي الملتزم ثم يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج إلى السعي وذكر الغزالي رحمه الله تعالى أن يأتي الملتزم إذا فرغ من الطواف قبل ركعتين ثم يصليهما والخيار ما سبق ثم إذا أراد الخروج إلى السعي فالسنة أن يخرج من باب الصفا ويأتي سفح جبل الصفا فيصعد قدر قامة حتى يرى البيت وهو يترامى له من باب المسجد باب الصفا لا من فوق جدار المسجد

(قوله أو يفرقع) في القاموس

فرقع أصابعه نفضها (قوله

التوقان) أي الشوق (قوله

وما في معنى ذلك) منه شدة

توقانه إلى الشرب ومنه على

ما قاله بعضهم أن يصبق فيه

أو يتنخم أي ولم يصب المسجد

شيء منه والأحرم على المعتمد

وينبغي حل ذلك على ما إذا لم

يكن لحاجة والألم يكره

وحينئذ فالذي يظهر أنه

لا يفل عن يساره حرمة

الكعبة ولا عن يمينه

لكراهته بل في نحو ذيله ما

يلي الأرض ومنه سائر

مكروهات الصلاة التي تأتي

هنا كوضع اليد على الخاصرة

والمشي على رجل (قوله

حسن الصورة) استظهر في

المنخ تقييد الحسن عرفا قال

ويحتمل الرجوع إلى طبع

الناظر وما يستحسنه ولذلك

اختلفوا في الملاحه هل هي

وصف قائم بالذات أو مختلفة

باختلاف الطباع والأصح

الثاني وعلى الأصح فالراجح

الاحتمال لا الاستظهار اهـ

حج ملخصا

بخلاف المروءة فاذا صعد استقبل الكعبة وهلل وكبر فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله
الحمد لله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
يحيي ويميت بيد الخبير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له أنجز وعده ونصر عبده
وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله وحده لا شريك له لا تنزع منه مني وان تتوفاني مسلماً
بما أحب من أمر الدين والدنيا وحسن أن يقول اللهم انك قلت وقولك الحق ادعوني أستجب
لكم وانك لا تخلف الميعاد وانى أسألك كما هديتني للإسلام ان لا تنزع منه مني وان تتوفاني مسلماً
ثم يضم اليه ماشاء من الدعاء ولا يلبي على الاصح ثم يعيد جميع ما سبق من الذكرو الدعاء ثانياً
ثم يعيد الذكراً ثالثاً وهل يعيد الدعاء معه فيه خلاف الاصح انه يستحب اعادة ثانياً فقد ثبت ذلك في
صحیح مسلم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينزل من الصفات وتوجهها الى المروءة فيمشي حتى
يبقى بينه وبين المبل الاخضر الملقى بفناء المسجد على يساره قدر ستة اذرع ثم يسبح سبعاً شديداً
حتى يتوسط بين المبلين الاخضرين الذين احدهما في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس
رضي الله عنه ثم يترك شدة السعي ويمشي على عادته حتى يصل المروءة فيصعد عليها حتى يظهر له
البيت ان ظهراً فيأبى بالذكرو الدعاء كما فعل على الصفا فذه مرة من سبعة ثم يعود من المروءة الى
الصفا فيمشي في موضع مشيه في يجيئه ويسبح في موضع سعيه فاذا وصل الصفا صعد وفعّل كما
فعل اولاً وهذه مرة ثانية من سعيه ثم يعود الى المروءة فيفعل كما فعل اولاً ثم يعود الى الصفا وهكذا
حتى يكمل سبع مرات يبدأ بالصفا ويختم بالمروءة (فرع في واجبات السعي وشروطه وسننه
وأدائه) اما واجباته فأربعة احدها ان يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروءة فلو بقي منها
بعض خطوة لم يصح سعيه حتى لو كان راكباً شرط ان يسير دابته حتى تضع حافرها على الجبل او
اليه حتى لا يبقى من المسافة شيء ويجب على الماشي ان يلمص في الابتداء والانتهاه رجلاه بالجبل
بحيث لا يبقى بينهما حافة فبئز منه ان يلمص العقب بأصبعه ل ما يذهب منه ويلصق رؤوس اصابع
رجليه بما يذهب اليه فيلمص في الابتداء بالصفا عقبه وبالمروءة اصابع رجليه واذا عاد عكس ذلك
هذا اذا لم يصعد فان صعد فهو الاكل وقد زاد خير اويس الصعود شرطاً بل هو سنة مؤكدة
ولكن بعض الدرج مستحدث فليحذر ان يحلفها ورأه فلا يتم سعيه ويلصق الى أن يستيقن وقال
بعض اصحابنا يجب الرقي على الصفا والمروءة بقدر قامة وهذا ضعيف والصحيح المشهور انه لا يجب
لكن الاحتياط أن يصعد للخروج من الخلاف ولينيقن فاحفظ ما ذكرناه في تحقيق واجب
المسافة فان كثيراً من الناس يرجع بغير حج ولا عمرة لاخلاله بواجبه وبالله التوفيق (الواجب
الثاني الترتيب) فيجب أن يبدأ بالصفا فان بدأ بالمروءة لم يحسب مروره منها الى الصفا فاذا عاد من
الصفا كان هذا أول سعيه ويشترط أيضاً في المرة الثانية أن يكون ابتداءها من المروءة كما سبق
فلو أنه عاد من المروءة عدل عن موضع السعي وجعل طريقه في المسجد أو غيره وابتدأ المرة الثانية
من الصفا أيضاً لم يصح ولم تحسب تلك المرة على المذهب الصحيح (الواجب الثالث اكمال عدد
سبع مرات) بحسب الذهاب من الصفا مرة والعود من المروءة مرة ثانية وهذا هو المذهب الصحيح
الذي قطع به جماهير العلماء من اصحابنا وغيرهم وعليه عمل الناس في الازمان المتقدمة والمتأخرة
وذهب جماعة من اصحابنا الى أنه يحسب الذهاب والعودة مرة واحدة قاله من اصحابنا أبو عبد

(قوله يحيي ويميت) زاد
الرافعي بعده وهو حي
لا يموت واعترض هو وبه
الخير بأنهما لم يردا هاهنا
الجمال (قوله ثم يدعو الخ) أي
له ولمن شاء والظاهر كما قال
العلامة عبد الرؤف تأخير
الدعاء عن الذكر الا أني أيضاً
ولا ينافيه ذكره له قبله (قوله
ثم يضم الخ) مما استحسنه
الاصحاب اللهم اعصمنا اي
احفظنا بدينك وطواعيتك
وطواعية رسولك وجنبتنا
حدودك اللهم اجعلنا
نحبك ونحب ملائكتك
وأنداءك ورسلك ونحب
عبادك الصالحين اللهم حببنا
اليك والى ملائكتك والى
أنداءك ورسلك والى عبادك
الصالحين اللهم بسرنا
الى سرى وجنبتنا العسر
واغفر لنا في الآخرة والاولى
واجعلنا من أئمة المتقين
(قوله على الاصح) ومقابله
قول مرجوح عنه انه يلبي

الرحن ابن بنت الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصيرفي وهذا قول فاسد لا اعتداده ولا نظر إليه وإنما ذكرته للتنبيه على ضعفه لئلا يقتربه من وقف عليه والله أعلم قال أصحابنا ولو سعى أو طاف وشك في العدد أخذ بالقل أو اعتقد أنه أعيا فأخبره ثقة بقاء شيء لم يلزمه الاثبات به لكن يستحب (الواجب الرابع أن يكون السعي بعد طواف صحيح) سواء كان بعد طواف القدوم أو طواف الزيارة ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع لأن طواف الوداع هو المأني به بعد فراغ المناسك وإذا بقي السعي لم يكن المأني به طواف وداع وإذا سعى بعد طواف القدوم أجزاء ووقع ركنا ويكره إعادته بعد طواف الأفاضة لأن السعي ليس من العبادات المستقلة التي يشرع تكريرها ولا ككثارتها فهو كالوقوف بعرفة فيقتصر فيه على الركن بخلاف الطواف فإنه مشروع في غير الحج والعمرة وثبت في الصحيح عن جابر رضي الله عنه قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضي الله عنهم بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا وطوافه الاول بمعنى السعي ويستحب الموالاة بين مرات السعي وبين الطواف والسعي فلو تخلل بينهما فصل لم يضر بشرط أن لا يتخلل بينهما ركن فلو طاف للقدوم ثم وقف بعرفه فلم يصح سعيه بعد الوقوف مضافا إلى طواف القدوم بل عليه أن يسعي بعد طواف الأفاضة وإذا لم يتخلل ركن فلا فرق بين تأخير السعي عن الطواف وتأخير بعض مرات السعي عن بعض وكذا بعض مرات الطواف عن بعض حتى أورد جمع إلى وطنه ومضى عليه سنون كثيرة جاز أن يبنى على ما مضى من سعيه وطوافه لكن الأفضل الاستئاف (وأما) من السعي فجميع ما سبق في كيفية السعي سوى الواجبات الأربع وهي سنن كثيرة أحدها الذكروا الدماء على الصفا والمروة ويستحب أن يقول بين الصفا والمروة في سعيه ومشيبه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الاعز الاكرم اللهم آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ولو قرأ القرآن كان أفضل (الثانية) يستحب أن يسعي على طهارة سائر عورته فلو سعى مكشوف العورة أو محدثا أو جنبا أو حائضا أو عليه نجاسة صح سعيه (الثالثة) يستحب أن يكون سعيه في موضع السعي الذي سبق بيانه سعيه أشد بفوق الرمل وهو مستحب في كل مرة من السبع ولو مشى في جميع المسافة أو سعى فيها صح وفاته الفضيلة وأما المرأة فلا صح أن تسعي أصلا بل عشى على هيئة ما بكل حال وقيل إن كان بالليل في حال خلوا المسعى فهي كالرجل تسعي في موضع السعي (الرابعة) الأفضل أن يتخري زمن الخلوة لسعيه وطوافه وإذا كثرت الزجة فينبغي أن يحفظ من إيذاء الناس وترك هيئة السعي أهون من إيذاء المسلم أو من تعرض نفسه إلى الأذى وإذا عجز عن السعي الشديد في موضعه للزجة تشبه في حر كته بالساعي كما قلنا في الرمل (الخامسة) الأفضل أن لا يركب في سعيه الا عذرا كما سبق في الطواف (السادسة) الموالاة بين مرات السعي مستحبة فلو فرق بلا عذر تفرقا كثيرا لم يضر على الصحيح كما سبق لكن فاته الفضيلة ولو أقيمت الجماعة وهو يسعي أو عرض له مانع قطع السعي فإذا فرغ بنى على ما مضى (السابعة) قال الشيخ أبو محمد الجويني رحمه الله تعالى رأيت الناس إذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على المروة وذلك حسن وزيادة طاعة لكن لم يثبت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى ينبغي أن يكره ذلك لأنه ابتداء شعار وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى في السعي صلاة

(قوله أبو حفص) اسمه عمر
(قوله فاسد) لأنه لا يلزم عليه
الختم بالصفا وهو خلاف
فعله صلى الله عليه وسلم وفعل
أصحابه رضي الله عنهم فمن
بعدهم (قوله وقف عليه
الح) ويؤخذ منه أنه لا يسن
الخروج من خلفه وهو
كذلك لأن الخلاف لا يراعى
الا إن قوى دليله أو مدركه
بل الظاهر أنه مكروه خلافا
لمن قال بالحرمه اه ابن
الجمال (قوله وشك الح) أي
في الاثناء أما بعد التمام فلا
يؤثر الشك في شرط من
شروطهما فالحكم كذلك
أي فيؤثر في الاثناء لا بعد
التمام (قوله أعياها) أي
الطوافات السبع (قوله لكن
يستحب) قيده في التحفة بما
إذا أوردته الخ به ترددوا وهو
وجيه وإنما امتنع نظيره
في الصلاة لبطالها بتقدير
الزيادة بخلافه

(الفصل الرابع في الوقوف بعرفات وما يتعلق به قبله وبعده) * اذا فرغ من السعي بين الصفا والمروة فان كان معتمرا متمتعاً أو غير متمتع حلق رأسه أو قصر و صار حلالاً وسيأتي بيان حال المعتمر بمسوطا في باب العمرة ان شاء الله تعالى ثم المعتمران كان متمتعاً أقام بمكة حالاً لا يفعل ما أراد من الجماع أو غيره ما كان عليه حراماً بالاحرام فاذا أراد أن يعتمر تطوعاً كان له ذلك ويستحب الاكثار من الاعتمار كما سيأتي في باب المقام بمكة ان شاء الله تعالى فاذا كان عند خروجه الى عرفات يوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة أحرم من مكة بالحج وكذا من أراد الحج من أهل مكة الكائنين فيها ذلك الوقت سواء المقيمين والغرباء وقد سبق بيان احرامه وان كان الذي فرغ من السعي حاجاً مفرداً أو قارناً فان وقع سعيه بعد طواف الافاضة فقد فرغ من أركان الحج كلها وبقي عليه المبيت بنى ورمى أيام التشريق وان وقع بعد طواف القدوم فليمكث بمكة الى وقت خروجه من مكة في اليوم الثامن من ذي الحجة فاذا كان اليوم الذي قبله هو اليوم السابع خطب فيه الامام بعد صلاة الظهر خطبة فردة عند الكعبة وهي أول خطب الحج الرابع واعلم انه يستحب للامام الذي هو الخليفة اذا لم يحضر بنفسه الحج أن ينصب أميراً على الحجيج ويطيعونه فيما ينوبهم وسيأتي ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب بيان صفات هذا الامير وأحكامه وينبغي للامام أو منصوبه أن يخطب خطب الحج وهن أربع خطب احدهن يوم السابع بمكة وقد ذكرناها والثانية يوم عرفة والثالثة يوم النحر بنى والرابعة يوم النفر الاول بنى أيضاً ويخبرهم في كل خطبة بما بين يديهم من المناسك وأحكامها الى الخطبة الاخرى وكل من أفراد بعد صلاة الظهر الا التي بعرفة فانها خطبتان وقبل صلاة الظهر كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويأمر الامام الناس في الخطبة التي في اليوم السابع بمكة أن يستعدوا للغد أو الرواح من اقدالى منى ويأمر المتمتعين أن يطوفوا قبل الخروج الى منى وان كان يوم السابع يوم جمعة خطب الامام للجمعة وصلاته ثم يخطب هذه الخطبة لان السنة فيها التأخير عن الصلاة ثم يخرج بهم في اليوم الثامن الى منى ويكون خروجهم بعد صلاة الصبح بمكة بحيث يصلون الظهر بنى وهـ ذاهو المذهب الصحيح المشهور من نصوص الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى وفي قول يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون فان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر لان السفر يوم الجمعة الى حيث لا تصلى الجمعة حرام أو مكروه هم لا يصلون الجمعة بنى ولا بعرفات لان شرطها دار الاقامة قال الشافعي رحمه الله تعالى فان بنى بها قرية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة هم والناس معهم * (فرع) * اليوم الثامن من ذي الحجة يسمى يوم التروية فانهم يتروون معهم الماء من مكة واليوم التاسع بعرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر القر بفتح القاف وتشديد الراء لانهم بقرون فيه بنى والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر يوم النفر الثاني ثم اذا خرجوا يوم التروية الى منى فالسنة أن يصلوا بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيتوا بها ويصلون بها الصبح وكل ذلك مسنون ليس بنسك واجب فلو لم يبيتوا بها أصلاً ولم يدخلوها فلا شيء عليهم لكن فانهم السنة فاذا طلعت الشمس يوم عرفة على ثيبر وهو جبل معروف هناك ساروا من منى متوجهين الى عرفات واستحسن بعض العلماء أن يقول في مسيره اللهم اليك توجهت ولوجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مبرورا وارحني

(قوله حلق رأسه) أى ان كان يسود قبل بحجى وقته في الحج كذا قال ابن الجلال وهو تابع لشرح رم وحاشية حج والذي يظهر أنه قيد للمتمتع فقط كما يدل على ذلك قول المصنف الا سيأتي قريباً ثم المعتمران كان متمتعاً الخ أما المعتمر الذي ليس بمتمتع بأن لم يرد الحج فيسن له حلق رأسه مطلقاً وكانهم انما تركوا التلبية عليه اوض وحده (قوله تطوعاً) ليس بقيد بل ولو واجبا كندرو قضاء واعمرة أفسدها (قوله أحرم من مكة بالحج) محله كما تقدم اذا كان واجداً لهدى أو أمان فقد ه فتقدم أيضاً انه يحرم ليلة الخامس وتاليه وبفطر يوم الثامن لان يوم السفر التاسع لانه يوم عرفة وهو يسن فطره للحجاج قوى على الدهاء أو ضعف الاتباع خلافاً للحاوى واليهجة

ولا تخيبني انك على كل شيء قدير ويكثر من التلبية قال افضى القضاء الماوردي يستحب
أن يسير واعلى طريق ضب ويعود او على طريق المأزمين افتداء برسو الله صلى الله عليه وسلم
وليكن عائدا في طريق غير الذي صدر منها كالعيد وذكر الازرق في نحو هذا قال الازرق وطريق
ضب مختصر من المزدلفة الى عرفة وهو وفي اصل المأزمين عن عيمك وأنت ذاهب الى عرفات
والله تعالى أعلم فاذا وصلوا غرة ضربت فيها سابقه الامام ومن كان له قبة ضرب بها افتداء برسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا بدخل عرفات الوقت الوقوف بعد الزوال وبعد صلاة الظهر والعصر
مجموعتين كما سئذ كره ان شاء الله تعالى وأما ما يفعله الناس في هذه الايام من دخولهم أرض
عرفات في اليوم الثامن فخطأ مخالف للسنة وفتوتهم بسببه سنن كثيرة منها الصلاة بمعنى والمبيت
بها والتوجه منها الى غرة والزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك
قال سنة أن يكثروا بغرة حتى تزول الشمس ويفتسلوا وبها الوقوف فاذا زالت الشمس ذهب الامام
والناس الى المسجد المسمى بمسجد ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويخطب الامام قبل صلاة
الظهر خطبتين يبين لهم في الاولى الوقوف وشرطه ومتى الدفع من عرفة الى المزدلفة وغير ذلك
بما بين ايديهم وبحر ضهم على اكثر الدعاء والتهيل بالموقف ويخفف هذه الخطبة لكن لا يبلغ
تخفيفها تخفيف الثانية فاذا فرغ منها جلس قدر قراءة سورة الاخلاص ثم يقوم الى الخطبة
الثانية وبأخذ المؤذن في الاذان ويخفف الخطبة بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الاذان
وقيل مع فراغه من الاقامة ثم ينزل فيصلي بالناس الظهر ثم العصر جامع بينهما وقد تقدم بيان
الجمع واحكامه في اول الكتاب ويكون جمعه بأذان واقامتين وبسر بالقراءة ثم قبل انه يستوي
في هذا الجمع مع المقيم والمسافر وانه يجمع بسبب النسيك والاصح انه بسبب السفر فيختص بالمسافر
سفر طويلا وسفر حلتان ولا يقصر الا من كان مسافرا سافرا طويلا بلا خلاف واذا كان
الامام مسافرا قصر واذا لم قال يأهل مكة من كان سفره قصيرا أمه واقانا قوم سفره وبصلي السنن
الرابعة كما يصليها غيره ممن يجمع بين الصلاتين كما بقي بيانه في اول الكتاب فيصلي أول سنة الظهر
التي قبلها ثم يصلي الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر ولا يفتلون بعد
الصلاتين بغير السنة الرابعة بل يادرون الى تعجيل الوقوف نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى
وهو ظاهر واو انفرد بعضهم بالجمع بعرفة أو المزدلفة أو صلى احدي الصلاتين مع الامام
والاخرى وحده أو صلى كل واحدة في وقتها اجاز ان يكن السنة ماسبق ولو وافق يوم عرفة يوم جمعة
لم يصل الجمعة لان من شروط الجمعة أن تكون في دار الاقامة وأن يصلوها جاعة يستوطنون ذلك
الموضع فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف وعرفات كلها موقف في أي موضع وقف منها
أجزاء لكن أفضلها موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المفرشة
في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفات ويقال الالال وزن هلال وذكره
الجوهري في صحاحه بفتح الهجمة والمعروف كسرهما وأما حد عرفات فقال الشافعي رحمه الله
تعالى هو ما جاوز وادي عرفة بضم العين وفتح الراء وبعد هانوت الى الجبال مما يلي بسانين ابن أبي
حاضر ونقل الازرق عن ابن عباس رضي الله عنهما قال حد عرفات من الجبل المشرف على بطن
مرنة الى جبال عرفة الى وصيق الى ملتقى وصيق ووادي عرفة قال بعض أصحابنا عرفات

(قوله افضى القضاء)
استشـكل في الحاشية هذه
اللفظة بأنه صرح في المجموع
بحرمة التسمية بما معناه ملك
المول ثم قال رأيت ما يصرح
بجواز نحو افضى القضاء
أول من اقرب به الماوردي
فاعترض عليه بعض أهل
عصره فلم يلتفت الماوردي
لهذا الإنكار بل استمر
على التلقب به وأجاب هو
والحقه قون من علماء عصره
بأن مثل هذا اللفظ انما
ينصرف الى أفضل ما لم زمانه
فقط (قوله طريق ضب) اسم
للجبل الذي مسجد الخيف
في أصله قال في التحفة وكأنه
يفناه الطريق الذي يعطف
على اليمين قرب المشعر (قوله
في هذه الايام) وكذا
الآن قال حج في التحفة اللهم
الامن خاف زجـة أو على
محترم لوبات بمعنى أوقع شك
في الهلال يقضي فوات
الحج بفرض البيت فلا بدعة
في حقه ابن علان

أربع حدود (أحدها) ينتهي إلى جادة طريق المشرق (والثاني) إلى حافات الجبل الذي وراء
أرض عرفات (والثالث) إلى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل
الكعبة إذا وقف بأرض عرفات (والرابع) ينتهي إلى وادي عرنة قال إمام الحرمين ويضيف
بغير جات عرفات جبال وجوهها المقبلة من عرفات (واعلم) أنه ليس من عرفات وادي عرنة
ولا غرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام المسمى مسجد إبراهيم عليه السلام ويقال له أيضا مسجد
عرنة بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربي مما يلي مزدلفة ومنى ومكة وهذا الذي
ذكرناه من كون المسجد ليس من عرفات هو نص الشافعي رحمه الله تعالى (وقال) الشيخ أبو محمد
الجويني مقدم هذا المسجد في طرف وادي عرنة لافي عرفات قال وآخره في عرفات قال فن وقف
في مقدم المسجد لم يصح وقوفه ومن وقف في آخره صح وقوفه قال ويقيم ذلك بصحرات كبار
فرشت في ذلك الموضع هذا قول الشيخ أبي محمد الجويني ونابيه عليه جماعة (و) به جزم الإمام
أبو القاسم الرافعي مع شدة تحقيقه وإطلاعه فلعله زيد فيه بعد الشافعي رحمه الله تعالى من أرض
عرفات هذا القدر المذكور في آخره وبين هذا المسجد والجبل الذي بوسط عرفات المسمى بجبل
الرحمة قدر ميل وجميع تلك الأرض يصح الوقوف فيها وكذا غيرها مما هو داخل في الحد المذكور
والله تعالى أعلم (واعلم) أن عرفات ليست من الحرم ومنتهى الحرم من تلك الجهة عند العلماء
المنصوبين عند منتهى المأزمين وهما ظاهران وسيأتي في باب المقام بمكة وفضلها وبيان حدود
الحرم إن شاء الله تعالى ^{في} فرع ^{في} واجب الوقوف بعرفات شيان (أحدهما) كونه في وقته
المحدود وهو من زوال الشمس يوم عرفة إلى طلوع الفجر ليلة العيد فن حصل بعرفة في لحظة لطيفة
من هذا الوقت صح وقوفه وأدرك الحج ومن قاته فقد قاته الحج (والثاني) كونه أهلا للعبادة
وسواء فيه الصبي والنائم وغيرهما وأما المغمى عليه والسكران فلا يصح وقوفهما لأنهما ليسا
من أهل العبادة فن كان من أهل العبادة وحصل في جزء يسير من أجزاء عرفات في لحظة لطيفة
من وقت الوقوف المذكور صح وقوفه حضره أعمدا أو وقف مع الغفلة أو مع البيع والشراء
أو التحدث والاهو أو في حالة النوم أو اجتياز بعرفات في وقت الوقوف وهو لا يعلم أنها عرفات
ولم يلبث أصلا بل اجتاز مسرعا في طرف من أرضها المحدودة أو كان نائما على بعيره فانهتهى
به البعير إلى عرفات فربها البعير ولم يستيقظ راكبه حتى فارقه أو اجتازها في طلب غريم هارب
بين يديه أو بهيمة شاردة أو غير ذلك مما هو في معناه صح وقوفه في جميع ذلك ولكن تفوته
كأن الفضيلة (أما) سنن الوقوف وآدابه فكثيرة (أحدها) أن يغتسل بغرة للوقوف (الثانية)
أن لا يدخل عرفات إلا بعد الزوال والصلاتين (الثالثة) أن يخطب الإمام خطبتين ويجمع
الصلاتين كما بقي (الرابعة) تجبيل الوقوف عقب الصلاتين (الخامسة) أن يحرص على
الوقوف بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الصخرات كما سبق بيانه وأما ما اشتهر عند
العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي بوسط عرفات كما سبق بيانه ونزجهم له على
غيره من أرض عرفات حتى ربما نهم كثير من جهلهم أنه لا يصح الوقوف إلا به فخطأ بخلاف السنة
ولم يذكر أحدا ممن يعتمد عليه في صعود هذا الجبل فضيلة إلا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري فإنه
قال يستحب الوقوف عليه وكذا قال أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري صاحب الحاوي

(قوله في آخره) وهذا هو
الذي جمع به ابن الصلاح
بين مقالة الشافعي ومقالة
الشيخ أبي محمد وأجمع عليه
المتأخرون في نصائهم
(قوله قدر ميل) وبين المسجد
المذكور والحرم نحو ألف
ذراع (قوله المأزمين) أي
الجبلين الذين بين مزدلفة
وعرفة بينهما طريق سمي
الآن بالمضيق (قوله وأدرك
الحج) وقد نقل ابن المنذر
وابن عبد البر الإجماع
على ذلك فبحث جمع من
المتأخرين اشتراط مضى
قدر خطبتين وصلاة الظهر
والعصر جماعة يساء على
الاضحية وهم (قوله أهل
العبادة) ومثلهم المجنون
جميع وقت الوقوف فيبني
الولي بقية الأعمال على
احرام المجنون وكذا
المغمى عليه والسكران
إن أيس من إفاقةهما والا
يبقيان إلى إفاقةهما ويقع
لهم نقلا وإن تعدوا كما في
الحكمة وقال في النهاية يقع
للسكران والمجنون نقلا
وان تعديا بخلاف المغمى
عليه اه عمدة

من أحبابنا يستحب أن يقصده هذا الجبل الذي يقال له جبل الدماء قال وهو موقف الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وهذا الذي قاله لأصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف والصواب الاعتناء بوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي خصه العلماء بالذكر والتفضيل وحديثه في صحيح مسلم وغيره وقد قال امام الحرمين في وسط عرفات جبل يسمى جبل الرحمة لأنك في صعوده وإن كان يعتاده الناس فإذا عرفت ماذا كرتاه فمن كان راكبا فليخاطب بدابته الصخرات المذكورة وليدخلها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان راكبا قام على الصخرات أو عندها على حسب الامكان بحيث لا يؤذى أحدا أو اذالم يمكنه ذلك الموقف فيقرب مما يقرب منه ويتجنب كل موضع يؤذى فيه أو يتأذى (السادسة) إذا كان يشقى عليه الوقوف ماشيا أو كان يضعف به عن الدماء أو كان يمن يقتدى به ويستفتي فالسنة أن يقف راكبا وهو أفضل من الماشي فإن كان لا يضعف بالوقوف ماشيا ولا يشقى عليه ولا هو بمن يستفتي ففي الأفضل أقوال الشافعي رحمه الله تعالى أصحابا راكبا أفضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه أعون على الدماء وهو المهم في هذا الموضع (والثاني) ماشيا أفضل (والثالث) هما سواء هذا حكم الرجل (وأما) المرأة فالأفضل أن تكون قاعدة لأنه أستر لها ومن صرح بالسئلة المأوردى قال ويستحب لها أن تكون في حاشية الموقف لا عند الصخرات والزجة (السابعة) الأفضل أن يكون مستقبلا للقبلة متطهرا ساترا عورتها فلو وقف محرجا أو جنبا أو حائضا أو عليه نجاسة أو مكشوف العورة صح وقوفه وفاته الفضيلة (الثامنة) أن يكون مفطرا فلا يصوم سواء كان يضعف به أم لا لأن الفطر أعون له على الدماء وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف مفطرا والله تعالى أعلم (التاسعة) أن يكون حاضر القلب فارغاً من الأمور الشاغلة عن الدماء وينبغي أن يقدم قضاء أشغاله قبل الزوال ويفترغ بظاهره وباطنه عن جميع الملأى وينبغي أن لا يقف في طرق القوافل وغيرهم ثلثا بزعمهم (العاشر) أن يكثروا من الدماء والتهليل وقراءة القرآن فهذه وظيفة هذا الموضع المبارك ولا يقصر في ذلك فهو معظم الحج ونحوه ومطلوبه (وفي الحديث) الحج الحج عرفه للحجروم من قصر في الاهتمام بذلك واستفراغ الوسع فيه ويكثر من هذا الذكر والثناء قائما وقاعدا ويرفع يديه في الدماء ولا يجاوز بهما رأسه ولا يتكلف السجود في الدماء ولا بأس بالدماء المسجوع إذا كان محفوظا أو قاله بلا تكلف ولا فكر فيه بل تجرى على لسانه من غير تكلف ترتيبه وأعرابه وغير ذلك مما يشغل قلبه ويستحب أن يخفف صوته بالثناء ويكره الإفراط في رفع الصوت وينبغي أن يكثروا من التضرع فيه والخشوع وإظهار الضعف والافتقار والذلة واليخ في الدماء ولا يستبطئ الإجابة بل يكون قوي الرجاء للإجابة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتح دعاءه بالتحميد والتعجيل لله تعالى والتسبيح والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويختتم بذلك وليكن منتهرا من ابتعادا عن الحرام والشبهة في طعامه وشرابه ولباسه ومركوبه وغير ذلك مما معه فإن هذه من آداب جميع الدعوات ويختتم دعاءه بآمين وليكثر من التسبيح والتحميد والتكبير والتهليل وأفضل ذلك ما رواه الترمذي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

(قوله أفضل) اذالم يقصر بالدابة والا ترك (قوله قاعدة) أي أن لا يمكن لها هودج ونحوه والا فلا أفضل أن تكون فيه لأنه أستر لها (قوله في حاشية الموقف) محله عند أمنها من فراق أهلها (قوله نحوه) أي ليه (قوله ولا يجاوز بهما رأسه) للاتباع روى أنه صلى الله عليه وسلم دعا بعرفة ويداه إلى صدره كاستطعام المسكين ويجعل بطنهما إلى السماء وإلى صدره أن دعا بحصول شيء ومنه دفع الشيء المستقبل وظهرها إلى ما ذكر أن دعا بدفع شيء قد وقع وصريح التحفة أن الصاق أحدهما بالأخرى وعدمه سواء واستظهر تليذه عبد الرؤف أن الصاق أحدهما بالأخرى أولى اه انظر ابن الجلال (قوله وأعرابه) ظاهره أن تحرى أعرابه مكروه بالجمع وهو ظاهر والا ففيه تفصيل محصله أن تجنب اللحن من القادر لا من غيره شرط في الدعاء اه ابن الجلال

وفي كتاب الترمذي من على رضى الله عنه قال أكثر ما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة في الموقف اللهم لك الحمد كالذي تقول وخ- يرا ما نقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآكبي ولك رب تراني اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر اللهم اني أهو بك من شرماتجى به الريح (ويستحب) أن يكثّر من التلبية رافعا بصوته ومن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يأتي بهذه الأنواع كلها فإذ دعا بدعو وتارة بهل وتارة يكبر وتارة يلبى وتارة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يستغفر ويدعو منفردا ومع جماعة ويدع لنفسه وللديه وأقاربه وشيوخه وأصحابه وأحبابه وأصدقائه وسائر من أحسن إليه وسائر المسلمين (ويحذر) كل الخذر من التقصير في ذلك فإن هذا اليوم لا يمكن تداركه بخلاف غيره ويستحب الاكثار من الاستغفار والتلفظ بالتوبة من جميع المخالفات مع الاعتقاد بالقلب وإن يكثّر من البكاء مع الذكر والدعاء فهناك تسكب العبرات وتسقط العثرات وترنجى الطلبات وأنه لجمع عظيم وموقف جسيم يجتمع فيه خيار عباد الله المخلصين وخ- واصه المقربين وهو أعظم مجامع الدنيا وقيل إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل الموقف وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم أكثر من أن يعتق الله تعالى فيه عبدا من النار من يوم عرفة وأنه يباهي بهم الملائكة يقول ما أراد هؤلاء (وروينا) عن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى الشيطان أصغر ولا أحقر ولا أدر ولا أغبط منه في يوم عرفة وما ذلك إلا أن الرحمة تنزل فيه فيجاوز عن الذنوب العظام وعن الفضيل بن عياض رضى الله عنه أنه نظر إلى بكاء الناس بعرفة فقال رأيتهم وأن هؤلاء صاروا إلى رجل واحد فسألوه دائقا كان بردهم قبل لا قال والله لا المغفرة عند الله عز وجل أهون من إجابة رجلهم بدائق وعن سالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أنه رأى سائلا يسأل الناس يوم عرفة فقال يا حاجزا في هذا اليوم تسأل غير الله تعالى (فرع) ومن الادعية المختارة اللهم آتسأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وأنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم اللهم اغفر لي مغفرة من عندك تصلح بها شاني في الدارين وارحني رحمة منك أسعدها في الدارين وتب علي توبة نصرتك لئلا تنكثها أبدا وأزمني سبيل الاستقامة لا أزيغ عنها أبدا اللهم أنقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة وأغنني بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك عن سؤالك ونور قلبى وقهبرى وأعزني من شركك واجعل لي الخير كله استودعك ديني وأمانتي وقلبي وبدني وخواتيم عملي وجميع ما نفعت به علي وعلى جميع أحبائي والمسلمين أجمعين وهذا الباب واسع جدالكن نهت على أصوله ومقاصده والله تعالى أعلم (الحادية عشرة) الأفضل للوقوف أن لا يستظل بل يبرز للشمس الا عذر بأن يتضرر أو أن ينقص دعائه واجتهاده (الثانية عشرة) ينبغي أن يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس فيجمع في وقوفه بين الليل والنهار فإن أفاض قبل غروب الشمس فعاد إلى عرفات قبل طلوع الفجر فلا شئ عليه وإن لم يدارق دما وهل هو واجب أم مستحب فيه قولان للشانعي رحمه الله تعالى أصحهما أنه مستحب والثاني واجب وهذا فيمن حضر

(قوله ونسكى) أى عبادنى
(قوله ترانى) أى أرى اذ
لا لك لاحد (قوله به الريح)
هو العذاب وهو كناية عن
سواء القضاء والقدر (قوله
صوته) بحيث لا يؤذى ولا
تأذى (قوله مع الاعتقاد)
أى ذلك المطلوب (قوله
العبرات) أى من العين لما
استحضر مآفرط من الذنوب
(قوله وتسقط) أى تغفر
(قوله عظيم) أى عدا
وقدر اجاء أنه لا ينقص عن
ستمائة ألف إنسان فإن
نقص كل بالملائكة (قوله
أهل الموقف) أى بغير
واسطة وفي غيره يهب قوما
قوم وكفى من غفر له بدونها
شرفا جعله مقصود الاتباع
والمراد بالواسطة في غير يوم
الجمعة وبعدها فيه غير
نبينا صلى الله عليه وسلم
والافه والواسطة العظمى
حتى في يوم الجمعة (قوله
ما أراد) هو استغفام
تقديرى وإنهم أرادوا
التعرض لتفحاته وغفره لهم
فناو ذلك كما جاء في حديث
آخر أشهدكم أنى قد غفرت
لهم

نهارة امامن لم يحضر الا ليلا فلا شيء عليه واسكن فاته الفضيلة (الثالثة عشرة) لبحذر كل
 الحذر من الخاصمة والمشاقة والمنافرة والكلام القبيح بل ينبغي ان يحترز على الكلام المباح
 ما يمكنه فانه تضيق للوقت المهم فيما لا يعني مع انه يخاف انجراره الى كلام حرام من غيبة
 ونحوها وينبغي ان يحترز غاية الاحتراز عن احتقار من رآه رث الهيئة او مقصرا في شيء
 ويحترز عن انتهاز السائل ونحوه وان خاطب ضميعة فليتلطف في مخاطبته فان رأى منكرا محققا
 توجه عليه انكاره وتلطف في ذلك وبالله التوفيق (الرابعة عشرة) ليستكثر من اعمال الخير في يوم
 عرفة وسائر ايام عشر ذي الحجة فقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ما العمل في ايام أفضل منه في هذه الايام يعني ايام العشر قالوا ولا
 الجهاد قال ولا الجهاد الا رجل خرج بخاطر بما له ونفسه فلم يرجع بشيء وايا العشر هي الايام
 المعلومات وايام التشريق هي الايام المودودات (فرع) اذا غلط الحاج فوقفوا في غير يوم عرفة
 نظر ان غلطوا بالثأخير فوقفوا في العاشر من ذي الحجة اجزأهم ونمجهم ولا شيء عليهم وسواء بان
 الغلط بعد الوقوف او في حال الوقوف او غلطوا فوقفوا في الحادي عشر أو غلطوا في التقديم
 فوقفوا في الثامن أو غلطوا في المكان فوقفوا في غير ارض عرفات فلا يصح جهم بحال او وقوع
 الغلط بالوقوف في العاشرة اطائفة بسيرة لا للحجيج العام لم يجزهم على الاصح واوشهد واحد
 أو عدد برؤية هلال ذي الحجة فردت شهادتهم ازم الشهود الوقوف في التاسع عندهم وان كان
 الناس يقفون بعده (فرع) لو ان محرما بالحج سعى الى عرفة فاقرب منها قبل طلوع الفجر ليلة النحر
 بحيث بقي بينه وبينها قدر بسع صلاة العشاء ولم يكن بعد صلى العشاء فقد تعارض في حقه
 أمر الوقوف وصلاة العشاء فأيهما اشتغل به فاته الآخر فكيف يعمل فيه ثلاثة اوجه لأصحابنا
 أصحها انه يذهب لادرالك الوقوف فانه يترتب على فوائده مشاق كثيرة من وجوب القضاء
 وجوب الدم للقضاء وربما تعذر القضاء وفيه تعذر عظيم بالحج فينبغي ان يحافظ عليه وبؤخر
 الصلاة فانه يجوز تأخيرها بعذر الجمع وهذا أشد حاجة منه والثاني انه يصلي في موضعه فيحافظ
 على الصلاة لانها على الفور بخلاف الحج فانه على التراخي ولان الصلاة أكد والثالث انه
 يجمع بينهما فيصلي صلاة شدة الخوف فيحرم بالصلاة ويشرع فيها ويعدو ذاهبا الى الموقف
 وهذا عذر من اعذار صلاة شدة الخوف والله تعالى اعلم (فرع) في التعريف بغير عرفات وهذا هو
 الاجتماع المعروف في البلدان اختلف العلماء فيه فجاء عن جماعة استحبابه وفعله فقد روى عن الحسن
 البصري انه قال أول من صنع ذلك ابن عباس رضي الله عنهما وقال الاثم سألت أجد ابن حنبل
 رحمه الله تعالى عن التعريف في الامصار فقال أرجو أن لا يكون به بأس وقد فعله غيره واحد
 الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع كانوا يشهدون السجود يوم عرفة وذكره جماعة منهم نافع
 مولى ابن عمر وابراهيم النخعي والحكم وحساد ومالك بن انس وغيرهم وصنف الامام ابو بكر
 الطرطوشي المالكي الزاهد كتب في البدع المنكرات وجعل منها هذا التعريف وبالغ في انكاره
 ونقل اقوال العلماء فيها ولا شك ان من جعلها بدعة لا يلحقها بفاحشات البدع بل يخفف امرها
 بالنسبة الى غيرها (فرع) ومن البدع القبيحة ما اعتاده العوام في هذه الايام من ايقاد الشمع
 بجبل عرفات ليلة التاسع وهذه ضلالة فاحشة جمعوا فيها انواعا من القبائح منها أضاعة المال

(قوله رث الهيئة) أى
 ضميعة (قوله محققا) بأن
 كان مجمعا عليه واعتقد
 الفاعل تحريمه (قوله
 أيام العشر) محمله غير
 العشر الاواخر من رمضان
 (قوله ولا الجهاد) أى الخالى
 عن القتلى في سبيل الله تعالى
 بدليل ما بعده (قوله والايات
 المعلومات) المذكورة في
 قوله تعالى ليشهدوا منافع
 لهم ويذكروا اسم الله في
 أيام معلومات (قوله الايام
 المودودات) المذكورة في
 قوله تعالى وأذكروا الله
 في أيام مودودات (قوله
 فوقفوا) أى كلهم أو فرقة
 منهم وهم كثير ون على
 العادة المطردة (قوله اذا
 غلط الحاج) أى بأن غم
 عليهم هلال ذي الحجة
 وأكلوا القعدة ثلاثين
 ثم ثبت رؤية الهلال ليلة
 ثلاثين قال الرافي وليس
 من الغلط المراد لهم أى
 الاصحاب ما اذا وقع ذلك
 بسبب الحساب فانه لا يجزئهم
 ذلك بلا شك فتعبر المصنف
 كسائر الاصحاب بالغلط
 الشامل لذلك فيه تجوز اه

(قوله ووجوههم) الصواب
 ووجوههم (قوله وازالتها)
 يؤخذ من كلامه حرمة
 الابتعاد ونحوه أي على
 وجه القرينة لا الحاجة إليه
 (قوله الافاضة) أي الدفع
 (قوله الامام) أو نائبه
 (قوله غروبها) بأن لم يبق
 منها شيء أصلاً (قوله أن
 يفيض) أي يدفع (قوله
 الناس معه) أي فينبىء
 أن لا يدفعوا قبله بل يكره
 حيث لا عذر من نحو زحام
 ولا ينافي ذلك قوله لا شيء
 ولا بأس أن يتقدم الناس
 الامام لان المراد لا يحرم
 ذلك فالتنفي فيما يأتي الحرمة
 لا الكراهة اه ابن الجلال
 (قوله الى العشاء) أي
 بشرطه المعروف وهو ان
 يكسوا مسافرين
 سفر قصر ونسب التأخير
 المذكور مقيد استنباطه
 بمن أراد المضى الى المزدلفة
 وظن الوصول اليها قبل
 خروج وقت الاختيار
 قال بعض المتأخرين وانما
 يسن أيضاً ان أراد الصلاة
 بمزدلفة جماعة للاتباع
 وفيه وقفة لمخالفته بظاهر
 كلامهم اه ابن الجلال
 بزيادة بين عرفة والمزدلفة

في غير وجهه ومنها اظهار شعار الجحوس في النار ومنها الاختلاط بالنساء بالرجال والشموع بينهم
 ووجوههم بارزة ومنها تقديم دخول عرفات على وقته المشروع ويجب على ولي الامر وكل من
 يتمكن من ازالة هذه البدع انكارها وازالتها والله تعالى أعلم (الفصل الخامس في الافاضة
 من عرفات الى المزدلفة) وما يتعلق بها السنة للامام اذا غربت الشمس ونحقت غروبها ان
 يفيض من عرفات ويفيض الناس معه ويؤخروا صلاة المغرب بنية الجمع الى العشاء ويكثر
 من ذكر الله تعالى والسنة ان يسلك في طريقه الى المزدلفة على طريق المأزمين وهو بين العليين
 الذين هما خد الحرم من تلك الناحية والمأزم بالهمزة بعد الميم المفتوحة وكسر الزاي هو
 الطريق بين الجبلين وحد المزدلفة ما بين مأزمي عرفة المذكورين وقرب محمري عينا وشمالا من
 تلك المواطن القوابل والظواهر والشعاب والجبال فكلاهما من مزدلفة واما المأزمان ولا
 وادي محسر من مزدلفة وهو بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين سمى بذلك
 لان قيل أصحاب القبل حسرفيه أي احيا وكل من المسير وهو واد بين منى والمزدلفة (واعلم ان
 بين مكة ومنى فرسخا ومزدلفة متوسطة بين عرفات ومنى وبينها وبين كل واحد منهما فرسخ وهو
 ثلاثة أميال واذا صار الى المزدلفة سار ملبيا مكثرا منها ويسير على هيئته وطاعة مشيه بسكينة
 وقارقان وجهد فرجة استحب أن يسرع ويترك دابته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا بأس أن يتقدم الناس الامام أو يتأخروا عنه لكن من أراد الصلاة معه فينبىء ان يكون
 قريبا منه ثم ان الجمهور من أصحابنا أطافوا القول بتأخير الصلاتين الى المزدلفة وقال جماعة
 يؤخرهما مالم ينحس فوت وقت الاختيار للعشاء وهو ثلث الليل على القول الاصح وعلى قول
 نصف الليل فان خافه لم يؤخر بل يجمع بالناس في الطريق واذا وصل المزدلفة فقد استحب
 الشافعي رحمه الله تعالى ان يصلي قبل حط رحله ولا ينبغ الجلال ويعقلها حتى يصلي لانه ثبت
 في الصحيحين من حديث اسامة بن زيد رضي الله عنهما ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوا المغرب والعشاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحطوا بحالهم حتى صلوا العشاء والله
 تعالى أعلم ثم ان الجمع بينهما يكون على الاصح بأذان الاول وباقيتين لهما ولو ترك الجمع وصلى
 كل واحدة في وقتها أجمع بينهما في وقت المغرب أجمع وحده لامع الامام أو صلى احدهما مع
 الامام والاخرى وحده جاءه جاز وفاته الفضيلة * (فرع) * فاذا وصلوا مزدلفة باتوا وهذا
 البيت نسك وهل هو واجب أم سنة فيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى فان دفع بعد نصف الليل
 بعدزواغيره أو دفع قبل نصف الليل وحاده قبل طلوع الفجر فلا شيء عليه وان ترك البيت من أصله
 أو دفع قبل نصف الليل ولم يعد أو لم يدخل مزدلفة أصلاً صح حججه وأراق دما فان قلنا البيت
 واجب كان الدم واجبا وان قلنا سنة كان الدم سنة ولو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول أصلاً
 وحضرها ساعة في النصف الثاني من الليل حصل الميت نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى
 في الام وخفي هذا النص على بعض أصحابنا فافقوا واختلفوا وليس بمقبول منهم ويحصل هذا الميت
 في أي بقعة كانت من مزدلفة وقد سبق تحديقها ويستحب ان يبقى بمزدلفة حتى يطلع الفجر
 ويصلي بها ويقف على فزح كما سئد كده ان شاء الله تعالى فيكون بمزدلفة الى قبيل طلوع الشمس
 ويتأكد الاعتناء بهذا الميت سواء قلنا واجب أم سنة فقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم وقد

ذهب امامان جليلان من اصحابنا الى ان هذا المبيت ركن لا يصح الحج الا به قاله أبو عبد الرحمن
ابن بنت الشافعي وابو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة فينبغي ان يحرص على المبيت للخروج من
الحلـاف * (فرع) * ويستحب ان يغتسل في مزدلفة بالليل للوقوف بالمشرع الحرام والعبادة
ولما فيها من الاجتماع وقد سبـق في ان من لم يجد ماء نيم وهذه الليلة وهى ليلة العبد ليلة عظيمة
جامعة لانواع من الفضل منه شرف الزمان والمكان فان المزدلفة من الحرم كما سبق وانضم الى
هذا جلالة أهل الجمع الحاضرين بها وهم وفدا لله وخير عباده ومن لا يشقى بهم جالسهم فينبغي
ان يعنى الحاضر بها باحيائها بالعبادة من الصلاة والتلاوة والذكر والدعاء والنزوع ويتأهب
بعد نصف الليل يأخذ من المزدلفة حصى الجمار لجمرة العقبة يوم النحر وهى سبع حصيات
والاحتياط ان يزيد في جملة منها شئ وقال بعض اصحابنا يأخذ منها حصى جاريام التشرىق
أيضا وهى ثلاث وستون حصاة وقال بعضهم الاولى يأخذ حصى جاريام التشرىق من غير
المزدلفة وكلاهما قد نقل عن الشافعي رحمه الله تعالى لكن الجمهور على هذا الثاني ويستحب
ان يكون أخذ هذه للحصى بالليل كذا قاله الجمهور وقيل يأخذ بعد الصبح والخيار الاول
لثلاثين غل به عن وظائفه بعد الصبح ويكون الحصى صفارا وفدرة قدر حصى الخذف
لا أكبر منه ولا أصغر وهى دون اثثة نحو حبة الباقلا وقيل نحو النواة ويكره ان يكون أكبر
من ذلك ويكره كسر الجمار له الا لعذر بل بلمة قطها صفارا وقد ورد نهى عن كسرها ههنا
وهو أيضا يفضى الى الاذى ومن أى موضع أخذ جازا لكن يكره من المسجد ومن الحش ومن
المواضع الخمسة ومن الجمرات التى رماها هو أو غيره لانه روى عن ابن عباس رضى الله عنهما
قال ما تقبل منهار فع ومالم يتقبل ترك واولا ذلك اسدما بين الجبلين وزاد بعض اصحابنا فكره
أخذها من جميع مكنى لا يتشار مرمى فيها ولم يتقبل واورى بكل ما كرهناه له جاز قال الشافعي
رحمه الله تعالى ولا أكره غسل حصى الجمار بل لم أزل أعمله وأحبه فاذا طلع الفجر بادر الامام
والناس بصلاة الصبح فى أول وقتها قال اصحابنا والمبالغة فى التكبير بها فى هذه اليوم أكد من
باقى الايام افتداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولتسع الوقت او ثلث المناصك فانها كثيرة
فى هذا اليوم فليس فى أيام الحج أكثر عملا منه والله تعالى اعلم (الفصل السادس فى الدفع الى
منى) السنة تقديم الضعفاء من النساء وغيرهن قبل طلوع الفجر الى منى ليرى واجرة العقبة قبل
زحمة الناس ويكون تقديمهم بعد نصف الليل وأما غيرهم فيمكنون حتى يصلوا الصبح بمزدلفة كما
سبق فاذا وصلوا هادفوا متوجهين الى منى فاذا وصلوا فزح بعضهم القاف وفتح الزاوى وهو آخر
المزدلفة وهو جبل صغير وهو المشرع الحرام صده ان أمكنه والوقوف عنده أو نحتة ويقف
مستقبل الكعبة فيدعو ويحمد الله تعالى ويكبر ويهلل ويوحده ويكثر من التلبية واستحبوا
أن يقول اللهم كما أوقفتنا فيه وأرسلنا اياه فوقفنا لك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما
وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا أفضتكم من عرفات فذكروا الله عند المشرع الحرام واذكروه
كما همداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفوضوا ومن حيث أفاض الناس واستغفروا والله ان
الله غفور رحيم ويكثر من قوله اللهم ربنا آتني الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقننا عذاب
النار ويدعو بما يحب ويختار الدعوات الجامعة وبالامور المهمة ويكرر دعوانه وقد استبدل

(قوله ويستحب أن يكون
الحج) اعلم انه لا نزاع فى أن
من أراد الدفع ليلا يأخذ
منها ليلا واغنا الخـلاف
فحين يربد المبيت الى الصبح
فهو يكون أخذه ليلا منها
أولى أو بعد الصبح وكلام
المنع مائل الى ترجيح الثانى
تابع لنص الام والاملاء
المؤيد بحديث الفضل
وهو انه صلى الله عليه وسلم
قال للفضل بن عباس
رضى الله عنهما غداة يوم
النحر التقط لي حصى قال
فلقطت له حصيات مثل
حصى الخذف اه ابن
الجمالى (قوله ولا أصغر
منه) قال فى المنع وقضية
ذلك ان مسمى حصاة وان
كبر أو صغر يكفى ومن ثم
صرحوا بأنه لورى بل
الكف أجزاء فقول المحلى
كالرواين يتعين أن يكـون
الجمر المرمى به قدرا يمكن
رميه به روس الاصابع فيه
نظروا ان اقره الزركشى
اذا المدا على ما سمي حصاة
أو جرا وما بحثه من انه
لورى بحجر ثقيل لا ينقله
الا بهدله يمكن فيه نظر
أيضا لاذكر اه ابن الجمال

(قوله يسير) أي بالنسبة
لطوله والا فهو عريض
(قوله وجرة العقبة الخ)
ظاهره هذا ان الجمرة من
منى وهو ما اعتمدته المحب
الطبري وابن جماعة وظاهر
ما تقدم في قوله اعلم ان
حدمنى ما بين الخ خروج
الجمرة عن منى وهو العمد
المجزوم به في النخبة وأول
في المنح كلام المصنف آخره
فرارا من مناقضته لاوله
بأن المراد بقوله في آخر منى
أي قرب آخرها وان المراد
الآخر في الظاهر لا الحقيقة
(قوله مكة) فيكون قريبا
من نصف منى الذي يلي
مكة (قوله وليست جرة
العقبة الخ) هذا هو المتمد
قال في المنح بعد كلام
والخاصة ان في المسئلة
رأين احدهما ان كلا من
الجمرة والعقبة من منى
وهو ضعيف ثانيهما انها
ليسا منها وهو المذهب واما
ما أفهمه كلام بعضهم ان
الجمرة فيها دون العقبة
الاجزاء الذي عند الجمرة
وان من قال ان العقبة
منها مراده ذلك الجزء ومن
قال ليست منها مراده
بقيتها فهو رأى استحصاني
ضعيف جدا لا مستند له
فلا يعول عليه

الناس بالوقوف على جبل فزح الوقوف على بناء مستحدث في وسط المزدلفة ثم قبل لا تحصل أصل
هذه السنة بذلك والظاهر انه يحصل أصل السنة لكن الأفضل ما ذكرناه وقد جزم به هذا الامام
أبو القاسم الرافي فقال لو وفوا في موضع آخر من المزدلفة حصل أصل هذه السنة وقد ثبت
في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال جمع كلها موقوف وهذا نص صريح لان
جمع اسم للمزدلفة كلها بلا خلاف ونوفات هذه السنة من أصلها الميم بدم فاذا أسفر الصبح
دفع من المشعر الحرام خارجا من المزدلفة قبل طلوع الشمس متوجها الى منى وعليه السكينة
والوقار وشعاره التلبية والذكروان وجد فرجة أسرع فاذا بلغ وادى محسروا وقد تقدم
ضبطه وبانه أسرع أو حرك دابته قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي ثم يخرج منه مائرا
الى منى سالك الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة وايسر وادى محسروا من المزدلفة ولا من
منى بل هو مسيل ما يدهما فاذا وصل الى منى بدأ بجمرة العقبة (الفصل السابع في الاعمال
المشروعة بمعنى يوم النحر) اعلم ان حدمنى ما بين وادى محسروا وجمرة العقبة ومنى شعب طوله
نحو ميلين وعرضه يسير والحبال المحبطة به مأقول منها عليه فهو من منى وما أدبر منها فليس من
منى ومسجد الخيف على أقل من ميل مما يلي مكة وجمرة العقبة في آخر منى مما يلي مكة وليست
العقبة التي تنسب اليها الجمرة من منى وهي الجمرة التي يابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
الانصار عندها قبل الهجرة وأما الاعمال المشروعة يوم النحر فهي أربعة رمى جمرة العقبة ثم
ذبح الهدي ثم الحلق ثم الذهاب الى مكة لطواف الافاضة وهي على هذا الترتيب مستحبة
فلو خالف فقدم بعضها على بعض جاز وفاته الفضيلة ويدخل وقت الرمي والحلق والطواف
بنصف الليل من ليلة العيد ويبقى الرمي الى غروب الشمس وقيل يبقى الى طلوع النجى من ليلة
أول أيام التشريق وأما الحلق والطواف فلا آخر لوقتهما بل بقيان مادام حيا ولو طال سنين
متكاثرة وأما وقت الاختيار لهذه الاعمال فيبدأ فيه بجمرة العقبة على ترتيب الأفضل ويتعلق
بها مسائل الاولى ينبغي اذا وصل منى أن لا يرج على شيء قبل جمرة العقبة وتسمى الجمرة الكبرى
وهي نخبة منى فلا يبدأ قبلها بشيء ويرميها قبل نزوله وحط رحله وهي على عين مستقبل القبلة
اذا وقف في الجادة والمرمى مرتفع قليلا من سفح الجبل (الثانية) السنة أن يرميها بعد طلوع
الشمس وارتفاعها قدر ربح (الثالثة) الصحيح المختار في كفة وقوفه ليرميها ان يقف
تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبل العقبة ثم يرمي وقيل يقف
مستقبل الجمرة مستدبرا للكعبة وقبل يستقبل الكعبة وتكون الجمرة عن يمينه والحديث
الصحيح يدل على الاول تصريحاً (الرابعة) السنة أن يرفع يده في رميها حتى يرى بياض إبطه ولا
ترفع المرأة (الخامسة) السنة أن يقطع التلبية بأول حصاة يرميها ويكب بديل التلبية لانه بالرمي
بشرع في التحلل من الاحرام والتلبية شعار الاحرام فلا يأتي بها مع شروعه في التحلل ولو قدم
الحلق أو الطواف على الرمي قطع التلبية بشروعه في أوله لانه من أسباب التحلل واستحب
بعض أصحابنا في التكبير المشروع مع الرمي أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو
على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين واوكره الكافرون لا اله الا الله

وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر (السادسة)
 أن يرمى راكباً ان كان أنى منى راكباً هكذا ثبت في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (السابعة) تقدم أنه يستحب أن يكون الحجر مثل حصي الخذف لا كبير ولا أصغر وذ كر بعض
 أصحابنا أنه يستحب أن يكون كيفية رميه كرمى الخاذف وبضع الحصاة على بطن اصبع ورمىها
 برأس السبابة وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور أصحابنا ولا تراها مختارة وقد ثبت في الصحيح
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف (الثامنة) يجب أن يرمى سبع مرات باليسمى
 حجراً بحيث يسمى رمياً فيرمى سبع حصيات واحدة واحدة حتى يستكملهن فلو وضع الحجر
 في المرمى لم يعتد به لانه لا يسمى رمياً ويشترط قصد المرمى فلورمى في الهوى فوقه في المرمى لم يعتد
 به ولا يشترط بقاء الحصاة في المرمى فلا يضر ندر حجرها او خر وجها بعد الوقوع فيه ولا يشترط
 وقوف الرامى خارج المرمى فلو وقف في طرف المرمى ورمى الى طرفه الآخر أجزأه ولو انصدمت
 الحصاة المرمية بالارض خارج الحجر أو بمحمل الطريق أو عنق بعير أو ثوب انسان ثم ارتدت
 فوقعت في المرمى اعتد بها لحصولها في المرمى بفعلة من غير معاونته وأوحرك صاحب الحمل فنفضها
 أو صاحب الثوب أو تحرك البعير فدفعها فوقعت في المرمى لم يعتد بها ولو وقعت على الحمل أو عنق
 البعير ثم ندرت خرجت الى المرمى ففي الاعتداد بها وجهان لأصحابنا اظهرهما لا يعتد بها ولو وقعت
 في غير المرمى ثم ندرت خرجت الى المرمى أو ردت الى المرمى اليه اعتد بها على الأصح ولا يجوز الرمي عن
 القوس ولا الدفع بالرجل ولا وشك في وقوع الحصاة في المرمى لم يعتد بها على المذهب الصحيح وهو
 نص الشافعي رحمه الله تعالى في الجديد ويشترط أن يرمى الحصيات في سبع مرات فلورمى
 حصاتين أو سبعاً دفعة واحدة فوقعت في المرمى معها وبعضهن به مد بعض لم تحسب الاحصاة
 واحدة ولورمى حصاة ثم اتبعها حصاة أخرى حسبت الحصانان رميتين سواء وقعتا معاً أو
 الثانية قبل الاولى او عكسه ولورمى بحجر قدر رمى به غير ما رمى به هو الى جرة أخرى الى هذه
 الجرة في يوم آخر أجزأه بالاخلاف وان رمى به هو الى تلك الجرة في ذلك اليوم أجزأه ايضاً على
 الأصح كما لو دفع الى فقير مدافى الكفارة ثم اشتراه ودفعه الى آخره صلى هذا يمكن انه يحصل جميع
 رميه في الايام بحصاة واحدة بل رمى جميع الناس بممكن حصوله بحصاة ان اتسع الوقت
 * (فرع) شرط ما رمى به كونه حجراً فيجوز المرمى والبرام والكدان وسائر انواع الحجر ويجزى
 حجر النورة قبل ان يطبخ وبصير نورة ويجزى حجر الحديد على المذهب الصحيح لانه حجر في الحال
 الا ان فيه حديثاً كامناً يستخرج بالعلاج وفيما يتخذ منه الفصوص كالغير وزج والياقوت
 والعقيق والزمرد والبلور والزبرجد وجهان لأصحابنا الصحيحهما الاجزاء لانها لا تجزأ ولا يجزى
 ما لا يسمى حجراً كالؤلؤ والزرنج والائمو المذر والخص والذهب والفضة والنحاس والحديد
 وسائر الجواهر المنطبعة * (فرع) قد تقدم انه يستحب ان تكون الحصاة كحصاة الخذف قال
 أصحابنا فلورمى بأ كبير منه أو أصغر كرهه وأجزأه ويستحب أن يكون الحجر طاهر فلورمى بنجس كره
 وأجزأه وقد سبق أنه يكبره أن يرمى بما أخذه من المسجد أو الموضع النجس أو بمارمى به غير ما لو
 رمى بشئ من ذلك أجزأه (فرع) من يجز عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس يستتيب من رمى
 عنه ويستحب أن يناول النائب الحصى ان قدر ويكبر هو وانما يجوز النيابة لما جاز بهلة لا يرمى

(قوله نهى عن الخذف)
 وذلك أنه يفتى العيين
 ويكسر السن لا بصاحبه
 صيد ولا ينكأ العدو
 والحديث رواه أحمد
 والشيخان وأبو داود وابن
 ماجه من حديث عبد الله
 ابن مفلح ابن عجلان
 (قوله الخذف) وهذا هو
 المعتد وان اعتد به
 الاسنوى والزر كشي فقد
 رد اعتراضهما (قوله لانه
 لا يسمى الحج) بخلاف اجزاء
 وضع اليد مبلولة على
 الرأس مع انه لا يسمى معاً
 لحصول المقصود من البلل
 اليه والمقصود من الرمي
 بمجاهدة الشيطان وإخافته
 بالرمي الذي يغاظه العدو
 والحديث الله ربكم تكبرون
 وملة أبيكم ابراهيم تتبعون
 ووجه الشيطان ثرمون
 ولان مبنى الحج على التعبد
 ولان الواضع لم يأت بشئ
 من اجزاء الرمي

زوالها قبل خروج وقت الرمي ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب عن المستنيب
 الابعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه كأصل الحج ولو أغنى عليه ولم يأذن لغيره
 في الرمي عنه لم يجزئ الرمي عنه ولو اذن اجزأ الرمي عنه على الأصح واورى النائب ثم زال
 حذر المستنيب والوقت باق فالمذهب الصحيح أنه ليس عليه إعادة الرمي (الثاني من الأعمال
 المشروعة بمنى يوم النحر ذبح الهدى والاضحية) فاذا فرغ من جرة العقبة انصرف فنزل
 في موضع في منى وحيث نزل منها جاز ولكن الأفضل ان يقرب من منزل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد ذكر الأزرقي ان منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على يسار مصلى الامام
 فاذا نزل ذبح أو نحر الهدى ان كان معه هدى ~~فرع~~ وسوق الهدى لمن فصد مكة حاجا
 أو معتمرا سنة مؤكدة اعرض أكره الناس أو كلهم عنها في هذه الايام والأفضل ان يكون
 هديه معه من المقات مشعرا مقلدا ولا يجب ذلك الا بالنذر واذا ساق هديا تطوعا أو مندورا
 فان كان بدنة أو بقرة استحب ان يقلدها ناملين وليكن لهما قيمة ينصدق بهما وان يشعرها
 أيضا والاشعار الاعلام والمراد به هنا ان يضرب ضفحة سنامها التي بحديدة فيدها ويلطخها
 بالدم ليعلم من رآها انها هدى فلا يتعرض لها وان ساق غنما استحب ان يقلدها خرب القرب
 وهي عراها وآذانها ولا يقلدها النمل ولا يشعرها لانها ضعيفة ويكون تقليد الجميع والاشعار
 وهي مستقبلة القبلة والبدنة باركة وهل الأفضل ان يقدم الاشعار على التقليد فيه وجهان
 أحدهما يقدم الاشعار فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والثاني وهو نص الشافعي رحمه الله تعالى تقديم التقليد وقد صح ذلك عن
 ابن عمر رضي الله عنهما من فعله والامر في هذا قريب واذا قلدا نمل واشعرها لم تصر هديا
 واجبا على المذهب الصحيح المشهور كما لو كتب الوقف على باب داره واعلم ان الأفضل سوق
 الهدى من بلده فان لم يكن فن طريقه من المقات أو غيره أو مكة أو منى وصفات الهدى المطلق
 كصفات الاضحية المطلقة ولا يجزئ فيها جميعا الا الجذع من الضأن أو الثني من العز أو الابل
 أو البقر والجذع من الضأن ماله سنة على الأصح وقيل ستة أشهر وقيل ثمانية والثني من المعز ماله
 سنتان وقيل سنة ومن البقر سنتان ومن الابل خمس سنين كاملة ويجزئ ما فوق الجذع والثني
 وهو أفضل ويجزئ الذكرو الانثى ولا يجوز فيهما عيب يعيب يؤثر في نقص اللحم تأثيرا يندى
 ولا يجزئ ما قطع من اذنه جزء بين ويجزئ الخصى وذاهب القرن والتي لا سنان لها اذا لم تكن
 هزات ويجزئ الشاة عن واحد والبدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة سواء كانوا اهل بيت واحد
 او اجانب ولو كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد الاضحية جاز وأفضلها احسنها واسمها
 وطيبها وكلها والابيض افضل من الاغبر والاغبر افضل من الالبق والالبق افضل من الاسود
 (واعلم) ان الشاة أفضل من المشاركة بسبع بدنة قال الشافعي رحمه الله تعالى وشاة جيدة
 سمينة أفضل من شاتين بغيرها بخلاف العنق فان عنق عبد بن خسيب افضل من عنق عبد
 نفيس بغيره والفرق ظاهر فان الغرض في الاضحية طيب الماء كولو في العنق التخلص من
 الرق * (فرع) * وندرشاة اضحية ثم حدث بها عيب ينقص اللحم لم يبال به بل بذبحها على ما هي
 عليه ويجزئ هذا هو المذهب الصحيح عند اصحابنا وشذوا جعفر الاسترأبادي من اصحابنا افعال

(قوله ولا يمنع زوالها بعده)
 أى في المذهب الصحيح
 وانما وجبت إعادة الحج
 على معصوب شئى لانه
 محتاط له لكونه أصلا
 بخلاف الرمي فانه تابع
 وبدخله الجبر ولا يحل تركه
 بالحج (قوله وقع عن نفسه)
 أى وان نوى مستنبيه أو لغا
 فيما اذا رمى للاولى أربع
 عشرة مثلا سبعا عنه ثم
 سبعا عن موكله واوانابه
 اثنان مثلا للثالث عن
 رمى عنه أو لا ثم رمى لثاني
 اه ابن الجبال (قوله أو نحر
 الهدى) الهدى ما يسوقه
 المحرم الى الحرم من النعم
 ويجزئ في الاضحية
 وبطلق أيضا على دم
 الجبرانات والاضحية
 ما يذبح من النعم تقربا الى
 الله تعالى من يوم العيد
 الى آخرا يوم التشريق اه
 شرح الروض

عليه إهداها بسليمة وهذا ضعيف مردود وأولدت الاضحية أو الهدى المنذورين لزمه ذبح
الولد معها سواء كان جلا يوم النذر أو حلت به بعده وله أن يركبها ويشرب من لبنها ما فضل
عن ولدها ولو تصدق به كان أفضل وأو كان عليها صوف لا منفعة لها في جزء ولا ضرر عليها
في تركه لم يجز له جزء وإن كان عليها في بقاءه ضرر جاز له جزء وينتفع به فلو تصدق به كان أفضل
❦ فرع ❦ ويستحب للرجل أن يتولى ذبح عديبه وأضحيتيه بنفسه ويستحب للمرأة أن تستنيب
رجلا يذبح عنها وينوي عند ذبح الاضحية أو الهدى المنذورين انهما ذبيحة عن هديبه المنذور
أو أضحيتيه المنذورة وإن كانت تطوعا نوى التقرب بها إلى الله تعالى ولو استناب في ذبح هديبه
وأضحيتيه جاز ويستحب أن يحضر صاحبها عند الذبح والأفضل أن يكون النائب مسلما ذكرا
فإن استناب كافرا كتباً أو امرأة صحيحاً لانهما من أهل الزكاة والمرأة الحائض والنفساء أولى
من الكافر وينوي صاحب الهدى أو الاضحية عند الدفع إلى الوكيل أو عند ذبحه فإن فوض
إلى الوكيل جاز أن كان مسلماً فإن كان كافراً لم يصح لانه ليس من أهل النية في العبادات
بل ينوي صاحبها عند دفعها إليه أو عند ذبحه ❦ فرع ❦ ويستحب أن يوجه مذبح الذبيحة
إلى القبلة وإن يسمى الله تعالى عند الذبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول بسم
الله والله أكبر وصلى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم اللهم منك واليك فتقبل مني
أو يقول من فلان صاحبها إن كان يذبح عن غيره ولو كان معه هدى واجب وهدى تطوع
فالأفضل أن يبدأ بالواجب لانه أهم والثواب فيه أكثر ❦ فرع ❦ أو ضحى عن غيره
بغير إذنه أو عن ميت لا يقع منه إلا أن يكون قد أوصاه الميت ولا يقع عن المباشر أيضاً لانه لم
ينوها عن نفسه إلا أن يكون جعلها منذورة ❦ فرع ❦ ولا يجوز بيع شيء من الاضحية ولا
الهدى سواء كان واجباً أو تطوعاً فحرم بيع شيء من لحمها وجلدها وشحمها وغير ذلك من
أجزائها فإن كانت واجبة وجب التصديق بجلدها وغيره من أجزائها وإن كانت تطوعاً جاز
الإنفاق بجلدها وإدخال شحمها وبعض لحمها الأكل والهدية ❦ فرع ❦ في وقت ذبح الاضحية
والهدى للتطوع بهما والمنذورين فيدخل وقتها إذا مضى قدر صلاة العيد وخطبتين
معتدتين بعد طلوع الشمس يوم النحر سواء صلى الإمام أم لم يصل وسواء صلى المضحى أم لم يصل
وبقي إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ويجوز في الليل لكنه مكروه والأفضل أن يذبح
عقب رمي جرة العقبة قبل الحلق فإن فات الوقت المذكور فإن كانت الاضحية أو الهدى
منذورين لزمه ذبحهما وإن كان تطوعاً فقد فات الهدى والاضحية في هذه السنة (وأما الدماء
الواجبة في الحج) بسبب التمتع أو القران أو الإيس أو غير ذلك من فعل محظور أو تركاً لمأمور
فوقتها من حين وجبها بوجدها ولا تختص بيوم النحر ولا غيره لكن الأفضل فيما يجب
منها في الحج أن يذبحه يوم النحر يعني في وقت الاضحية * (فرع) * السنة في البقر والغنم الذبح
مضجعة على جنبها الأيسر مستقبلة وفي الأبل النحر وهو أن يطعن بسكين أو حربة أو نحوهما
في ثغرة نحرها وهي الوهدة التي في أصل العنق والأولى أن تكون قائمة معقولة فلو خالف فحرم
البقر والغنم وذبح الأبل باركة أو مضجعة جاز وكان تاركها للأفضل * (فرع) * لا يجوز أن يأكل
من المنذور شيئاً أصلاً ويجب تفريق جميع لحمه وأجزائه كما تقدم وأما التطوع فله أن يأكل منه

(قوله ويشرب من لبنها الخ)
ولا يشكل على ذلك أنها
خرجت عن ملكه إلى ملك
الفقراء والذين حدث على
ملكهم لأنها وإن خرجت
عن ملكه إلا أنها ضيافة
الله تعالى وهو من جملة
الضيقات (قوله للمرأة)
مثلها الخ شئ وألحق بهما
الأذرى بمشاكل من
ضعف عن الذبح للنحو
مرض وإن أمكنه الاتيان
به وشياً كذا استحبابه
للأعنى إكرامه ذكاته ولا
تكره ذكاته نحو الحائض
وإن كانت خلاف الأولى
(قوله إلى القبلة) لا يرد على
ذلك كراهة استقبالها
بالبول والغائط بحام
إخراج النجاسة جهتها لأن
حالة الذبح حالة عبادة يتقرب
بها إلى الله تعالى وإن كان
في غير اضحية ولذا نذر ذكر
اسمه تعالى بخلاف حال
البول

ويهدى كما سبق والسنة ان يأكل من كبذبخته أو لحما شياً قبل الافاضة الى مكة * (فرع) *
قال الشافعي رحمه الله تعالى الحرم كله منحر حيث نحر منه أجزاءه في الحج والعمرة لكن السنة
في الحج ان ينحر بيني لانهما موضع تحلله وفي العمرة بكفة وفضلها عند المروة لانها موضع تحلله
* (فرع) * لوعطب الهدى في الطريق فان كان تطوما فعل به ماشاء من بيع وأكل وغيرهما
وان كان واجبا لزمه ذبحه فان تركه فمات ضيمته واذا ذبحه غمس النعل التي قلده بها في دمه
وضرب بها سنامه وتركه ليعلم من مر به انه هدى فيأكل منه ولا يتوقف اباحة الاكل منه على
قوله بئحه على الاصح ولا يجوز للمهدي ولا لاحد من رفقة من الاغنياء والفقراء الاكل منه
(الثالث من الاعمال المشروعة يوم النحر يعني الحلق) فاذا فرغ من النحر حلق رأسه كله وقصر
من شعر رأسه أي ما فعل أجزاءه والحلق افضل (واعلم ان في الحلق والتقصير قولين للشافعي
وغيره من العلماء) احدهما انه ابتاحة محذور معناه انه ليس بنسك وانما هو شيء أوجب له بهتان
كان محرماً كالباس وتقليم الاظفار والصيد وغيره والقول الثاني وهو الصحيح انه نسك مأمور
به وهو ركن لا يصح الحج الا به ولا يجزى بدم ولا غيره ولا يفوت وقته مادام حياً كما في ذلك لكن
أفضل أوقاته ان يكون عقب النحر كما ذكرناه ولا يختص بمكان لكن الافضل ان يكون يعني فلو
فعله في بلد آخر اقام في وطنه واما في غيره جاز ولكن لا يزال حكم الاحرام جارياً عليه حتى يحلق
ثم أقل واجب هذا الحلق ثلاث شعرات حلقاً أو نقصاً ير من شعر الرأس والاصح انه يجزئ
التقصير من أطراف ما نزل من شعر الرأس عن حد الرأس ويقوم مقام الحلق والتقصير
في ذلك النف والاحراق والاخذ بالنورة أو بالقص والقطع بالاسنان وغيرها والافضل ان
يحلق أو يقصر الجميع دفعة واحدة فلو حلق أو قصر ثلاث شعرات في ثلاث اوقات اجزاء
وفاته الفضيلة ومن لا شعر على رأسه ليس عليه حلق ولا فدية لكن يستحب امرار المـوسى
على رأسه قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أخذ من شاربه أو شعر لحينه شيئاً كان أحب الى
ليكون قد وضع من شعره شيئاً لله تعالى ولو كان له شعر وبرأسه علة لا يمكنه بسببها التعرض
لشعر صبر الى الامكان ولا يفندي ولا يسهط عنه الحلق بخلاف من لا شعر على رأسه فانه لا يؤمر
بمحاقة بعد نيابته لان النسك حلق شعر يشتمل الاحرام عليه وهذا الذي ذكرناه فحين لم ينذر
الحلق وأما من نذر الحلق في وقته فيلزمه حلق الجميع ولا يجزئه التقصير ولا انتف ولا
الاحراق ولا النورة ولا القص ولا بد في حلقه من استئصال جميع الشعر ولو لبس رأسه عند
الاحرام لم يكن ملزماً للحلق على المذهب الصحيح وللشافعي رحمه الله تعالى قول قديم ان التلبس
كنذر الحلق والسنة في صفة الحلق ان يستقبل المحلوق القبلة ويبتدى الحلق بتقديم رأسه
فيها في منه الشق الايمن ثم الايسر ثم يحلق في الباقي ويبلغ بالحلق العظمين الذين عند منتهى
الصدرين ويستحب ان يبدن شعره هذا كله حكم الرجل (وأما المرأة) فلا تحلق في بل تقصر
ويستحب ان يكون تقصيرها بقدر غلظة من جميع جوانب رأسها (الرابع من الاعمال المشروعة
يوم النحر طواف الافاضة) ولهذا الطواف أسماء تقدم بيانها عند طواف القدوم وهو ركن
لا يصح الحج بدونه فاذا رمى ونحرو حلق افاض من مئى الى مكة وطاف بالبيت طواف الافاضة
وقد سبق كيفية الطواف وتقديم بيان التفصيل والخلاف في انه رمل في هذا الطواف

(قوله والسنة ان يأكل
الخ) معلوم ان محل ذلك
كما افادته الاضافة ان ذبح
عن نفسه والامتنع الاكل
بغير اذن المذنب عنه
ان كان حياً بخلاف الميت
الموصى به المذنب اذنه وعلم
من قوله انه لا بأس
الكل بل الافضل التصديق
بما صدق القصة يأكلها والوقفا
ويثاب على الكل كمن نوى
صوم التطوع ضحوة فكما
لا يمكن تبعض الصوم
لا يمكن تبعض دم الاضحية
(قوله وتركه الخ) محل
ما ذكر ان كان ثم فقراء
ونوفع بحجبتهم أما لو بنق
ان لا مساكين ثم وأن
لا قافلة تأتي قبل تلف اللحم
وقدر على نقله فيلزمه نقله
الى موضع آخر هذا محصل
ما في المنح المحرره ابن
الجمال

ويضطجع ام لا وقت هذا الطواف يدخل بنصف ليلة النحر كما سبق ويبقى الى آخر العمر والافضل في وقته ان يكون في يوم النحر ويكره تأخير ما الى أيام التشريق من غير عذر وتأخيرها الى ما بعد ايام التشريق أشد كراهة وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة ولو طاف للوداع ولم يكن طاف للافاضة وقع عن طواف الافاضة ولو لم يطف اصلا لم تحل له النساء وان طال الزمان ومضت عليه سنون والافضل ان يفعل هذا الطواف يوم النحر قبل زوال الشمس ويكون ضحوة بعد فراغه من الاعمال الثلاثة وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمبنى والله أعلم وإذا طاف فان لم يكن سعى بعد طواف القدوم وجب ان يسعى بعد طواف الافاضة فان السعى ركن وان كان سعى لم يعد به بل تكره اعادته كما سبق في فصل السعى والله أعلم

فصل للحج تحللان اول وثان يتعلقان بثلاثة من هذه الاعمال الاربعة وهى رمى جرة العقبة والحلق والطواف مع السعى وان لم يكن سعى وأما النحر فلا مدخل له في التحلل فيحصل التحلل الاول باثنين من ثلاثة فأى اثنين منهما اتى بهما حصل التحلل الاول سواء كان رميا وحلقا أو رميا وطوفا أو طوفا وحلقا ويحصل التحلل الثانى بالعمل الباقى من الثلاثة هذا على المذهب الصحيح المختار ان قلنا ان الحلق نسك واما اذا قلنا انه استحابة محظور فلا يتعلق به التحلل بل يحصل التحللان بالرمى والطواف وأيهما بدأ به حصل التحلل الاول ويحل بالتحلل الاول جميع المحرمات بالاحرام الا الاستمتاع بالنساء فانه يستمر تحريم الجماع حتى يهمل التحللين وكذا يستمر تحريم المباشرة بغير الجماع على الاصح فاذا تحلل التحللين فقد حل له جميع المحرمات وصار حلالا ولكن بقى عليه من المناسك المبيت بمبنى والرمى في أيام التشريق وطواف الوداع وأما العمرة فليس لها التحلل واحد وهو بالطواف والسعى والحلق ان قلنا بالمذهب انه نسك فلو جامع بعد الطواف والسعى قبل الحلق فسدت عمرته والله أعلم * (فصل) * في امور تشرع يوم النحر ويتعلق به غير ما ذكرناه أحدها انه يستحب للعجاج بمبنى أن يكبر واقب صلاة الظهر يوم النحر وما بعدها من الصلوات التى يصلونها بمبنى وآخرها الصبح من اليوم الثالث من ايام التشريق واما غير العجاج ففيهم أقوال مختلفة للعلماء أشهرها عندنا انهم كالعجاج والا فوى انهم يكبرون من صلاة الصبح يوم عرفة الى ان يصلوا العصر من آخر ايام التشريق ويكبر العجاج وغيرهم خلف الفرائض المؤداة والمقضية وخلف النوافل وخلف صلاة الجنازة على الاصح وسواء فى استحباب التكبير المسافر والحاضر والمصلى في جماعة ومنفرد والصحيح والمرىض والتكبير ان يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويكرر هذا ما تيسر له هكذا نص الشافعى وجهور اصحابه قالوا فان زاد زيادة على هذا فحسن ان يقول الله أكبر كبير او الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وحده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر وقال جماعة من اصحابنا لا بأس أن يقول ما اعتاده الناس الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (الثانى) يستحب ان تكون صلاة الظهر بمبنى بعد طوافه للافاضة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق في الحديث الصحيح وليحضر خطبة الامام بها

(قوله وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة) هذا هو المنقول المتمد خلافا لاختيار جماعة من المتأخرين تبع بعض الاصحاب حرمة ولا فرق على القول بالكراهة بين تركه لعذر او غيره ولا ينافيه قولهم او طاف للوداع وعليه افاضة وقع عنها فلا يتصور خروجه بدونه لما قاله ابن العباد طواف الودع لا يحب على من فارق مكة وهو محرم قال في المنح على أنه وان قيل بوجوب طواف الوداع عليه فالاثم من حيث تركه لطواف الوداع لا لطواف الافاضة فلا يلزم من القول بوجوب طواف الوداع وقوعه عن الافاضة وجوب طواف الافاضة قبل السفر خلافا لمن توهمه اه

والله أعلم الثالث بسن الإمام أن يخطب هذا اليوم بعد صلاة الظهر بمنى خطبة مفردة يعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق والنفر وغير ذلك مما يحتاجون إليه مما بين أيديهم وما مضى لهم في يومهم ليأتى به من لم يفعله أو يمهده من فعله على غير وجهه وهذه الخطبة هي الثالثة من خطب الحج الأربع وقد سبق بيانها ويستحب لكل واحد من هناك حضور الخطبة ويقتل لحضورها وتطيب إن كان قد تحلل النخلين أو الأول منهما الرابع اختلف العلماء في يوم الحج الأكبر فالصحيح أنه يوم النحر لأن معظم أعمال المناسك فيه وقيل هو يوم عرفة والصواب الأول وإنما قيل له الحج الأكبر من أجل قول الناس العمرة الحج الأصغر * (الفصل الثامن فيما يفعله بمنى في أيام التشريق ولياليها) أيام التشريق هي الثلاثة بعد يوم النحر سميت به لأن الناس يشرقون فيها لحوم الهدايا والضحايا أي ينشرونها في الشمس ويقردونها وهذه الأيام الثلاثة هي الأيام المعدودات وأما الأيام المعلومات فهي العشر الأول من ذي الحجة يوم النحر منها وهو آخرها ثم يتعلق بأيام التشريق مسائل * (الأولى) * ينبغي أن يبني بمنى في لياليها وهل هذا المبيت واجب أم سنة فيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى أظهرهما أنه واجب والثاني سنة فإن تركه جبري بدم فإن قلنا المبيت واجب فالدم واجب وإن قلنا سنة فالدم سنة وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان أصحهما معظم أهل المال والثاني المعتبر أن يكون حاضرهما عند طلوع الفجر ولو ترك المبيت في الليالي الثلاث جبري بدم واحد وإن ترك ليلة فالصحيح أنه يجبرها بطعام وقيل بدرهم وقيل بثلاث دم وإن ترك المبيت ليلة المزدلفة وحدها جبري بدم وإن تركها مع الليالي بمنى لزمه دمان على الأصح وعلى قول دم واحد هذا فيمن لا عذر له وأما من ترك مبيت مزدلفة أو منى لعذر فلا شيء عليه والعذر أقسام * أحدها أهل سقاية العباس يجوز لهم ترك المبيت بمنى ويسمرون إلى مكة لا شغلهم بالسقاية سواء تولى بشو العباس أو غيرهم وأوحدت سقاية للحجاج فللمقيم بشأنها ترك المبيت كسقاية العباس * الثاني رعاء الأبل يجوز لهم ترك المبيت لعذر الرعي فإذا رمى الرعاء وأهل السقاية يوم النحر جرة العقبة فلم يخرجوا إلى الرعي والسقاية وترك المبيت في ليالي منى جميعها ولهم ترك الرمي في اليوم الأول من أيام التشريق وعليهم أن يأتوا في اليوم الثاني من أيام التشريق فيرمي في اليوم الأول ثم عن اليوم الثاني ثم ينفروا ويسقط عنهم رمي اليوم الثالث كما يسقط عن غيرهم من ينفروا متى أقام الرعاء بمنى حتى غربت الشمس لزمهم المبيت بها تلك الليلة ولو أقام أهل السقاية حتى غربت الشمس فلم يذهبوا إلى السقاية بعد الغروب لأن شغلهم يكون ليلة ولا نهار * الثالث من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف ضياعه لو اشتغل بالمبيت أو يخاف على نفسه أو ماله معه أوله مريض يحتاج إلى تعهده أو يطلب عبداً أو يكون به مرض يشق معه المبيت أو نحو ذلك فالصحيح أنه يجوز لهم ترك المبيت ولهم أن ينفروا بعد الغروب ولا شيء عليهم * الرابع لو انتهى ليلة العيد إلى عرفات فاشتغل بالوقوف عن مبيت مزدلفة فلا شيء عليه وإنما يؤمر بالمبيت المتفرغون والله أعلم (المسئلة الثانية) يجب أن يرمى في كل يوم من أيام التشريق الجمرات الثلاث كل جرة بسبع حصيات فيأخذ أحدهما وعشرين حصاة فيأتي الجمرة الأولى وهو تلى مسجد الخيف وهي أولهن عن جهة عرفات وهي في نفس

(قوله فيما يفعله) أى من الرمي والمبيت وكيفية الرمي ووقته وندوباته وما يجب بتركها أى الرمي والمبيت (قوله بمنى) فى التحفة وأولها من جهة مكة أول العقبة التى بصلبها الجمرة ومن جهة عرفة محسرة لكن هذا الحد غير معروف إلا أن للجهل بأول محسرة لكنهم قالوا طول منى سبعة آلاف ذراع ومائة ذراع فلبس من العقبة ويحدد به ثم الظاهر من هذا التحديد أنه يعتبر ما سامت أول العقبة المذكورة بينا إلى الجبل ويسار إلى الجبل وحينئذ يخرج من منى كثير بظنه أكثر الناس منها اه فليست العقبة مع جرتها منها على المعتد ولا محسرة ولا ما أدبر من الجبال المحيطة بها اه حجة الأبرار

الطريق الجادة فيأتيها من أسفل منى ويصعد اليها ويعلوها حتى يكون ما عن يساره اقل ما عن
يمينه ويستقبل القبلة ثم يرميها بسبع حصيات واحدة واحدة ويكبر عقب كل حصاة كما سبق
في رمي جرة العقبة يوم النحر ثم يتقدم عنها ويحرف قليلا ويجعلها في قفاه ويقف في موضع
لا يصيبه المطر من الحصى الذي يرمى به ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويكبر ويهمل
ويسبح ويدعو مع حضور القلب وخشوع الجوارح ويمكث كذلك قدر سورة البقرة ثم يأتي
الجرة الثانية وهي الوسطى ويصنع فيها كما صنع في الاولى ويقف للدعاء كما وقف في الاولى الا
أنه لا يتقدم من يساره كما فعل في الاولى لانه لا يمكنه ذلك فيها بل يتركها يمينه ويقف في بطن المسيل
منقطعاً عن أن يصيبه الحصى ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها
من بطن الوادي ولا يقف عندها للدعاء (والواجب) بما ذكرناه أصل الرمي بصفته السابقة
في رمي جرة العقبة وهو أن يرمى بما يسمى جراً ويسمى رمياً (واما الدعاء) وغيره مما زاد على أصل
الرمي فسنه لاشئ عليه في تركه لكن فائده الفضيلة ويرمي في اليوم الثاني من أيام التشريق كما رمي
في اليوم الاول ويرمي في الثالث كذلك ان لم ينفر في اليوم الثاني * (الثالثة) * يستحب أن
يغتسل كل يوم لرمي (الرابعة) لا يصح الرمي في هذه الايام الا بعد زوال الشمس وبقي وقتها الى
غروبها وقبل بقي الى طلوع الفجر والاوّل أصح (الخامسة) يستحب اذا زالت الشمس أن
يقدم الرمي على صلاة الظهر ثم يرجع فيصلبها نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى ويدل عليه
حديث ابن عمر رضي الله عنهما في صحيح البخاري قال كنا نهمين فاذا زالت الشمس رمينا (السادسة)
العدد شرط في الرمي فيرمي كل يوم احدى وعشرين حصاة الى كل جرة سبع حصيات كل حصاة
برمية كما تقدم (السابعة) الترتيب بين الجرات شرط فيبدأ بالجرة الاولى ثم يرمى الوسطى ثم جرة العقبة
ولا يجوز غير ذلك فلو ترك حصاة لم يدرك من أين تركها جعلها من الاولى فيلزمه أن يرمى اليها
حصاة ثم يرمى الجرتين الاخيرتين (الثامنة) الموااة بين رمي الجرات ورميات الجرة الواحدة
سنة على الأصح وقبل واجبة (التاسعة) اذا ترك شيئاً من الرمي نهاراً فلا يصح أنه يتدارك فيه
ليلاً أو فيما بين من أيام التشريق سواء تركه عدداً أو سهواً واذا تدارك فيها فلا يصح أنه اداء لا قضاء
واذا لم يتدارك حتى زالت الشمس من اليوم الذي يليه فلا يصح أنه يجب عليه الترتيب فيرمي
اولاً عن اليوم الفائت ثم عن الحاضر وهكذا لو ترك يوم العيد رمي جرة العقبة فلا يصح أنه
يتدارك في الليل وفي أيام التشريق ويشترط فيه الترتيب فيقدمه على رمي أيام التشريق ويكون
اداء على الأصح واذا قلنا بالأصح أن المتدارك اداء لا قضاء كان تعيين كل يوم للمقدار المأمول
به وقت اختيار وفضيلة كأوقات الاختيار للصلاة (وأعلم) بأنه يفوت كل الرمي بأنواعه بخروج
أيام التشريق من غير رمي ولا يؤدي شئ منه بعدها لاداء لا قضاء ومتى تدارك فيرمي أيام
التشريق فائتها أو فائت يوم النحر فلا دم عليه ولو نفر من منى يوم النحر أو يوم الفطر أو يوم النفر
الاول ولم يرم ثم ما قبل غروب الشمس من اليوم الثاني فرمى اجزاء ولادم عليه ومتى فات الرمي
ولم يتدارك حتى خرجت أيام التشريق وجب عليه جبره بالدم فان كان المتروك ثلاث حصيات
أو أكثر أو جميع رمي أيام التشريق ويوم النحر لزمه دم واحد على الأصح وان ترك حصاة واحدة
من الجرة الاخيرة في اليوم الاخير لزمه مدم من طعام على الاظهر وفي حصاتين مدان (العاشرة)

(قوله ويكبر عقب كل الخ)
اي مع ويمكن تأويل قوله
عقب بأن المراد عقب أرادة
الرمي ويؤيد التأويل (قوله
كما سبق في رمي الخ) اذا السابق
ثم المعية وحله على بيان
كيفية التكبير فقط قصر
له بغير دلائل اه ابن الجلال
وقد يقال ان القصر بدليل
قوله ويكبر عقب الخ اه
(قوله قليلا) أي لجهة يساره
لانه أقرب الى تحصيل
التقدم عليها بدليل قوله
في الثانية الا أنه لا يتقدم
من يساره كما فعل في الاولى
اي خشية السقوط من
تلك الناحية المرتفعة
هناك قاله الشافعي لانها
على أكمة ولعل هذا باعتبار
ما كان قاله في المنع انتهى
(قوله قدر سورة البقرة)
محله ان لم يضر وقوفه به
أو بغيره قال في الخفة
محله ان توفر خشوعه والا
فأدنى وقوف كما هو ظاهر

قال الشافعي رحمه الله تعالى الجرة مجتمع الحصى لاما مال من الحصى فمن اصاب مجتمع الحصى بالرمي اجزأه ومن اصاب سائل الحصى الذي ليس هو بمجتمع لم يجزه والمراد بمجتمع الحصى في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلو حول ورمى الناس في غيره واجتمع فيه الحصى لم يجزه (الحادية عشرة) يستحب ان يرمى في اليومين الاولين من ايام التشريق ماشيا وفي اليوم الثالث راكبا لانه يفر في الثالث عقب رميته فيستمر على ركوبه (الثانية عشرة) يستحب له الاكثر من الصلاة في مسجد الخيف وأن يصلي امام المنارة عند الاجار التي امامها فقد روى الازرقى أنه مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يحافظ على صلاة الجماعة فيه مع الامام في الفرائض وقد روى الازرقى في فضل مسجد الخيف والصلاة فيه آثارا (الثالثة عشرة) يسقط رمي اليوم الثالث عن نفر النفر الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشريق وهذا النفر وان كان جائزا فاتأخير الى الثالث افضل ومن أراد النفر الاول نفر قبل غروب الشمس ولا يرمى في اليوم الثاني من الثالث وما بقي معه من حصى اليوم الثالث أو غيره ان شاء طرده وان شاء دفعه الى من لم يرم (وأما ما يفعله الناس من دفنه) فقال اصحابنا لا يعرف فيه أثر ولو لم يفر حتى غربت الشمس وهو بعد في منى لزمه المبيت بها والرمي في اليوم الثالث بعد زوال الشمس ثم ينفروا ورحل فغربت الشمس قبل انفصاله من منى فله الاستمرار في السير ولا يلزمه المبيت ولا الرمي ولو غربت وهو في شغل الارتحال جازله انفر على الاصح وانفر قبل الغروب وعاد الى منى لحاجة قبل الغروب أو بعده جاز النفر على الاصح (الرابعة عشرة) يستحب للامام ان يخطب في اليوم الثاني من ايام التشريق بعد صلاة الظهر وهي آخر خطب الحج الاربع ويعلمهم جواز النفر وما بعده من طواف الوداع وغيره وبودعهم ويحثهم على طاعة الله تعالى وعلى ان يحتجوا بحجهم بالاستقامة والثبت على طاعة الله تعالى وان يكونوا بعد الحج خيرا منهم قبله وان لا ينسوا ما شاهدوا الله تعالى عليه من خير والله اعلم (الخامسة عشرة) في حكمة الرمي اعلم ان اصل العبادات والطاعة والعبادات كلها الهامان قطعان الشرح لا يأمر بالعبث ثم معنى العبادات قد يفهمه المكلف وقد لا يفهمه فالحكمة في الصلاة التواضع والخشوع واظهار الافتقار الى الله تعالى والحكمة في الصوم كسر النفس وفي الزكاة موااة المحتاج وفي الحج اقبال العبد اشعث غبر من مسافة بعيدة الى بيت فضله الله تعالى وشرفه كاقبال العبد الى مولاه ذليلا ومن العبادات التي لا يفهم معانيها السعي والرمي فكلف العبد بها ليتم انقياده فان هذا النوع لاحظ للنفس فيه ولا أنس لمقل به فلا يحمل عليه الا مجرد امتثال الامر وكال الانقياد لهذه اشارة مختصرة يعرف بها الحكمة في جميع العبادات والله اعلم (السادسة عشرة) اذا نفر من منى في اليوم الثاني او الثالث انصرف من جرة العقبة راكبا كما هو ويكبر ويهلل ولا يصلي الظهر يعني بل يصليها بالمنزل المحصب او غيره واول صلاها بمنى جاز وكان نارا كالافضل وليس على الحاج بعد نفره من منى على الوجه المذكور الا طواف الوداع (السابعة عشرة) صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى المحصب حين نفر من منى (وهو ابن عمر) رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى المحصب فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجميع هجعة ثم دخل مكة وطاف هذا

(قوله الذي كان الخ) هو المحل المعروف الآن اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه ويكتفي نواطؤ الجمل الغفير على رمي هذا المحل أخذه من مثلهم ومثلهم عن مثلهم وهكذا الى السلف الصالحين الآخذين عنه صلى الله عليه وسلم ولم يتقل طعن في ذلك من أحد ومعلوم أنه او علا الرمي الى السماء أو هبط الى تخوم الارض اجزأه نظير الطواف والسعي اه لمحرمه ابن الجمال (قوله راكبا) هذا هو المعتمد المنصوص في الاملا ونصه في الام على ما يورثهم اختصاص الركوب بحجرة العقبة فقط مؤل (قوله مسجد الخيف) سمي بذلك لانه في جانب منى والخيف يطلق على اشياء منها ما ذكره ويطلق أيضا على أسفل الجبل مما ارتفع عن مسيل الماء وهنا كذلك

التخصيب مستحب اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو من سنن الحج ومناسكه وهذا معنى ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ليس التخصيب بسنة انما هو منزل نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المحصب بالابطح وهو ما بين الجبل الذي عنده مقابر مكة والجبل الذي يقابله مصعدا في الشق اليسر وانت ذاهب الى منى مرتقا على بطن الوادي وليست المقبرة منه والله أعلم * (فصل) * اعمال الحج ثلاثة أقسام أركان وواجبات وسنن (أما الأركان فخمسة) الاحرام والوقوف وطواف الافاضة والسعي والخلق اذا قلنا بالاصح انه نسك (وأما الواجبات) فاثنتان متفقت عليهما وأربعة مختلف فيها فأنشأ الاحرام من الميقات والرمي واجبان متفق عليهما وأما الأربعة فأحدها الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة والثاني المبيت بمزدلفة والثالث مبيت ليلتي لرمي والرابع طواف الوداع والاصح وجوب الأربعة (وأما السنن) فجميع ما بقي مما يؤمر به الحاج سوى الأركان والواجبات وذلك كطواف القدوم والاذكار والادعية واستلام الحجر والرمل والاضطباع وسائر ما ندب من الهيئات السابقة وقد تقدم ايضاح هذا كله (وأما احكام هذه الاقسام) فالأركان لا ينم الحج ولا يجزئ حتى يأتي بجميعها ولا يحل من احرامه مهما بقي منها شيء حتى اوتى بالأركان كلها الا انه ترك طوفة من السبع أو مرة من السعي لم يصح الحج ولم يحصل التحلل الثاني وكذا اوحلق شعرتين لم ينم حجه ولا يحل حتى يحلق بقصر شعرة ثالثة ولا يجزئ شيء من الأركان بدم ولا غيره بل لابد من فعلها وثلاثة منها وهي الطواف والسعي والخلق لا آخر لوقتها بل لا تقوت مادام حيا ولا يختص الخلق ببنى والحرم بل يجوز في الوطن وغيره واعلم ان الترتيب واجب في هذه الأركان ويشترط تقدم الاحرام على جميعها ويشترط تقدم الوقوف على طواف الافاضة والخلق ويشترط كون السعي بعد طواف صحيح فانه يصح سعيه بعد طواف القدوم ولا يجب ترتيب بين الطواف والخلق وهذا كله سبق بيانه انما نهت عليه هنا لمخصا للتحفظ والله أعلم (وأما الواجبات) فمن ترك منها شيئا لم يفسد الحج ويصح الحج بدونه سواء تركها عمدا أو سهوا لكن العامد يأثم اذا قلنا انها واجبة (وأما السنن فمن تركها لا شيء عليه لا اثم ولا دم ولا غيره لكن فانه الكمال والفضيلة وعظيم ثوابها والله أعلم

الباب الرابع في العمرة وفيه مسائل

(الاولى) العمرة فرض على المستطيع كالحج هذا هو المذهب الصحيح من قول الشافعي رحمه الله تعالى وهو نصه في كتبه الجديدة ولا يجب العمرة الامرة واحدة كالحج ولكن يستحب الاكثر منها الاسما في رمضان ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما وفي الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمرة في رمضان تعدل حجة (الثانية) للعمرة المفردة عن الحج ميقسان زمان ومكان أما المسمى فيكم بقات الحج على ما سبق الا في حق من هو بمكة سواء كان من أهلها أو غريبا فان ميقانه في العمرة الحل فيلزمه ان يخرج الى طرف الحل ولو بخطوة ثم مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ان افضل جهات الحل الاحرام بالعمرة ان يحرم من الجمرات فان النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله مستحب) أي سواء
تعمل الحاج أم لا لأن قول
المصنف فيما تقدم اذا نفر
من منى في اليوم الثاني
أو الثالث نص في استحباب
ذلك للمتجمل وغيره (قوله
المحصب الخ) هو الابطح
كما يدل له قول ابن عمر
في مسلم انه صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر وعمر كانوا
ينزلون بالابطح فعبر به عن
المحصب و يعرف الآن
بمسجد الاجابة وهو مشهور
هكذا نقل عن تقرير بعض
المحققين (قوله فصل)
ختم به أعمال الحج المفصلة
بذكرها اجالا كما ابتدأها
بفصل مقدم عليها فقال
أعمال الحج المتقدم ذكرها
(قوله فخمسة) بقي سادس
وهو ترتيب المعظم وظاهر
كلامه يشير الى شرطية
والانصب باب الصلاة
ركنيتها

أحرم منها ثم بعدها التزميم ثم الحديبية ولو أحرم بالعمرة في الحرم أفقد إحرامه ويلزمه الخروج إلى الحل محرماً ثم يدخل بيطوف ويسعى ويحلق وقد تمت عمرته ولادم عليه فلم يخرج بل طاف وسعى وحلق فيه قولاً لا لشفاعة ربه الله تعالى أصحهما تصح عمرته ونجسته لكن عليه دم لتركه الإحرام من ميقاته وهو الحل والثاني لا نجسته حتى يخرج إلى الحل ولا يزال محرماً حتى يخرج إليه والله أعلم * وأما الميقات الزماني فجميع السنة وقت للعمرة فيجوز الإحرام به في كل وقت من غير كراهة وفي يوم النحر وأيام التشريق أغير الحاج وأما الحاج فلا يصح إحرامه بالعمرة مادام محرماً بالحج وكذا لا يصح إحرامه بها بعد التحلل مادام بقياً بمنى لأمرى فإذا نفر من منى انفر الثاني أو الأول جاز أن يعتمر فيما بقي من أيام التشريق لكن الأفضل أن لا يعتمر حتى تقضى أيام التشريق * الثالثة صفة الإحرام بالعمرة كصفته في الحج في استحباب الغسل للإحرام والتطيب والتنظيف وما يلبسه وما يحرم عليه من اللباس والتطيب والصيد وغير ذلك وفي استحباب التلبية وغير ذلك مما سبق فإن كان في غير مكة أحرم من ميقات بلده حين يتدبى بالسير كما سبق في إحرام الحج وإن كان في مكة وأراد العمرة استحب له أن يطوف بالبيت ويصلي ركعتين وليستلم الحجر ثم يخرج من الحرم إلى الحل فيغتسل هناك للإحرام ويلبس ثوبي الإحرام ويصلي ركعتين ويحرم بالعمرة إذا سار ويلبى وكل هذه الأمور على ما سبق في الحج ولا يزال يلبي حتى يدخل مكة فيبدأ بالطواف ويقطع التلبية حين يشرع في الطواف فيرمي في الطوافات الثلاث الأولى من السبع ويمشي في الأربع كما سبق في طواف القدوم ثم يخرج فيسعى بين الصفا والمروة كما وصفناه في الحج فإذا تم سعيه حلق أو قصر عند المروة فإذا فعل ذلك تمت عمرته وحل منها حلاً كاملاً ولم يبق منها شيء وليس لها التحلل واحد فإن كان معه هدى استحب له أن يفحره بعد السعي وقبل الحلق وحبت نحر من مكة أو الحرم أجزأه لكن الأفضل عند المروة لأنها موضع تحلله كما سبق للحاج النحر يعني لأنهما موضع تحلله * وأركان العمرة أربعة الإحرام والطواف والسعي والحلق إذا قلنا بالأصح أنه نسك وواجباتها التقييد بالإحرام من الميقات وسنتها ما زاد على ذلك والله أعلم * الرابعة لو جامع قبل التحلل فسدت عمرته حتى لو طاف وسعى وحلق شمرتين فجامع قبل أن يحلق الشمرت الثالثة فسدت عمرته وحكم فسادها كالحج فيجب المضى في فسادها ويلزمه القضاء ويحب عليه بدنة

الباب الخامس في المقام بمكة وطواف الوداع وفيه مسائل

(أحداها) مكة أفضل بقاع الأرض عندنا وعند جماعة من العلماء وقال العبدري وهو مذهب أكثر الفقهاء وهو قول أحد في أصح الروايتين وقال مالك رحمه الله تعالى وجماعة المدينة أفضل ودلينا ما رواه النسائي وغيره عن عبد الله بن عدي بن الجوزي رضي الله عنه أنه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته بمكة يقول لمكة والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت رواه الترمذي أيضاً في كتابه كتاب المناقب وقال حديث حسن صحيح فينبغي للحاج أن يغتسل بعد قضاء مناسكه مدة مقامه بمكة ويستكثر من الاعتماد ومن الطواف في المسجد الحرام فإنه فضل مساجد الأرض والصلاة فيه أفضل منها في غيره من الأرض جبهها فقد ثبت في الصحيحين

(قوله ولادم عليه) محله إذا خرج للحل قبل التلبس بشيء من أعمالها والأبأن خرج بعد التلبس بشيء منها غير التماس الحجر ونقبه والسجود عليه كخطوة من الطواف لزمه دم لتركه الإحرام من الميقات وتجزئه عن عمرة الإسلام لأنه قد أحرمه اتفاقاً وكالو أحرم بالحج من غير ميقاته أما الائتم فحاصل أن لم ينو الخروج عند الإحرام ولم يخرج أو نواه ولم يخرج أو خرج ولم ينو فالتخالف إنما يؤثر في وجوب الدم وأما حصول الائتم فبعدم الخروج مع قصده اهـ من المختصر وشرحه (قوله الإحرام) تقدم أنه إذا نسب إليه كفى فغسل في الحرم وخارج إلى أدنى الحل وكان ينسب ذلك الغسل للإحرام كفى في أصل السنة

(قوله بخلاف غير مكة) أي
فتكره فيما لا سبب له
متقدم أو مقارن كراهة
تحريم ولا تنعقد خبر ثلاث
ساعات نها رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يصلي فيهن
وان تقبر فيهن موتانا يعني
بعد صلاة الصبح لا يرتفعها
كرح ووقت الاستواء
للزوال اليوم الجمعة وبعد
صلاة العصر لغروب
الشمس اه ابن عباس
(قوله مقام ابراهيم) سمي
بذلك لانه الذي قام عليه
حين بنى الكعبة أو حين
أذن في الناس بالحج أو حين
غسلت رأسه زوجة ابنه
اسماعيل لمساجد يسأل عنه
أقوال أولها لابن عباس
وسعيد بن جبير وغيرهما
وقيل لا مانع من وقوفه عليه
في الاحوال الثلاثة (قوله
بل يلزم الادب) في التحاف
الناسك بأحكام المناسك
للمناوى مانصه أوحى الله
الى داود قل لبي ابن اسرائيل
لا يدخلون بيتي الا بأبدان
طاهرة وقلوب صافية فمن
دخل بدن قد تلطخ عضو منه
بمعصية أمرى لعننه من
فوق سبع سموات

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا
خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ويستحب التطوع فيه بالطواف لكل أحد
سواء الحاج وغيره ويستحب في الليل والنهار وفي أوقات كراهة الصلاة ولا يكره
في ساعة من الساعات وكذا لا يكره صلاة التطوع في وقت من الاوقات بمكة ولا غيرها
من بقاع الحرم كله بخلاف غير مكة واختاف العلماء في الصلاة والطواف في المسجد الحرام
أيهما أفضل فقال ابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء ومجاهد الصلاة لاهل مكة أفضل وأما
الغربة فالطواف أهم أفضل وقال صاحب الحاوى الطواف أفضل (الثانية) لا يرمل ولا يضطبع في
الطواف خارج الحج بخلاف كما سبق بيانه (الثالثة) لا يقبل مقام ابراهيم ولا يستلمه فانه
بدعة وقدروى عن ابن الزبير ومجاهد كراهته ولا يستلم أيضا الركبتين الشاميتين (الرابعة)
يستحب لمن جلس في المسجد الحرام أن يكون وجهه الى الكعبة فيقرب منها وينظر اليها
إيمانا واحتسابا فان النظر اليها عبادة (الخامسة) يستحب دخول البيت حافيا وأن يصلي فيه
والأفضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا دخل البيت مشى حتى يكون
بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع فيصل في ذلك في صحيح البخارى ويدعو
في جوانبه وهذا بحيث لا يؤذى أحدا ولا يتأذى هو فان أذى أو تأذى لم يدخل وهما دائما يغلط
فيه كثير من الناس فيترجون زحمة شديدة بحيث يؤذى بعضهم بمضاويرها انكشفت حورة
بعضهم أو كثير منهم وربما زاحم المرأة وهى مكشوفة الوجه واليد وهذا كله خطأ يفعل جهلة
الناس ويفتر بعضهم بهض وكيف ينبغي لعاقل ان يرتكب الاذى المحرم ليحصل أمرا لو سلم
من الاذى لكان سنة وأما مع الاذى فليس بسنة بل حرام والله المستعان (السادسة) اذا
دخل البيت فليكن شأنه الدما والتضرع الى الله بخضوع وخشوع مع حضور القلب وليكثر
من الدعوات المهمة ولا يشتغل بالنظر الى ما يلهيه بل يلزم الادب ويعلم انه في أفضل الارض
وقد روي عن عائشة رضي الله عنها قالت عجبنا لله المملى اذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره
قبل السقف ليدع ذلك اجلالا لله تعالى واعظا ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة
ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها (السابعة) ليحذر كل الحذر من الاعتزاز بما
أحدثه بعض أهل الضلالة في الكعبة المكرمة قال شيخنا الامام ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله
تعالى ابتدع من قريب بعض الفجرة المحتالين في الكعبة المكرمة امرين باطلين عظيم ضررهما
على العامة (أحدهما) ما يدكرونه من العروة الوثقى عمدوا الى موضع عال من جدار البيت المقابل
لباب البيت فسموه العروة الوثقى واقفوا في نفوس العامة ان من ناله فقد استمسك بالعروة
الوثقى فأحوجوهم الى أن يقاسوا في الوصول اليها شدة وعناء وركب بعضهم ظهر بعض
وربما صعدت المرأة على ظهر الرجل ولا مست الرجال ولا مسوها فيلحقهم بذلك انواع من الضرر
ديناودنيا (الثاني) مسمار في وسط البيت سموه سريرة الدنيا وحوالوا العامة على أن يكشف أحدهم سريرة
وينبسط بها على ذلك المسمار ليكون واضع سريرة على سريرة الدنيا فأتى الله واضع ذلك ومخترعه
والله المستعان (الثامنة) يستحب صلاة النافلة في البيت وأما الفريضة فان كان برجو جماعة
كثيرة فهى خارج البيت افضل وان كان لا برجوها فداخل البيت أفضل واذا صلى في البيت

(قوله أي يتلى) (قوله أي يتلى)
 أضلاعه لحديث آية ما بيننا
 وبين المنافقين أنهم
 لا يتصلحون من ماء زمزم
 (قوله فاذا فرغ) أي من
 كل مرة من المرات لأنه يسن
 في حقه أن يشمل أول كل
 مرة ويحمد آخرها ويسن
 أن يصب على رأسه منها
 ويقبل وجهه وصدرة
 وأن يشرب منها جالساً ولا
 يعارضه شربه صلى الله عليه
 وسلم منها قائماً لأنه كان
 لا زدحام الناس ونقل عن
 الزعفراني في الحاشية أن
 النظر في بئر زمزم عبادة تحط
 الاوزار والخطايا ويختار له
 النظر ثلاثاً ويستحب أن
 يترفع بالدلو الذي يلي الركن
 (قوله من سبعين) ذكر
 السبعين مریداً بها التكثير
 لخصوص هذا العدد لأنها
 يكنى بها عند العرب عن
 الكثرة كقوله تعالى ان
 تستغفر لهم سبعين مرة
 (قوله وذاكر الازرق) أنه
 لا خلاف فيه يؤخذ منه رد
 ما قيل أنه بالدار التي عند
 الصفا أو بالردم أو بجنى أو
 بمسكان أو أنه اضعفه نزل
 منزلة العدم

استقبل بعض جدرانها فلو استقبل الباب وهو مردود كفى ولو استقبله وهو مفتوح فإن كانت
 حتبة الباب مرتفعة عن الارض بنحو ثلث ذراع صحت - لانه وان كانت أقصر من ذلك لم تصح
 صلاته ولو صلوا جاعة في الكعبة جازوا لهم في موقفهم خمسة احوال أحدها أن يكون وجه
 المأموم الى وجه الامام والثاني أن يكون ظهره الى ظهره الثالث أن يكون وجه المأموم الى
 ظهر الامام الرابع أن يكون بجانبه سواء الخامس ان يكون ظهر المأموم الى وجه الامام فتصح
 الصلاة في الاحوال الاربعة الاول ولا تصح في الخامسة على الاصح (التاسعة) يستحب الاكثار
 من دخول الجرفاته من البيت ودخوله سهل وقد سبق ان الدعاء فيه تحت الميزاب مستحب
 (العاشر) يستحب له ان ينوي الاعتكاف كلما دخل المسجد الحرام فان الاعتكاف مستحب
 لكل من دخل مسجداً من المساجد فكيف الظن بالمسجد الحرام فيقصد بقلبه حين يصير في
 المسجد انه معتكف لله تعالى سواء كان صائماً او لم يكن فان الصوم ليس بشرط في الاعتكاف
 عندنا ثم يستمرله الاعتكاف مادام في المسجد فاذا خرج زال اعتكافه فاذا دخل مرة أخرى
 نوى الاعتكاف وهكذا كلما دخل وهذا من المهمات التي تستحب المحافظة عليها والاعتناء بها
 (الحادية عشرة) يستحب الشرب من ماء زمزم والاكثار منه ثبت في صحيح مسلم عن أبي ذر
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ماء زمزم انها مباركة وانها طعام طعم وشفاء سقم
 وروينا عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له وقد
 شرب جاعة من العلماء ماء زمزم لمطالب لهم جليلة فنالوها فيستحب لمن أراد الشرب للمغفرة
 أو الشفاء من مرض ونحوه ان يستقبل القبلة ثم يذكر اسم الله تعالى ثم يقول اللهم انه بلغني أن
 رسولك صلى الله عليه وسلم قال ما زمزم لما شرب له اللهم وانى اشربه لتغفر لي اللهم فأغفر لي او
 اللهم انى اشربه مستشفياً به من مرضى اللهم فاشفى منى ونحوه - هذا ويستحب ان يتنفس ثلاثاً
 ويتصلع منه أى يتلى فاذا فرغ جدد الله تعالى (الثانية عشرة) يستحب لمن دخل مكة حاجاً أو معتمراً
 أن يتختم القرآن فيها قبل رجوعه (الثالثة عشرة) اختلف العلماء في المجاورة بمكة فقال أبو حنيفة
 ومن وافقه تكراه المجاورة وقال أحمد بن حنبل وآخرون لا تكره بل تستحب وانما كرهها من
 كرهها الامور منها خوف الملل وقلة الحرمة للانس وخوف ملازمة الذنوب فان الذنب فيها اقبح
 منه في غيرها كما ان الحسنه فيها أعظم منها في غيرها وامان استحبها فلما يحصل فيها من الطاعات
 التي لا تحصل بغيرها من الطواف وتضعيف الصلوات والحسنات وغير ذلك والمختار ان المجاورة
 بها مستحبة الا ان يغلب على ظنه الوقوع في الامور المحذورة المذكورة وغيرها وقد جاور فيها
 خلائق لا يحصون من سلف الامة وخلفها ممن يقتدى بهم وينبغى للمجاورة بها ان يذكر نفسه بما
 جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال لخطيئة أصبحت بمكة أعز على من سبعين خطيئة
 بغيرها (الرابعة عشرة) يستحب زيارة المواضع المشهورة بالفضل في مكة والحرم وقد قيل انها
 ثمانية عشر موضعاً منها البيت الذي ولد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اليوم مسجد في
 زقاق يقال له زقاق المولد وذاكر الازرق انه لا خلاف فيه ومنها بيت خديجة رضى الله عنها الذي
 كان يسكنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخديجة رضى الله عنها وفيه ولدت اولادها من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وفيه توفيت خديجة رضى الله عنها وانزل رسول الله صلى الله عليه وسلم

مقباه حتى هاجر قاله الازرقى قال ثم اتى معاوية وهو خليفة من عقيل بن ابي طالب فجعله
مسجدا ومنها مسجد في دار الازرقى وهي التي يقال لها دار الخير زان كان النبي صلى الله عليه وسلم
مستترافيه في اول الاسلام قال الازرقى هو عند الصفا قال وفيه اسم عمر بن الخطاب رضى الله
عنه ومنها الغار الذي يجبل حراء كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه والغار الذي يجبل ثور
وهو المذكور في القرآن قال الله عز وجل اذهب الى الغار (الخامسة عشرة) من فرغ من مناسكه
وارد المقام بمكة فليس عليه طواف وداع وان اراد الخروج طاف لوداع ولا رمل فيه ولا
اضطباع كما سبق وهذا الطواف واجب على اصح القولين ويجب بتركه دم والقول الثاني انه
مستحب يستحب بتركه دم ولو اراد الحاج الرجوع الى بلده من منى ازمه دخول مكة لطواف
الوداع ولا يجب طواف الوداع على الخائض والنفساء ولادم عليها التركة لانها ليست بمخاطبة به
لكن يستحب لها ان تقف على باب المسجد الحرام وتدهو بما سئذ كره ان شاء الله تعالى ومن
وجب عليه طواف الوداع فخرج بلا وداع عصي ووجب عليه العود للطواف ما لم يبلغ مسافة
القصر من مكة فاذا بلغها لم يجب عليه العود بعد ذلك متى لم يعد ووجب عليه الدم ومن عاد قبل
مسافة القصر سقط عنه الدم وان عاد بعد بلوغ مسافة القصر لم يسقط عنه الدم واو ظهرت
النفساء والخائض فان كان قبل مفارقة بناء مكة ازمها طواف الوداع انزال هذرها وان كان
بعد مفارقة البناء لم يلزمها العود (السادسة عشرة) ينبغي ان يقع طواف الوداع بعد الفراغ
من جميع اشغاله وبعده الخروج من غير مكث فان مكث بعده اغبر عذر او لشغل غير اسباب
الخروج كشراء متاع او قضاء دين او زيارة صديق او عيادة مريض ونحو ذلك فعليه إعادة
الطواف وان اشتغل بأسباب الخروج كشراء الزاد بلا مكث وشد الرحل ونحوهما لم يعد
الطواف وكذا لو اقيمت الصلاة فصلاها معهم لم يعد الطواف (السابعة عشرة) اختلف أصحابنا
في ان طواف الوداع من جملة مناسك الحج ام عبادة مستقلة فقال امام الحرمين هو من مناسك
الحج وائس على غير الحاج طواف الوداع اذا خرج من مكة وقال البغوي وابو سعيد المتولي
وغيرهما ليس هو من المناسك بل يؤمر به من اراد مفارقة مكة الى مسافة تقصر فيها الصلاة
سواء كان مكيا او غير مكى قال الامام ابو القاسم الرافعي هذا الثاني هو والاصح تعظيما للحرم
وتشبيها لاقتضاء خروجه للوداع باقتضاء دخوله الاحرام ولانهم انفقوا على ان من حج وأراد
الاقامة بمكة لا وداع عليه ولو كان من الناسك اجم الجميع قلت ومما يستدل به من السنة اكونه
ليس من المناسك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقيم المهاجر
بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا وجه الدلالة ان طواف الوداع يكون عند الخروج وسماه قبله قاضيا
للمناسك وحقيقته ان يكون قضاها كلها والله اعلم (الثامنة عشرة) اذا فرغ من طواف الوداع
صلى ركعتي الطواف خلف المقام ثم اتى الملتزم كما سبق بيانه وقال اللهم البيت بينك
والعبد عبدك وابن أمتك جعلتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني
بنيمة منك حتى اهتنتني على قضاء مناسكك فان كنت راضيت عني فازددهني رضا والافسن الآن قبل
ان تنأى عن بيتك دارى ويعد عنه مزارى هذا وان انصرف الى ان اذن لي غير مستبدل بك
ولا بينك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبني العافية في بدني والعصمة في ديني واحسن

(قوله لطواف الوداع) أى
وان كان قد طاف قبل عوده
من مكة لم يلوأخر الاقاضة
انفره من منى فعله وأراد
السفر عقبه والاكتفاء به
عن الوداع لم يكف ولا يجب
الا على من فارق مكة غير محرم
مريدا السفر الى مسافة
القصر مطلقا أو دونها ان
خرج لمنزل أو محل يقيم به
ولو اربعة أيام صحاح مكيا أو
أفاقيا حلالا أو حائجا أو معتمرا
قد فرغت مناسك كل ورميه
ويحط عند تركه من الاجرة
ما يقابله فيلزم الاجير فعله
لانه وان لم يكن من المناسك
فهو من توابعها المقصودة
ومن ثم لا يندرج في غيره
وقال مروى لا يلزم الاجير
فعله اه عمدة (قوله لم
الجميع) رده الزركشى بأنه
انما شرع للمفارقة ولم توجد
اه ورده في الحاشية بأن
شرعه للمفارقة بدل على أنه
لتعظيم الحرم وهو ما قاله
اه ابن الجلال

منقلي وارزقني طاعتك ما بقيتني واجمع لي خبري الدنيا والآخرة انك على كل شيء قدير وبأني
 بأداب الدماء التي سبق ذكرها في دماء عرفات وتعلق بأستار الكعبة في نضره فادفرغ من
 الدماء أتى زمزم فنشرب منها ثم زادني ما دالي الجرا الاسود واستلمه وقبله ومضى وان كانت امرأة
 حائضا استحب لها ان تأتني بهذا الدماء على باب المسجد وتمضي (التاسعة عشرة) اذا فارق البيت
 مودعا فقد قال أبو عبد الله الزبيري وغيره من أصحابنا يخرج وبصره الى البيت ليكون آخر هذه
 بالبيت وقيل يلتفت اليه في انصرافه كالتخزن على مفارقه والمذهب الصحيح الذي جزم به جماعة
 من أصحابنا منهم أبو عبد الله الحلبي وأبو الحسن الماوردي وآخرون أنه يخرج ويولي ظهره
 الى الكعبة ولا يمشي فقهري كما يفعله كثير من الناس قالوا بل المشي فقهري مكروه فانه ليس فيه
 سنة مروية ولا ترجحى وما لا اصل له لا يبرج عليه وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد رضى الله
 عنهما كراهية قيام الرجل على باب المسجد ناظرا الى الكعبة اذا أراد الانصراف الى وطنه بل
 يكون آخر هذه الطواف وهذا هو الصواب والله أعلم (العشرون) لا يجوز ان يأخذ شيئا من
 تراب الحرم واجارءه معه الى بلاده ولا الى غيره من الحل وسواء في ذلك تراب نفس مكة وتراب
 ما حوله اليها من جميع الحرم واجارءه ويكره ادخال تراب الحل واجارءه الى الحرم ويجوز اخراج
 ماء زمزم وغيره من جميع مياه الحرم ونقله الى جميع البلدان لان الماء يستحق بخلاف التراب
 والجور ويحرم اتلاف صيد الحرم على الحلال والمحرم وتملكه وأكله وحكمه في حق جميع الناس
 حكم الصيد في حق المحرم وقد سبق بيانه واضحا ولو اصطاد الحلال صيدا من الحل ودخل به الحرم
 جازوله ذبحه وأكله وبهية الحلال في الحرم وغيره (الحادية والعشرون) لا يجوز اخذ شيئا من
 طيب الكعبة لا لتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا من ذلك لزمه رده اليها فان أراد التبرك أتى بطيب
 من عنده فبعضها به ثم أخذه (الثانية والعشرون) قال الامام أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا
 لا يجوز قطع شيء من ستر الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه بين اوراق المحف
 ومن حل من ذلك شيئا لزمه رده خلاف ما يتوهمه العامة يشترطونه من بني شيعة هذا كلام ابن
 عبدان وحكاية الامام أبو القاسم الرافعي عنه ولم يعترض عليه فكانه وافقه عليه وكذا قال
 الامام أبو عبد الله الحلبي لا ينبغي أن يؤخذ من كسوة الكعبة شيء وقال أبو العباس بن القاص
 من أصحابنا لا يجوز بيع كسوة الكعبة قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى الامر
 فيها الى الامام بصرفه في بعض مصارف بيت المال بعباد عطاء واحتج بما رواه الازرق في كتاب
 مكة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج وهذا
 الذي قاله الشيخ حسن وقد روى الازرق عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهما قالتا باع
 كسوتهما ويجعل ثمنها في سبيل الله للفقر والمساكين وابن السبيل قال ابن عباس وعائشة
 وام سلمة رضى الله عنهن ولا بأس ان يلبس كسوتهما من صارت اليه من حائض وجنب وغيرهما
 (الثالثة والعشرون) في حدود الحرم اصل ان الحرم الكريم هو ما طاف بمكة وأحاط بها
 من جوانبها جعل الله عز وجل له حكمه في الحرمة تشريفا لها واعلم ان معرفة حدود الحرم
 من أهم ما ينبغي ان يعنى بيانه فانه يتعلق به أحكام كثيرة كما سبق وقد اجتمعت واعتبرت بانقائه
 على أكل وجوهه بحمد الله تعالى (فحد الحرم) من طريق المدينة دون التميم عند بؤت بنى نزار

(قوله وان كانت امرأة) أى
 ان كانت طاهرة افعلت ذلك
 ايلافي خلوة الطواف والا
 فعليها البعد عن الرجال
 ومحاولة التستر بحسب
 الامكان وان كانت حائضا
 فقد ذكر ما يطلب منها بقوله
 استحب (قوله الى البيت
 الخ) ظاهر هذا الصنيع ان
 الزبيري يقول يمشي فقهري
 لكن قال الازرقى والزركشي
 يجب انحادها مع ما بعدها
 من التفاته كالتخزن لان
 المنقول عنه في الشامل وغيره
 أنه يخرج وبصره نبع البيت
 وهو المراد بالالتفات اليه
 (قوله وأكله) أى لانه حينئذ
 ميتة نعم الجراد بالحرم يجوز
 لمن لم يقتله أكله لان فائته أنه
 يصير ميتة وأكل ميتة الجراد
 جائز وحرم على الفاعل
 معاملة قتله بنقيض قصده
 (قوله وله ذبحه) أى لانه
 ملكه باصطياده له في الحل
 والحرم لا يخرج عنه ملكه
 بخلاف الاحرام

على ثلاثة أميال من مكة ومن طريق اليمن طرف اضاعة ابن في ثنية ابن على سبعة أميال ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمقطع على سبعة أميال من مكة ومن طريق الجمرانة في شعب آل عبد الله ابن خالد على تسعة أميال من مكة ومن طريق الطائف على عرفات من بطن غرة على سبعة أميال من مكة ومن طريق جدة منقطع الاعشاش على عشرة أميال من مكة فهو ذا حد ما جعله الله عز وجل مالم يختص به من التحريم وبين بحكمه سائر البلاد هكذا ذكر حدوده أبو الوليد الأزرق في كتاب مكة واصحابنا في كتب الفقه والماوردى في الاحكام السلطانية وآخرون الا ان الأزرق قال في حده من طريق الطائف أحد عشر ميلا والجمهور قالوا سبعة فقط بتقديم السين على الباء ولم يذكر الماوردى حده من جهة اليمن وذكر الأزرق والجمهور كما ذكرته وفي هذه الحدود ألفاظ غريبة ينبغي ان تضبط قولهم بيت نغار بكسر النون وبالفاء وقوله اضاعة ابن الاضاعة بفتح الهمزة وبالحضاد المعجمة على وزن القناة وهي مسنة مع الماء وابن بكسر اللام وأسكان الباء الموحدة كذا ضبطه الحافظ أبو بكر الخازمي في كتابه المؤلف في اسماء الاماكن وقوام الاعشاش بفتح الهمزة وبالشين المعجمتين جمع عش وقولهم في حده من جهة الجمرانة تسعة هو بالنساء ثم بالسين والحدود الثلاثة الباقية بتقديم السين والله أعلم فاعتمد ما ضبطته لك من حدود الحرم فما أظنك تجده أوضح ولا أتقن من هذا واعلم ان الحرم عليه علامات من جوانبه كلها ومنصوب عليه أنصاب ذكر الأزرق وغيره بأسانيدهم ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم علمها وجبريل عليه السلام ربه مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضي الله عنهم وهي الآن بينة والله الحمد (الرابعة والعشرون) حكى الماوردى خلافا للعلماء في ان مكة زادها الله شرفا مع حرمتها هل صارت حرما أمنا بسؤال ابراهيم صلى الله عليه وسلم ذلك أم كانت قبله كذلك فنهى من قال لم تزل حرما ومنهم من قال كانت مكة حلالا قبل دعوة ابراهيم صلى الله عليه وسلم كسائر البلاد وانما صارت حرما بدعوته كما صارت المدينة حرما بتحرير رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان كانت حلالا واخرج هؤلاء بحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في الصحيحين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة والصحيح من القولين هو الاول للحديث الصحيح في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة فان هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والارض وهو حرام بحرمه الله تعالى الى يوم القيامة والجواب عن الحديث الاول ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم اظهر تحريمها بعد ان كان مهجورا لانه ابتداء والله أعلم (الخامسة والعشرون) في الاحكام التي يخالف الحرم فيها غيره من البلاد أحدها ان لا يدخل اليها أحد الا بالاحرام وهل ذلك واجب أم مستحب فيه خلاف قدمناه الثاني يحرم صيده على جميع الناس حتى أهل الحرم والمحلين الثالث يحرم شجره وحشيشه الرابع أنه يمنع جميع من خالف دين الاسلام من دخوله مقيما كان أو مارا هذا مذهب الشافعي وجاهير الفقهاء وجوزة أبو حنيفة مالم يستوطنوه الخامس لا نحل لقطنه للتملك فلا نحل الا لمنشد السادس تغليظ الدية بالقتل فيه السابع تحريم دفن المشرك فيه ولو دفن فيه نبش مالم يقطع الثامن يحرم اخراج أجزاره وترابه الى الحل ويكره ادخال ذلك من الحل اليه التاسع يختص ذبح دماء الحيوانات والهدايا به العاشر

(قوله سبعة أميال من مكة) وذراع من جدار باب السلام الى العلمين الذين هما حد الحرم من تلك الجهة وهما تجار وادى نخلة سبعة وعشرون ألف ذراع ومائة ذراع وأثنان وخمسون ذراعا بالذراع السابق فالمسافة على القول الاول في الميل سبعة أميال ونحو خمسة أسباع ميل ومن باب المعلى الى العلمين المذكورين خمسة وعشرون ألف ذراع وخمسة وعشرون ذراعا فالمسافة فيه على القول الاول سبعة أميال ونحو سبع ميل ولا ينافيه قول المصنف سبعة لانفاة الكسر واعتباره المسافة من باب المعلى (قوله أن ابراهيم الخ) لم يثبت ذلك وانما ذكره الفاكهي عن ابن عباس رضي الله عنهما ولذا قال في المختصر قالوا الخ

لادم على المتنع والقارن اذا كان من اهله الحادى عشر لانكره صلاة النافلة التى لا سبب لها سافى
وقت من الاوقات فى الحرم سواء فيه مكة وسائر الحرم الثانى عشر اذ انذر قصده لزمه الذهاب
اليه بحج أو عمرة بخلاف غيره من المساجد فانه لا يجب الذهاب اليه اذ انذره الامسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمسجد الاقصى على أحد القولين فهما الثالث عشر يحرم استقبال الكعبة
واستدبارها بالبول والة ثط فى الصحراء الرابع عشر تضعيف الاجر فى الصلوات بمكة وكذا سائر
انواع الطامات الخامس عشر يستحب لاهل مكة ان يصلوا العيد فى المسجد الحرام لافى الصحراء
واما غيرهم من البلدان فهل صلاتهم فى المصلى افضل ام فى الصحراء فيه خلاف السادس عشر اذا
نذر النحر وحده بمكة لزمه النحر بها وتفرقة اللحم على مساكين الحرم ولو نذر ذلك فى بلد آخر لم يصح
نذره فى أصح الوجهين السابع عشر لا يجوز احرام المقيم فى الحرم بالحج خارجة والله اعلم (المسئلة
السادسة والعشرون) مذهبنا انه يجوز بيع دور مكة وشراءها و اجارتها كحجها يجوز فى غيرها
ودلائل المسئلة فى كتب الفقه والخلاف مشهور (السابعة والعشرون) مذهبنا ان النبي صلى
الله عليه وسلم فتح مكة صلحا لا عنوة لكن دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم متأهبا
للقنال خرواق من غدر أهلها (الثامنة والعشرون) اختلف العلماء فى اقامة الحدود واستيفاء القصاص
فى الحرم وقال الشافعى وآخرون حكم الحرم فى هذا حكم غيره فتقام فيه الحدود ويستوفى
فيه القصاص سواء كانت الجنابة فى الحرم أو كانت فى الحل ثم التجأ الى الحرم وقال أبو حنيفة
وآخرون ان كانت الجنابة فى الحرم استوفيت العقوبة فيه وان كانت الجنابة فى الحل ثم التجأ
الى الحرم لم يستوف منه فيه ولجأ الى الخروج منه فاذا خرج اقيمت (التاسعة والعشرون)
فى أمور تتعلق بالكعبة والمسجد قال الله عز وجل ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا
وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا (ونبت فى صحبى البخارى
ومسلم) عن أبى ذر رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع
فى الارض قال المسجد الحرام قلت ثم قال المسجد الاقصى قلت كم بينهما قال أربعون عاما واختلف
المفسرون فى قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس فروى الازرقى فى كتاب مكة عن مجاهد قال
لقد خلق الله عز وجل هو وضع هذا البيت قبل أن يخلق شيئا من الارض بألفى سنة وان قواعده فى
الارض السابعة السفلى وعن مجاهد أيضا ان هذا البيت أحد أربعة عشر بيتا فى كل سماء بيت
وفى كل أرض بيت بعضهم مقابل بعض وروى الازرقى أيضا عن على بن الحسين بن على بن أبى
طالب رضى الله عنهم قال ان الله تعالى بعث ملائكة فقال ابنوا لى فى الارض بيوتا مثل البيت
المعمور وقدره وأمر الله تعالى من فى الارض من خلقه أن يطوفوا به كما يطوف أهل السماء
بالبيت المعمور قال وهذا كان قبل خلق آدم وقال ابن عباس رضى الله عنهما هو أول بيت بناه
آدم فى الارض وجاء من على بن أبى طالب رضى الله عنه ان معناه انه أول بيت وضع لعبادة
والبركة وهذا معنى قول الحسن وقناة أنه كان قبله بيوت كثيرة ولكنه أول بيت وضع لعبادة
وقال أفضى القضاة الماوردى أجمعوا على انه أول بيت وضع لعبادة وانما اختلفوا هل هو أول
بيت وضع غيرها قلت والصحيح هو الاول وهو قول الجمهور انه أول بيت وضع مطلقا والله اعلم
وقوله تعالى مباركاً معناه كثير الخير وانتصب مباركا على الحال قال الزجاج وغيره المعنى استقر

(قوله على أحد القولين)
العقد أنه لو نذر الايمان
للبيت الحرام أو الحرم أو
بقعة منه أو بيت الله ونوى
البيت الحرام لزمه الايمان
بحج أو عمرة أو بهما وان
نفى ذلك فى نذره وان يأتى
مسجد المدينة أو الاقصى
أو غيرهما لم يلزمه قاله فى
الحاشية (قوله فى الصحراء)
الحرم العين لالجهة والمراد
بالصحراء غير الاخيلية المعدة
لقضاء الحاجة مالم يستتر
بساتر طوله ثلثا ذراع فأكثر
بينه وبينه ثلاثة أذرع
فأقل وان لم يكن له عرض
كعود وحرمة الاستقبال
بالفرج حال البول لا بالوجه
فلو استقبل به وحول فرجه
فخرج عن سمت القبلة فلا
حرمة بخلاف عكسه ولو
اشتبهت عليه القبلة وجب
عليه الاجتهاد ويأتى جميع
ما مر فى القبلة للصلاة حتى
يحرم على القادر التقليد
والاجتهاد

بمكة في حال بر كته فهو حال أى وضع مباركا وقوله تعالى فيه آيات بينات المختار انما المناسك
 وأمن الخائف وانما حق الجمار مع كثر الرمي والرامي على تكرار الاغصان والسنين وامتناع
 الطير من العلو عليه واستشفاء المريض به وتجعل العقوبة لمن انتهك فيه حرمة واهلاك اصحاب
 الفيل لما أرادوا تخريبه وغير ذلك قال ابو الوابد الازرقى جعل ابراهيم صلى الله عليه وسلم طول
 بناء الكعبة في السماء تسعة أذرع وطولها في الارض ثلاثين ذراعا وعرضها في الارض اثنين
 وعشرين ذراعا وكانت غير مسقفة ثم بنيتها قريش في الجاهلية فزادت في طولها في السماء تسعة
 أذرع فصارت طولها ثمانية عشر ذراعا ونقصوا من طولها في الارض سنة اذرع وشبرا ر كرها
 في الحجر فلم تزل على ذلك حتى كان زمن عبد الله بن الزبير فهدمها وبنها على قواعد ابراهيم وزاد
 في طولها في السماء تسعة أذرع أخرى فصارت طولها في السماء سبعاً وعشرين ذراعا ثم بنها الحجاج
 فلم يغير طولها في السماء فالكعبة اليوم طولها في السماء سبعاً وعشرون ذراعا واما عرضها فبين
 الركن الاسود والشامى خمسة وعشرون ذراعا وبين اليماني والغربي كذلك وبين اليماني والاسود
 عشرون ذراعا وبين الشامى والغربي احدى وعشرون ذراعا والله أعلم * واعلم ان الكعبة
 زادها الله تعالى شرفاً بنيت خمس مرات * احدها بنى الملائكة أو آدم على ما تقدم من الخلاف
 الثانية بنى ابراهيم صلى الله عليه وسلم * الثالثة بنى قريش في الجاهلية وقد حضر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هذا البناء وكان ينقل معهم الحجارة كما ثبت في الحديث الصحيح * الرابعة بنى ابن
 الزبير * الخامسة بنى الحجاج بن يوسف وهذا هو البناء الموجود اليوم وهكذا كانت الكعبة
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم * وقد قيل انه بنى مرتين أخريين غير الخامسة (احدهما
 بنته العمالقة بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم) (والثانية) بنته جرهم بعد العمالقة ثم بنته قريش
 والله أعلم قال العلماء وكانت الكعبة بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم مع العمالقة وجرهم الى ان
 انقرضوا وخلفتهم فيها قريش بعد استيلائهم على الحرم لكثرة نعم بعد القلة وعزهم بعد الذلة
 فكان أول من جدد بناءها بعد ابراهيم قصي بن كلاب وسقفتها بخشب الدوم وجريد النخل ثم
 بنتها قريش بعده ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خمس وعشرون سنة وقيل خمس وثلاثين سنة
 فقال ابو حذيفة ابن المغيرة يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا يدخل اليها الا يسلم فانه لا يدخلها
 حينئذ الا من اردتم ثم جاء احد من نكرهونه رميته به وسقط وصار نكالا لمن رآه ففعلت
 قريش ما قال وكان سبب بنائها ان الكعبة استهدمت وكانت فوق القامة وارادوا تعليتها وكان
 سبب استهدمها ان امرأة جاءت بحجارة تبحر الكعبة فسقط منها شرارة فتعلقت بكسوة
 الكعبة فاحترقت وكان باب الكعبة لاصقا بالارض في عهد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وفي
 عهد جرهم ومن بعدهم الى ان بنته قريش رفعت بابها وجعلت لها سقفا ولم يكن لها سقف وزادت
 في ارتفاعها الى السماء فجعلته ثمانية عشر ذراعا وتنافسوا فيمن يضع الحجر الاسود موضعه من
 الركن ثم رضوا بأن يضعه النبي صلى الله عليه وسلم ونبت في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل الحجر الاسود من الجنة وهو اشد بياضاً من
 اللبن فسودته خطايا بني آدم قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح والله اعلم (الثلاثون) في
 امور تتعلق بالمسجد الحرام قال ابو الوابد الازرقى والامام اقضى القضاة ابو الحسن الماوردي

(قوله طول بناء الكعبة الخ)
 قال في الحاشية ذكر ابن
 جماعة في ذلك كلاماً مخالفاً
 لكلام الازرقى هذا ثم قال
 كل ذلك حرره بذراع
 القماش المستعمل في زماننا
 بمصر وحينئذ فيجتمعا ان
 تحرير الازرقى كان بغير
 هذا الذراع أما بذراع اليد
 أو غيره (قوله وطولها في
 الارض ثلاثين ذراعا) قال
 في الحاشية عبر غير ما أنه
 جعل عرضها في الارض اثنين
 وثلاثين ذراعا من الركن
 الاسود الى الركن
 الشامى الذى يلي الباب
 وعرض ما بين الشاميين
 اثنين وعشرين ذراعا وما بين
 الغربي واليماني احدى
 وثلاثين وما بين اليمانيين
 عشرين وجعل الحجر الى
 جنبه عريشاً من أراك
 تقحمه الغنم وكان زرباى
 حظيرة الغنم اسمعيل صلى الله
 على نبينا وعليه وسلم

(قوله وهذا هو الغالب)
 وهذه سحان الذي أمرى
 بعده ليلا من المسجد
 الحرام على الراجح وقبل
 هو هنا مكة لأنه أمرى به
 من بيت أم هانئ أو شعب
 أبي طالب قال العلامة
 عبد الرؤف ويمكن الجمع
 بأنه أخذ أولا صلى الله عليه
 وسلم من المسجد إلى
 الشعب ثم إلى بيت أم هانئ
 أو عكسه (قوله وقد برأ به
 الحرم) قال الماوردي
 وهو المراد في جميع القرآن
 وهي خمسة عشر موضعا
 الأول وجهك شطر
 المسجد الحرام فالمراد به
 الكعبة (قوله وقد برأ به
 مكة) أي المحذورة بدأ
 وأخرا بالعمارات وبقي
 على المصنف إطلاق رابع
 للمسجد وهو الكعبة (قوله
 وقبل هذان الأمران في قول
 الله الخ) جري المصنف
 وهو النووي على الأول
 وهو أن المراد من المسجد
 الحرام في الآية المذكورة
 الحرم وجري الرافعي على
 الثاني وهو أن المراد من
 المسجد الحرام في الآية
 المذكورة مكة والمعتمد في
 المسئلة ما ذهب إليه
 النووي

البصري في كتابه الأحكام السلطانية وغيرهما من الأئمة المعتمدين وفي كلام بعضهم زيادة على
 بعض أما المسجد الحرام فكان فناء حول الكعبة وفضاء للطائفتين ولم يكن له على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه جدار يحيط به وكانت الدور محذوفة به وبين الدور
 أبواب يدخل الناس من كل ناحية فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثر الناس وسع
 المسجد واشترى دورا وهدمه وأزادها فيه واتخذ للمسجد جدارا قصيرا دون القامة وكانت
 المصابيح توضع عليه وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ الجدار للمسجد الحرام فلما استخلف
 عثمان رضي الله عنه ابتاع منازل ووسعه بما أيضا وبني المسجد والأروقة وكان عثمان رضي الله
 عنه أول من اتخذ الأروقة ثم ابن الزبير زاد في المسجد زيادة كثيرة واشترى دورا من جلتهما
 بعض دار الأزرق اشترى ذلك البعض بيضة عشر الف دينار ثم عمره عبد الملك بن مروان ولم
 يزد فيه لكن رفع جداره وسقفه بالساج وعمره عمارة حسنة ثم إن الوليد بن عبد الملك وسع المسجد
 وحل إليه أعمدة الجارية والزخام وزاد فيه المهدي بعده مرتين أحدهما بعد سنة ستين ومائة
 والثانية بعد سنة سبع وستين ومائة إلى تسع وستين ومائة وفيها توفي المهدي واستقر على ذلك
 بناؤه إلى وقتنا هذا وقد فند منالاه يجوز الطواف في جميع أروقه ولو وسع جاز الطواف في جميعه
 والله أعلم واعلم أن المسجد الحرام يطلق ويراد به هذا المسجد وهذا هو الغالب وقد برأ به الحرم
 وقد برأ به مكة وقبل هذان الأمران في قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد
 الحرام والله أعلم (الحادية والثلاثون) في أمور تتعلق بمكة أعلم أن لها ستة عشر اسما مكة وبكة
 والبلدة وأم القرى والبلد الأمين وأم رحم لأن الناس يتراحمون ويتواصلون فيها وصلاح بفتح
 الصاد وكسر الحاء كما قالوا أحذام وقطام بنوهم على الكسر سميت بذلك لأنها ويقال لها المقدسة
 والقادسة مأخوذان من التقديس وهو النطه وير والناتة بالنون والسين المهملة المشددة
 والنساسة بتشديد السين الأولى قيل لأنها ناس من أحد فيها أي تطرده وتنفية وقال الأصمعي
 الناس اليبس وقيل لمكة ناسة لقلة ماؤها ويقال الباسة بالباء الموحدة لأنها تبس المحذرة أي
 تحطمه وتهلكه ومنه قول الله تعالى وبست الجبال بسا ويقال لها الحاطمة لحطمها المحذ
 ويقال لها العرش ويقال لها كوثي فهذه ستة عشر اسما وقد أوضحتها في كتاب تهذيب الاسماء
 واللفات وأثبت ههنا قصدها واعلم أن كثرة الاسماء تدل على عظم المسمى كافي أسماء الله
 تعالى وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يعرف بلد من البلاد أكثر اسما من مكة والمدينة
 لكونهما أشرف الأرض والله أعلم قال جماعة من العلماء بكة ومكة بمعنى واحد وقال آخرون
 هما معنيين واختلفوا على هذا فويل مكة بالميم الحرم كله وبكة المسجد خاصة قاله الزهري وزيد بن
 أسلم وقيل مكة اسم للبلد وبكة بالباء البيت وموضع الطواف وقبل بل البيت خاصة قاله النخعي
 وغيره سميت بكة لزدحام الناس بهابيك بعضهم بعضا أي يدفعه في زحمة الطواف وقال البيت
 سميت بكة لأنها تبتك اعناق الجبابرة إذا أخذوا فيها أي تدحا أي واليك الدق وأما مكة بالميم فقال
 الأصمعي وغيره هي مأخوذة من قولهم تملكك الشيء إذا استخرجته لأنها تملك الفاجر عنها
 وتخرجه منها وقيل لأنها تملك الذنوب أي تدعها وقيل لقلة ماؤها من قولهم امتك الفصيل ضرع
 أمه إذا متصه قال الماوردي لم تكن مكة ذات منازل وكانت قريش بعد جرهم والعنالة

يتجمعون في جبالها واديتها ولا يخرخون من حرمها انتسابا الى الكعبة لاستيلائهم عليها
وتخصصا بالحرم لحلوهم فيه ويرون انهم سيكون لهم بذلك شأن وكلما كثرت فيهم العدو نشأت فيه
الرياسة قوى الملهم وعلما انهم سيتقدمون على العرب وكان فضلاؤهم يتخيلون ان ذلك لرياسة
في الدين وتأسيسا لنبوته ستكون فأول من ألهم ذلك منهم كعب بن لؤي بن غالب وكانت قريش
تجتمع اليه في كل جمعة وكان يخطبهم فيه ويذكرهم امر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ثم انقلبت
الرياسة الى قصي بن كلاب فبنى بمكة دار الندوة ليحكم فيها بين قريش ثم صارت لتشاورهم وعقد
الاولوية لحروبهم قال النكبي وكانت أول دار بنيت بمكة ثم تتابع الناس فبنوا الدور كلها قربوا
من الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت لهم العرب (الثانية والثلاثون) بكرة حل
السلاح بمكة لغير حاجة ثبت في صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يحل أن يحمل السلاح بمكة (الثالثة والثلاثون) قال أصحابنا من فروض الكفاية ان تحج
الكعبة كل سنة فلا تعطل ولا يشترط لعدد المحصلين لهذا الغرض قدر مخصوص بل الغرض
أن يوجد حجها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة (الرابعة والثلاثون) قد تقدم انه
يجوز صلاة الغرض والنقل جميعا في الكعبة وان النافلة في البيت أفضل منها خارجه
وكذا الفريضة اذا لم تكن جماعة وان كانت فخارجه واذا صلوا جماعة داخله فلهم في الموقف خمسة
أحوال تقدم بيانها أما اذا صلوا جماعة خارج البيت ووقف الامام عند المقام أو غيره
ووقف المأمومون خلفه مستديرين فصلاتهم صحيحة فلو كان بعضهم أقرب الى الكعبة من
الامام نظر ان كان أقرب وهو في جهة الامام بأن يقف فدام لم تصح صلاة المأموم على الاصح
وان كان أقرب في جهة أخرى بأن استقبل الامام الجدار من جهة الباب واستقبل المأموم من جهة
الجدار أو غيرها صححت صلاته على المذهب الصحيح وقال أبو اسحق المروزي من أصحابنا لا تصح
ولو وقفوا خلف الامام في آخر المسجد وامتدوا بطول جازت صلاتهم وان وقفوا يقرب البيت
وامتدوا نصف فصلاة الخارجين من محاذة الكعبة باطلة على الاصح قال أبو الويد الازرق اول
من أدار الصفوف حول الكعبة وراه الامام خالد بن عبد الله القسري حين كان واليا على مكة
في خلافة عبد الملك بن مروان وكان سبب ذلك أنه ضاق على الناس موقفهم وراه الامام
فأدارهم حول الكعبة وكان عطاء بن أبي رباح وعمر بن دينار وناظرهما من العلماء يرون ذلك
ولا ينكرونه قال ابن جريج قلت لعطاء اذا قل الناس في المسجد الحرام أيما أحب اليك أن يصلوا
خلف المقام أم يكونوا صفوا واحدا حول الكعبة فقال ان يكونوا صفوا واحدا حول الكعبة والله
أعلم قال أصحابنا أو صلى منفردا عند طرف ركن من أركان الكعبة وبعض يدينه بمحاذي الركن وبعضه
يخرج عنه لم تصح صلاته على الاصح ولو استقبل حجر الكعبة ولم يستقبلها معتمدا كنه منها فالاصح
انه لا تصح صلاته ولو وقف على سطح الكعبة فان لم يكن بين يديه شاخص لم تصح صلاته على
الصحيح وان كان شاخص من نفس الكعبة وهو ثلث اذراع صححت صلاته والا فلا ولو وضع بين يديه
متاع لم يكفه (الخامسة والثلاثون) قد سبق ان الصلوات يتضاعف الاجر فيها في مكة وكذا سائر
أنواع الطاعات وقد ذهب جماعات من العلماء الى انه يتضاعف السيئات فيها ايضا ومن قال ذلك
مجاهد واحد بن حنبل وقال الحسن البصري صوم يوم بمكة بمائة الف وصدقة درهم بمائة الف

(قوله لا يصح الخ) أي وان
استقبل ما في الحجر من
الكعبة لان القبلة لا بد فيها
بالنسبة لمن عندها من القطع
وما في الحجر من البيت انما
ثبت بدليل ظني قاله حج
قال سم قوله بالنسبة لمن
عندها بقيد ان للبعيد
استقبال الحجر وهو ممنوع
قطعا اذا لبد في القبلة من
القطع بأنها قبله ثم بعد
لا بد من القطع بمحاذاتها
لمن عندها وغلبة الظن
للبعيد فال تفصيل بين من
عندها وغيره انما هو في
المحاذات وظنها بعد ثبوت
القطع يكون ما يحاذيه قبله
فتأمل فانه نفيس اه ان
علان (قوله شاخص) أي
من بنائها أو سمر فيه
أو شجر ثابت فيه أو تراب
يجمع منه بخلاف الحشيش
الثابت فيه والعصا
المغروزة اه وانما تكف
العصا المغروزة لانها
معرضة للزوال بخلاف
السمر

وكل حسنة بمائة ألف فيستحب أن يكثر فيها من الصلاة والصوم والصدقة والقراءة وسائر أنواع الطاعات التي تمكنه (السادسة والثلاثون في كسوة الكعبة) قال الأزرقى قال ابن جرير كان نبع الحميرى أول من كسا البيت كسوة كاملة أرى في المنام أن يكسوها فكساها الانطاع ثم أرى في المنام أن يكسوها الوصائن وهى ثياب حبرة من عصب اليمن ثم كساها الناس بعده في الجاهلية ثم روى الأزرقى في روايات متفرقة حاصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم كسا الكعبة ثياباً بياضاً ثم كساها أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وابن الزبير ومن بعدهم وإن عمر رضى الله عنه كان يكسوها من بيت المال فيكسوها القباطى وكساها ابن الزبير ومعاوية الديباج وكانت تكسى يوم عاشوراء ثم صار معاوية يكسوها مرتين ثم كان المأمون يكسوها ثلاث مرات فيكسوها الديباج الأحمر يوم التزوية والقباطى يوم هلال رجب والديباج الأبيض يوم سبع وعشرين من رمضان وهذا الأبيض ابتداء المأمون سنة ست ومائتين حين قالوا له الديباج الأحمر ينخرق قبل الكسوة الثانية فسأل عن أحسن ما تكون فيه الكعبة فقبل له الديباج الأبيض ففعله (السابعة والثلاثون في تزيين الكعبة بالذهب) وكيف كان ابتداءه نقل الأزرقى أن عبد الله بن الزبير حين أراد هدم الكعبة وبنائها لأنها كانت قد استهدمت وأشار جابر بن عبد الله وغبيد بن عمرو وآخرون بهدمها ثم بنائها لأنها كانت قد استهدمت وأشار ابن عباس وآخرون بتركها على حالها ففاز ابن الزبير على هدمها فخرج أهل مكة إلى منى فأقاموا بها ثلاثاً فقامن أن ينزل عليه عذاب لهدمها فأمر ابن الزبير بهدمها فاجترأ على ذلك أحد فلما رأى ذلك علاها بنفسه وأخذ المولود وجعل يهدمها ويرمى أحجارها فلما رأى أنه لا يصيبه شئ اجتروا فصعدوا وهدموها فلما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة خلقها من داخلها وخارجها من أعلاها إلى أسفلها وكساها القباطى وقال من كانت لى عليه طاعة فليخرج فليعتمر من التعميم ومن قدر أن ينحر بدنة فليفعل ومن لم يقدر فليذبح شاة ومن لم يقدر فليصدق بوسعه وخرج ابن الزبير ماشياً وخرج الناس معه مشاة حتى اعتمرُوا من التعميم شكر الله تعالى ولم ير يوماً أكثر حقيقاً وبدنة منخورة وشاة مذبحه وصدقة من ذلك اليوم ونحرا ابن الزبير مائة بدنة وأمان ذهب الكعبة فان الوليد بن عبد الملك بعث إلى واليه على مكة خالد بن عبد الله القسرى بستمائة وثلاثين ألف دينار فضرب منها على باب الكعبة صفائح الذهب وعلى ميزاب الكعبة وعلى الأساطين التي في بطنها وعلى الأركان في جوفها فكل ما على الميزاب والأركان من الذهب فهو من عمل الوليد وهو أول من ذهب البيت في الإسلام فأما ما كان على الباب من الذهب من عمل الوليد فسرق فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين محمد بن الرشيد في خلافته فأرسل إلى سالم بن الجراح عامله على ضواحي مكة بمائة عشر ألف دينار ليضرب بها صفائح الذهب على باب الكعبة فقلع ما كان على الباب من الصفائح وزاد عليها ثمانية عشر ألف دينار فضرب عابها الصفائح التي هي عليه اليوم والمسامير وحلقتى الباب والعتبة فالذى على الباب من الذهب ثلاثة وثلاثون ألف مثقال وعمل الوليد بن عبد الملك الرخام الأحمر والأخضر والأبيض في بطنها مؤزرا به جدرانها وفرشها بالرخام فجميع ما في الكعبة من الرخام هو من عمل الوليد بن عبد الملك وهو أول من فرشها بالرخام وأزربه جدرانها وهو أول من زخرف المساجد (الثامنة والثلاثون)

(قوله نقل الأزرقى الخ)
أعترض ما صدر به بأنه لا يناسب الترجمة وأجيب بأنه قصد الرد على من قال من المؤرخين أن ابن الزبير هو أول من حلى الكعبة حين بناها لأن الأزرقى أعلم بذلك من غيره ولم يذكره بل نقل أن أول من ذهب البيت عبد الملك بن مروان ونقل قبله أن أول من ذهبه الوليد ابنه والمشهور الأول ويحمل ما قاله ثانياً على أن أول من فعل ذلك بعد عبد الملك ابنه قاله في الحاشية (قوله حين أراد هدم الخ) في صحيح مسلم قال ابن الزبير سمعت عائشة رضى الله عنها تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا أن الناس عهدهم بكفر وليس عندى من النقطة ما يقوى على بناءه لكنت أدخلت فيه الحجر خسة أذرع وجعلت له باباً يدخل منه الناس وباباً يخرجون منه فأنا اليوم أجدم أنفق واستأخاف الناس الحديث

في طيب الكعبة) روى الازرقى ان عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما كان يحجر الكعبة كل يوم برطل ويوم الجمعة برطلين حجرا وان ابن الزبير خاق جوف الكعبة كله وعن عائشة رضى الله عنها قالت طيبوا البيت فان ذلك من تطهيره تعالى قول الله تعالى وطهر بيتي وان عائشة قالت لان اطيب الكعبة احب الى من ان اهدى لها ذهابا أو فضة وان معاوية رضى الله عنه أجرى الكعبة طيبا لكل صلاة وقال ابن جريج كان معاوية أول من طيب الكعبة بالخلوق والمجمر وأجرى الزيت لقناديل المعجدين بيت المال والله أعلم

(الباب السادس في زيارة قبر سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم وماتة لائق بذلك) *

أعلم ان لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء خمسة المدينة وطابة وطيبة والدار وبثرب قال الله ما كان لاهل المدينة الآية وثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى سمى المدينة طابة قال سميت طابة وطيبة لخلوصها من الشرك وطهارتها منه وقيل لطيبة العيش بها وأما سميتها الدار فللاستقرار بها لانها وأما المدينة قال كثيرون من اهل اللغة وغيرهم منهم قطرب وابن فارس هي من دان اى أطاع والدين الطاعة سميت بذلك لانه لا يطاع الله تعالى فيها وقيل غير ذلك والله أعلم وفي الباب مسائل الاولى اذا انصرف الحجاج والمتمرون من مكة فليتوجهوا الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيارة تربته صلى الله عليه وسلم فانه من اهم القربات وأصح المساعي وقدر روى البراء والدارقطني باسنادهما عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي (الثانية) يستحب للزائر أن ينوي مع زيارته صلى الله عليه وسلم التقرب الى الله تعالى بالمسافة الى مسجده صلى الله عليه وسلم والصلاة فيه (الثالثة) يستحب اذا توجه الى زيارته صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة والتسليم عليه في طريقه فاذا وقع بصره على أشجار المدينة وحررها وما يعرف بها زاد من الصلاة والتسليم عليه صلى الله عليه وسلم ويسأل الله تعالى أن ينفعه بزيارته وان يتقبلها منه (الرابعة) يستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه (الخامسة) يستحضر في قلبه حينئذ شرف المدينة وانها أفضل الدنيا بعد مكة عند بعض العلماء وعند بعضهم أفضلها على الإطلاق وان الذي شرفته صلى الله عليه وسلم خير الخلائق أجمعين وليكن من أول قدومه الى أن يرجع مستشعرا التعظيم ممثلي القلب من هيئته كأنه براه (السادسة) اذا وصل الى باب مسجده صلى الله عليه وسلم فليقل ما قدمناه في دخول المسجد الحرام ويقدم رجله اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج وكذا يفعل في جميع المساجد ويدخل في صلاة ركعتيه وهى ما بين المنبر والقبر فيصل الى محبة المسجد يحب المنبر وفي احبائه علوم الدين انه يجعل عمود المنبر حذاء منكبه الايمن ويستقبل السارية التي الى جانبها الصندوق وتكون الدائرة التي في قبلة المسجد بين عينيه فذلك موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضع المسجد بعده صلى الله عليه وسلم وفي كتاب المدينة ان ذراع ما بين المنبر ومقام النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه حتى توفي أربع عشرة ذراعا وشبر وان ذراع ما بين المنبر والقبر ثلاث وخسون ذراعا وشبر وسبأني ان شاء الله تعالى بيان

(قوله الاولى اذا انصرف الحجاج الخ) أعلم ان بين السلف خلاف في البداية بمكة أو بالمدينة وظاهر كلام الاصحاب ترجيح الاول واستظهر الشهاب ابن حجر في من المختصر والحاشية ان البداية بالمدينة عند انساع الزمن للحج بعدها أفضل اى لان فيه تأسيابه صلى الله عليه وسلم بالحرامه من ذى الحليفة الذي هو أبعد وأفضل وتوسله صلى الله عليه وسلم الى الله تعالى على أمانة قضاء مناسكه على الوجه الاكمل ولانه ربما هو فقه ما أتى عن النوجه اليه بعد الحج ويؤخذ من التعليل ان زيارة المسكى قبل الحج أولى من تأخيرها الى ما بعده أيضا لجرأانه فيه (قوله اذا انصرف الحجاج الخ) حكمه التقييد بذلك كالاصحاب تأكد من الزيارة بفراغ النسل الواجب والمندوب والانهى مطلوبة في كل وقت اجاما بل قيل بوجوبها وانصرف له وأيضاً فغالب الحجاج ليست المدينة الشريفة على طريقهم وانما يتوجهون أولا للحج اه

سعة المسجد وكيف حاله في آخر هذا الباب والله اعلم (السابعة) اذا صلى التحية في الروضة او غيرهما من المسجد شكر الله تعالى على هذه النعمة ويسأله اتمام ما فسد وقبول زيارته ثم يأتي القبر الكريم فيستدبر القبلة ويستقبل جدار القبر ويعد من رأس القبر نحو أربع أذرع وفي احياء علوم الدين ان يستقبل جدار القبر على نحو أربع أذرع من السارية التي عند رأس القبر في زاوية جداره ويجعل القنديل الذي في القبلة عند القبر على رأسه ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله من جدار القبر غاض الطرف في مقام الهيئة والاجلال فارغ القلب من علائق الدنيا مستحضرا في قلبه جلالة وقفة ومزلة من هو بحضرته ثم يسلم ولا يرفع صوته بل يقتصد فيقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا خيرة الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا نذر السلام عليك يا بشير السلام عليك يا طهر السلام عليك يا طاهر السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا نبي الامة السلام عليك يا أبا القاسم السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين السلام عليك يا خير الخلائق اجمعين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين السلام عليك وعلى آله واهل بيته وأزواجك وذريتك وأصحابك اجمعين السلام عليك وعلى سائر الانبياء وجميع عباد الله الصالحين جزاك الله يا رسول الله عنا أفضل ما جزى نبيا ورسولا عن أمته وصلى الله عليك كلما ذكرتك ذاكرو غفل عن ذكرك غافل أفضل وأكل وأطيب ما صلى على أحد من الخلق اجمعين أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه وأشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الامانة ونجحت الامة وجاهدت في الله حتى جهاده اللهم وآتة الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته وآتة نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ومن عجز من حفظ هذا أو ضاق وقتنه عنه اقتصر على بعضه وافله السلام عليه يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وجاء عن ابن عمر وغيره من السلف رضي الله عنهم الاقتصار جدا فكان ابن عمر يقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا نبي ورحمة الله وبركاته ثم ان كان قد اوصاه احدا بالسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان بن فلان يسلم عليك يا رسول الله أو نحو هذا من العبارات ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه لان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك يا أبا بكر صفي رسول الله وثانيه في الغار جزاك الله عن امة تنبيه صلى الله عليه وسلم خير ائمة تأخر الى صوب يمينه قدر ذراع للسلام على عمر رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا عمر ارحم الله بك الاسلام جزاك الله عن امة محمد صلى الله عليه وسلم خيرا وهذه صفة القبور الكريمة فوجب



(الصفة الاولى) قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

(الصفة الثانية) قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

(الصفة الثالثة) قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

والمشهور هو الصفة الاولى ثم يرجع الى موقفه الاول فباله وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتوسل به في حق نفسه وبشفاع به الى ربه سبحانه وتعالى ومن اخسن ما يقول ما حكاها

(قوله ما بين قبري الخ) هذا

المذكور في الحديث الشريف على ظاهره من ان الروضة تنتقل في الآخرة الى الجنة وليست بكسائر الارض تذهب وتبقى أو هي من الجنة الآن حقيقة وانما لم يمنع نحو الجوع عما يصل الدار النبوية وابلوتها للفناء وان المنبر بعيد الله على حاله وينصبه على حوضه خلافا لمن أولهما بأن العمل في الروضة يوصل الى ذلك أو بأنه ملازمة الاحوال الصالحة عند المنبر تورد الحوض لانه اذا تمكن حل الوارد على ظاهره لا ضرورة الى تأويله اه من عبد الرؤف على المختصر) قوله دار قوم (الخ) يصح قراءته بالنصب على النداء والاختصاص أو المدح أو باضمار أعني وبالجر بدلا من الضمير لافادته الاحاطة والشمول اه ابن علان (قوله وانان شاء الله) بجى بالمشيئة تبركا وامتنالا لعموم ولاتقوان لشيء اني فاعل ذلك غذا الان يشاء الله أو لخصوص المكان أو على وصف الايمان اه ابن علان

أصحابنا عن العتي مستحسنين له قال كنت جالسا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فجاء أعرابي فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول ولوانهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول اوجدوا الله وباركوا ووجدتكم مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك الى ربي ثم انشأ يقول

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيبهن القاع والاكم
نفسى فداء لغير أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم
أنت الشفيع الذي ترجى شفاعته * على الصراط اذا ما زلت القدم
وصاحبك فلا انساهما أبدا * منى السلام عليكم ما جرى القلم

ثم قال انصرف فقلتني عيناى فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم فقال يا عتي اعرابي وبشره بأن الله تعالى قد غفر له اه ثم يتقدم الى رأس القبر فيقف بين القبر والاسطوانة التي هناك ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويمجده ويدعو لنفسه بما أحبه وما أحبه ولو ادبه وان شاء من أقاربه وأشباهه وأخوانه وسائر المسلمين ثم يأتي الروضة فيكثر فيها من الدماء والصلاة فقد ثبت في الصحيحين عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي ويقف عنه المنبر ويدعو (الثامنة) لا يجوز أن يطاف بقبر النبي صلى الله عليه وسلم ويكره الصاقي البطن والظهر يجدار القبر قاله الحلبي وغيره ويكره مسحه باليد وتقبلة بل الادب ان يعد منه كما يعد منه او حضرف في حياته صلى الله عليه وسلم هذا هو الصواب وهو الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه وينبغي أن لا يغتر بكثير من العوام في مخالفتهم ذلك فان الافداء والعمل انما يكون بأقوال العلماء ولا يلتفت الى محدثات العوام وجهالانهم ولقد أحسن السيد الجليل أبو علي الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى في قوله ما معناه ان يسع طرق الهدى ولا يضر لك فلة السالكين وابل وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين ومن خطر به اله ان المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو ومن جهالته وغفلته لان البركة انما هي فيما وافى الشرع وأقوال العلماء وكيف ينبغي الفضل في مخالفة الصواب (الثامنة) ينبغي له مدة اقامته بالمدينة أن يصلي الصلوات كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي له أن ينوي الاعتكاف فيه كما قدمناه في المسجد الحرام (العاشرة) يستحب أن يخرج كل يوم الى البقيع خصوص يوم الجمعة ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انتهى اليه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقه اللهم اغفر لنا ولهم وبزور القبور الظاهرة فيه كقبر ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان والعباس والحسن بن علي وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وغيرهم ويحتم بقبر صفية رضى الله عنها عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في الصحيح في فضل قبور البقيع وزيارتها احاديث كثيرة (الحادية عشر) يستحب أن يزور قبور الشهداء بأحد وأفضله يوم الخميس وابتدأه بحمزة عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعود ويدرك جماعة الظهر فيه (الثانية عشر) يستحب استنجابا متأكدا أن يأتي بمسجد قبا وهو في يوم السبت أولى ناويا للتقرب بزيارته والصلاة فيه

(قوله الصحيحاني) سبب

تسميته بذلك ما أخرجه ابن المؤيد الحموي لكن رد بأنه موضوع عن جابر كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوماً في بعض حيطان المدينة وبدع على فيده فمرنا بفحل فصاح النخل هذا محمد سيد الانبياء وهذا علي سيد الاولياء أبو الائمة الطاهرين ثم مررنا بفحل فصاح هذا محمد رسول الله وهذا علي سيف الله فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم على وقال سمعنا صحيحاني فسمى من حينئذ (قوله فرق مالك) اي وخالفت الائمة الثلاثة وقالوا لافرق في استنباطها واستحباب الاكثار منها بين المدني وغيره لان الاكثار من الخير خبروا الحديث الذي استدلل به الباجي من قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لانجعل الخ في غير موقعه لان الزائر لم يعبد المكان ولا من به انما عبد الله تعالى تلك العباد هناك فلا ينتم التقرير (قوله لا وادخل) في ابن الجهم الا واد هو الشدة فابعدا عطف تفسير

للحديث الصحيح في كتاب الترمذي وغيره عن أسيد بن ظهير رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد قبا كعمرة وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قبارا كبا وما شاف يصلي فيه ركعتين وفي رواية صحيحة كان يأتيه كل سبت ويستحب أن يأتي بئر أريس روى ابن النبي صلى الله عليه وسلم نقل فيها وهي عند مسجد قبا فيشرب من مائها ويتوضأ منه (الثالثة عشر) يستحب أن يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها أهل المدينة فليقصد ما قدر عليه منها وكذا يأتي الآبار التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ منها ويعتسل فيشرب ويتوضأ وهي سبع آبار (الرابعة عشر) من جهالة العامة وبدعهم تقربهم بأكل الفم الصحيحاني في الروضة الكريمة وقطعهم شعورهم ورميها في القنديل الكبير هذا من المنكرات المستنعة (الخامسة عشر) كرم مالك رحمه الله تعالى لأهل المدينة لكدخل أحدهم المسجد وخرج الوقوف بالقبر قال وافدا ذلك للغرباء قال ولا بأس لمن قدم منهم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه وبدعوله ولا يني بكر وعمر رضي الله عنهما قال الباجي فرق مالك بين أهل المدينة والغرباء لان الغرباء قصدوا لذلك وأهل المدينة مقيمون بها وقد قال صلى الله عليه وسلم اللهم لاتجعل قبري وثناً يعبد (السادسة عشر) ينبغي له أن يلاحظ بقلبه في مدة مقامه بالمدينة جلالاتها وانه البلمة التي اختارها الله تعالى للهجرة نبيه صلى الله عليه وسلم واستيطانه ومدفنه وليستحضر ترده صلى الله عليه وسلم فيها ومشيه في بقاعها (السابعة عشر) تستحب المجاورة بالمدينة بالشرط المتقدم بالمجاورة بمكة فقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صبر على لاواء المدينة وشدة ما كنت له شهيداً أو شفيها يوم القيامة (الثامنة عشر) يستحب أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق بما أمكنه على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك من جملة بره (التاسعة عشر) ليس له أن يستحب شيئاً من الاكرام المعلومه من تراب حرم المدينة ولا الأباريق والكبربان ولا غير ذلك من ترابه وأجاره كما بقي في حرم مكة (العشرون) يحرم صيد حرم المدينة وأشجاره على الحلال والمحرم كما بقي في حرم مكة وسيأتي بيان ضمائه في الباب السابع ان شاء الله تعالى وحد حرم المدينة ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم ما بين عير إلى ثور قال أبو عبد القاسم بن سلام وغيره من أهل العلم عير جبل بالمدينة وأما ثور فلا يعرف أهل المدينة بها جبه لا يقال له ثور انما ثور بمكة قالوا فترى ان أصل الحديث ما بين عير إلى أحد وقال الحافظ أبو بكر الخازمي في كتابه المؤلف في أسماء الاماكن في الحديث حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين عير إلى أحد قال هذه الرواية الصحيحة وقيل إلى ثور قال وليس له معنى وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال لورأيت الظباء بالمدينة ترتع ماذعرتها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتها حرام وكذا روى جماعة من الصحابة في الصحيح والابان الحرثان (الحادية والعشرون) اذا أراد السفر من المدينة والرجوع إلى وطنه أو غيره استحب ان يودع المسجد ركعتين وبدع بما أحب ويأتي القبر ويعيد نحو السلام والدعاء المذكور في ابتداء الزيارة ويقول اللهم لاتجعل هذا

* (قائدة) قال العلامة عبد الرؤوف الظاهر انسا كن مكة يقول ويمرلى العود الى حرم نبيك محمد صلى الله عليه وسلم اهمناه
(قوله سيلا) في شرح المختصر تلميذ صاحبه نصب على البدل ووصفه بقوله سهلة هو المسوخ لبدلية النكرة من المعرفة وفي
الكافية وشرحها للملاحى واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أى نعت بدل المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فأنوافيه بصفة تكون كالجارية لما فيه من نقص النكارة اهـ (قوله سهلة) ظرف أحوال أو صدر عام له
معناه (قوله بالابن) هى آله تعمل من الطين ويبنى بها فان أحرقت بالنار يقال لها طوب وأجر وان بقيت على حالها فهى اللبن وسيأتى
أنه عليه الصلاة والسلام بنى امرتين (قوله هذا) أى المذكور من أحواله من عهده صلى الله عليه وسلم له عهد عثمان رضى الله عنه
(قوله فقهاء المدينة السبعة) أى الذين إذا علقت أسماؤهم على الخبلم يسوس وعلى رأس المصروع هو وفي وفد جمعهم مشير ذلك
يقول لدفع صداع منع سوس أئمة * إذا علقت أسماؤهم ذهب العنا * عهد أبو بكر سليمان خارجه وهو عهد عبد الله قاسم له الشا
وأحسن منه قول القائل * الان من لا يقتدى بأئمة * فقسمة ضيرى عن الحق خارجه * فيخذه عهد الله عروة قاسم * عهد
أبو بكر سليمان خارجه (قوله سبعين ذراعا) ٧٣ * في ستين ذراعا هذا بناؤه المرة الاولى وبناء ثانية وجعل طوله مما

بلى القبة الى مؤخره مائة
ذراع وكذا في العرض اه
ابن الجمل - الذراع فيه عمر
أيضا من جهة القبلة
الرواق المتوسط بين الروضة
ورواق المحراب العثماني -
وحده في المغرب الى
الاسطوانة السابعة من
المنبر ولم يزد فيه شيئا من
جهة المشرق لان لجرة
الشرية كانت هى الحد
في المشرق في زمنه رضى
الله عنه اه ابن الجمل
(قوله ثم زاد فيه) الى
موضع محرابه اليوم ولم يزل
في شرفه وزاد في غريبه
قدرا سطوانة فحد المسجد

آخر العهد بحرم رسولك ويسرلى العود الى الحرمين سيلا سهلة وارزقنى العفو والعيافاة
في الدنيا والاخرة وردنا سالمين غافلين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمضى فقهري الى خلفه
(الثانية والعشرون) في أشياء مهمة تتعلق بعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبناتى صحيح
البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
مبنيا بالابن وسقفه الجريد وعده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر رضى الله عنه شيئا وزاد فيه
عمر رضى الله عنه وبناء على بناءه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عده
خشبائهم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عده
من حجارة منقوشة وسقفه بالساج هذا لفظ رواية البخارى وقوله القصة هى بفتح القاف
وتشديد الصاد المهملة وهى الجص وعن خارجه بن يزيد أحد فقهاء المدينة السبعة قال بنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده - سبعين ذراعا وأبو يزيد قال أهل السير جعل عثمان طول
المسجد مائة وستين ذراعا وعرضه مائة وخمسين ذراعا وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمن عمر
ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك فجعل طوله مائتي ذراع وعرضه في مقدمه مائتي ذراع وفي مؤخره
مائة وثمانين ثم زاد فيه المهدي مائة ذراع من جهة الشام فقطدون الجهات الثلاث فاذا
عرفت حال المسجد فينبغى ان تعنى بالمحافظة على الصلاة فيما كان في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فان الحديث الصحيح الذى سبق ذكره صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة
فيماموا من المساجد انما يتناول ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لكن اذا صلى جماعة

١٠ ايضاح في زمنه من جهة المغرب ينتهى الى الاسطوانة الثامنة من المنبر وما بعده الى الجدار زيادة الوليد
(قوله فيما كان في عهد رسول الله الخ) ونهايته في عهده بعد الزيادة الثانية السابق نه صلى الله عليه وسلم جعل فيها طوله
مائة ذراع وعرضه كذلك الاسطوانة الخامسة من المنبر وحده من جهة الشام قريب من الاجار التى عند ميزان الشمس
بجانب المسجد خلف مجلس مشايخ الحرم المعتاد وقوله فان الحديث تمليل اطلب الاعناء (قوله انما يتناول ما كان في زمنه
الخ) وافقه جمع منهم السبكي والولى العراقي واعترضه جمع كالحب الطبرى وغيره بأشياء منها أن المضاعفة في مسجد مكة
لا تختص بما كان موجودا في زمنه كفى مسلم وبأن الإشارة في قوله مسجدى هذا انما هى لخراج غيره من المساجد
المنسوبة اليه وبأن الامام مالك سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية لانه عليه الصلاة والسلام زويت له الارض وعلم
ما يحدث بعده وأخبر به واولا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون ان يزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليهم وأجاب
عنهما في الحاشية بما حاصله ان ال في قوله وصلاة في المسجد الحرام أضعف في الدلالة على الحضور واليقين من الإشارة

في مسجدى هذا بدليل ما قبل انه اسم لجميع الحرم لما شاع في القرآن وغيره من اطلاقه عليه كما مروى بقل بنظره في المسجد النبوى وان قواهم انما هي لخراج الخ ممنوع فحتاج الى دليل وان سكوت الصحابة يحتمل انه لما رآه من المصلحة لكثرة الناس بالمدينة حينئذ فوسعه خشية تضررهم بالزجة فأقروا على ذلك وماروى مرفوعاً وموقوفاً يقتضى المضاعفة في الزادات ضعيف فصح وسلم ما قاله النووي (قوله يستحب) وانما وجب * ٧٤ * الاتيان الى مسجد مكة عند نذره أو نذر مكان من حرمها

فالتقدم الى الصف الاول ثم ما يليه أفضل فليست فطن الى ما نهت عليه وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال منبرى على حوضى قال الامام الخطابي معناه من ازم العبادة عند منبرى يسقى من الحوض يوم القيامة وتقدم الحديث الآخر في الصحيح ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة (الثالثة والعشرون) من العامة من زعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زارنى وزار ابنى ابراهيم فى عام واحد ضمنت له الجنة وهذا باطل ليس هو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرف فى كتاب بل وضعه بعض الفجرة وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم غير منكرا وانما المنكر ما روى ولا تعلق بزيارة الخليل بالحج بل تلك قربة مستقلة ومثل ذلك قول بعض العامة اذا حج أقدس حجى وبذهب في زور بيت المقدس ويرى ذلك من تمام الحج هذا باطل أيضا وزيارة القدس مستحبة لكنها غير متعلقة بالحج والله أعلم (الرابعة والعشرون) لو نذر الذهاب الى معجدر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الى المعجدر الاقصى ففيه قولان للشافعى رحمه الله تعالى أحدهما أنه يستحب له الذهاب ولا يجب والثانى يجب فعلى هذا اذا أتاه وجب عليه فعل عبادة فيه اما صلاة واما اعتكاف هذا هو الاصح وقيل تعين الصلاة وقيل تعين الاعتكاف والمراد اعتكاف ساعة والمراد بالصلاة ركعتان وقيل ركعة والمراد نافلة وقيل تكفى في الفريضة

* الباب السابع فيما يجب على من ترك في نسكه ما مورأ أو ارتكب محرما *

اعلم أن من لم يترك ما مورأ ولم يرتكب محرما فلا شئ عليه أصلا واما من ترك المأمور فعلى ضريين ضرب لا يفوت به الحج وضرب يفوت به فالذى لا يفوت به ما عدا الوقوف بعرفة وهو انواع (أحدها) مأذون فيه وهو التمتع والقران فان فيهما ترك واجب مأذون فيه فيجب فيهما هدى وهوشاة فصاعداً بالجزئى في الاضحية وقد سبق بيانه فان لم يجهد الهدى اعجزه عن الثمن في الحج او لكونه محتاج اليه في نفقته ومؤنة سفره او لكونه لا يباع الا بأكثر من ثمن المثل في ذلك الموضع انتقل الى الصوم فصام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وقت وجوب دم التمتع اذا أحرم بالحج فاذا وجب جازت اراقته ولم يتوقت بوقت كسائر دماء الجبرائات لكن الافضل اراقته يوم النحر ويجوز اراقته بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج على الاصح ولا يجوز قبل التحلل من العمرة على الاصح واما الصوم فلا يجوز تقديمه على الاحرام

لان ذلك يجب قصده بالنسك ولهذا يجب النسك على ناذر مجرد الايمان بالله بخلاف هذا ويجب بالنذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما تنس زيارته (قوله الباب السابع) قال في الحاشية هذا الباب يحتاج الى قاعدة تجمع أطرافه فنشير الى مهماته فنقول وجوب الدم اما مرتب لا يجوز العدول عنه الامع العجز واما تخير يجوز العدول عنه مطلقا وكل منهما باعتبار بدله اما مقدرا رأى قدر الشارع بدله بشئ محدود أو معدل أى أمر فيه بالتقوم والعدول الى غيره فلا يجتمع ترتيب وتخيير ولا تقدير وتعديل فالخامس أربعة اقسام اها والأربعة تنأى في الكتاب وهى الترتيب والتقدير الترتيب والتعديل التخيير والتعديل التخيير والتقدير (قوله هدى) هو

دم الترتيب والتقدير واليه أشار ابن المقري بقوله أربعة دماء حج نحصر * فالاول المرتب المقدر (بالحج) تمنع فوت حج قرنا * وترك رمى والمبيت بمنى * وتركه الميقات والمزدلفة * أولام بودع أو كشى أخلفه * ناذره يصوم ان دما فقد ثلاثة فيه وسبعا في البلد * ذكر المصنف منها دم التمتع والقران وترك الاحرام من الميقات وترك الرمي وترك المبيت بمزدلفة أو منى وترك طواف الوداع والقوات وزاد عليه ترك المشى المنذور والركوب المنذور وما لزم الاجير والمستأجر ونذر نحو الافراد والخلق والحلف فأخلف وكل سنة من سنن النسك اذا نذرها وهذا في واجب وفي منون ترك الجمع بين الليل والنهار في وقوفه بعرفة وترك ركعتي الطواف وترك الاحرام عند دخول مكة غير نسك وصلاة الصبح بمزدلفة

(قوله في يوم النحر الخ) أى على الجديد المعتمد عليه يخرج وقت الاداء بغروب شمس يوم عرفة والقديم على جوازهِ واختاره في الروضة من جهة الدليل اه ابن الجلال (قوله من ذي الحجة) شامل لما اذا أحرم ليلة السادس فيمكنه في هذه الحالة تقديمه على يوم عرفة وليس مراد ابن المراد تقديمه على ليلة السادس بأن يحرم بالحج ليلة الخامس ولو آخرها (قوله رجع الخ) المراد من الرجوع الاستقرار فيه وبحصل بوصوله لاوله الذى يقطع به ترخصه وبحث في الحاشية ان من لا وطن له ولا عزم على توطن محل لادامته السفر أنه كالمتحرر (قوله الى أهله) أى وطنه أو ما يريد توطنه ولو مكة ولا آخر أو قمتها فلا نصير بالتأخير قضاء ولا بأثم بتأخيرها خلافا للمأوردى ومحل كون وقتها اذ ارجع الى أهله فيمن طاف طواف الافاضة والامتنع صيامه كافي للمجموع قال في الحاشية وكأن وجهه أنه محرم فلم ينم المعنى المراد من رجوع الوطن وحينئذ فيلحق بالطواف ما اذبقى عليه سعي أو حلق (قوله بفطر الخ) ليس المراد به تعطى مقطر بل عدم صومه في تلك المدة بنية نحو التمتع (قوله الاصح) محل ما ذكر فين يتصور منه صوم الثلاثة في الحج كالتمتع والقارن ومن فاته الحج لان دمه انما يفعل في حجة القضاء ومن جاوز ٧٥ الميقات هذا ما في الحاشية ويزاد عليه ناذر المشى أو

الركوب اذا أخلفه فهو لاء ان أحرموا لزمن يسع الثلاثة قبل يوم النحر وصاموها فظاهر وان أخر وصومها حتى رجعوا لزمن التفريق بما ذكره المصنف أمان لا يتصور منه صومها الا بعد الحج كشاركي ميت منى أو مزدلفة أو رمى الجمار أو طواف الوداع أو ميقات العمرة فان أخر الثلاثة الى وطنه وكان مكيا فرق بيوم اذلا سبى حتى تعبر مدته وصومه لم يجب قبل يوم النحر حتى تعبر الاربعة وان كان آفاقا قدر بقدر مدة السير فقط هذا حاصل ما أفنى

بالحج ولا يجوز صوم شيء من الثلاثة في يوم النحر ولا في أيام التشريق ويستحب أن يصوم الثلاثة قبل يوم عرفة لانه يستحب للحاج ان لا يصوم يوم عرفة وانما يمكنه هذا اذا قدم احرامه بالحج على يوم السادس من ذي الحجة قال أصحابنا يستحب للمتمتع الذى هو من اهل الصوم ان يحرم بالحج قبل السادس واما واحد الهدى فيستحب ان يحرم بالحج في اليوم الثامن وقد سبق بيان هذا واذ فاته صوم الثلاثة بالحج ازمه فصاؤه واما السبعة فوقت وجوبها اذ ارجع الى أهله ولو صامها في الطريق لم يصح على الاصح واذ لم يصم الثلاثة حتى رجع ازمه ان يفرق بين الثلاثة والسبعة بفطر اربعة ايام ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة هذا هو الاصح ويستحب التتابع في صوم الثلاثة وكذا في صوم السبعة ولا يجب فاذا لم يجد الهدى فشرع في صوم الثلاثة او السبعة ثم وجده لم يلزمه الهدى بل يستمر في الصوم لكن يستحب الرجوع الى الهدى (النوع الثانى) ترك غير ما ذنوب فيه وهو ترك الاحرام من الميقات أو الرمي أو الجمع بين الليل والنهار بعرفة أو المبيت بمزدلفة أو رمي أو طواف الوداع فالاولان من هذه الستة متفق على وجوبهما والاربعة مختلف في وجوبها كما سبق بيانه فمن ترك واجبا من هذه لم يدم شاة فصاعدا فان عجز فالاصح أنه كالتمتع فيصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع الى أهله وقبل اذا عجز قومت الشاة دراهم واشترى بها طعاما وتصدق به فان عجز عن الطعام صام عن كل مدبوما (النوع الثالث) ترك طواف الافاضة أو السعي أو الحلق وهذه لا مدخل للجبران فيها ولا تقوت مادام حيا وقد سبق بيان هذا في آخر الباب الثالث (الضرب الثانى) ترك ما يقوت به الحج وهو الوفوف بعرفة فمن فاته الوقوف ازمه دم كدم التمتع في جميع أحكامه السابقة ويلزمه أن يتحلل بعمل

به البلقينى وهو ظاهر (قوله والاربعة مختلف في وجوبها) اراجع ان الاول واجب من هذه الاربعة أو مستحب والثلاثة الباقية واجبة (قوله في الحج) أى ولا يتصور الا في ترك الاحرام من الميقات بخلاف الخمسة بعده (قوله بعمل عمرة الخ) وهذا التحلل واجب عليه فور اكمال نقله ابن الرفعة عن النص فمن خالف وبقى محرما الى قابل فحج بذلك الاحرام لم يجزه كاحكام ابن المنذر عن الشافعى (قوله ويلزمه أن يتحلل الخ) وله تحللان الاول يحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي ان تأخر لانه لما فاته الوقوف سقط عنه والثانى بالتأني وله تقديم أى واحد شاء من الحلق والطواف بعبده كما هو ظاهر الكلام وهو المنجى الذى جرى عليه جمع من المتأخرين فيما أحسب ولا ينافيه قولهم بعمل عمرة لان المراد عملها بصورة لاحكامها والالم يحصل لتحلله الاول بواحد من الطواف والحلق ولم يكن له تحللان ولا ترد فتوى عمر رضى الله عنه لهما بن الاسود رضى الله عنه لا مكان حلهما على الكمال وفي حاشية السدما للعلامة عبدالرؤف ان هذه هى بقية اعمال الحج التى لا تقوت بفوته فخرج رمى والمبيت ومدة قضاء عدم وجوبية التحلل بها لكن الذى استوجهه فى الامداد وحزمه فى غيره وكذا الجمال الرملى وشيخ الاسلام والعلامة عبدالرؤف فى شرح المختصر وجوبها وأخذ في الحاشية من قوله ولا يحسب ذلك عمرة ولينظر فيه اه ابن الجلال

(قوله على الفور) أى فيهما كما هو مقتضى هذه العبارة بل صريحها وصریح شرح المنهج وبدل له فتوى عمر رضى الله عنه ومال اليه السبكي وهو ظاهر الفرر وجرى في الحاشية كالتخفة على ما في الروضة من ان الواجب بيقى كما كان من توسيع وتصديق وفرق بأنه انما وجب الفور في النطوع لانه أوجب على نفسه بالشروع فتصديق بخلاف الفرض فإنه وجب قبل شروعه فلم يغير الشروع حكمه بيقى على حاله (قوله فن حلق الشعر الخ) أى وفي شعرة أو ظفر أو بعض كل مستقلا مدطعا وفي اثنين مدان ان اختار الدم كما قيده به في المنهج وشرحه وجرى عليه العلامة ابن حجر في ما ذكره فأن اختار الصوم فيوم في الواحدة ويومان في الاثنين وكذا الظفر أو بعضها أو الاطعام فصاع أو صاعان وجرى آخرون على مقتضى كلام الشنخين ان في الواحدة أو الظفر أو بعض كل مدا وفي الاثنين مدين اختار الدم أولا * ٧٦ * وما أئزم الا واون به من ان في ذلك تخيير بين الشئ وبعضه

يعنى بين الشئ وأقل منه من جنسه ولم يوجد أجيب عنه بأن المسافرين تخير بين القصر والاقام واو أخذ شعرة أو ظفرا (ثلاثة أجزاء فان انحدا الزمان فدوا الثلاثة أمدادولا شئ في شق الشعرة نصفين بلازالة ابن الجلال (قوله) لزمه أن يذبح الخ) والى هذا أشار ابن المقرئ وهو رابع في تسميته وفي كلام المصنف ثان وخير وقد رن في الرابع فاذبحه أوجد بالثلاث أصح للشخص نصف أو قسم ثلاثا نجحت ما اجتننته اجتنانا في الخلق والقلم ولبس دهن طيب وتقبيل ووطء ثنى أو بين تخليلى ذوى احرام هذى دماء الحج بالتمام (قوله مساكين) يشمل

عمرة وهو الطواف والسعى والخلق ولا يحصب ذلك عمرة وعليه قضاء الحج سواء كان أحرم بحج واجب او نطوع ويجب القضاء على الفور في السنة المستقبلة على الاصح فلا يجوز تأخيرها عنها بغير عذر وسواء في هذا كله كان الفوات بعذر كالنوم والنسيان والضلال عن الطريق وغير ذلك او كان بلا عذر لكن يختلفان في الائتم ولائتم على المعذور وبأئتم غيره والله اعلم * (فصل) * واما ما ركب المخطور فن حلق الشعر أو قلم الاظفار ولبس او تطيب او ستر الرأس او دهن الرأس او اللحية او باشر فيمادون الفرج بشهوة ازمه ان يذبح شاة او يطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع او بصوم ثلاثة ايام وهو تخير بين الامور الثلاثة واما الجعاع فيجب فيه بدنة فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فسبع من الغنم فان لم يجد قوم من البدنة دراهم والدرهم طعما وتصدق به فان لم يجد صام عن كل مدبو وما واما الصيد المحرم بالاحرام أو الحرم فيجب فيه ما مثل من النعم مثله من النعم فيجب في النعمة بدنة وفي حمار الوحش وبقرة وبقرة وفي الضبع كبش وفي الفزال عزو في الارنب عناق وفي الضب جدى وفي البربوع جفرة وماسوى هذا المذكور ان كان فيه حكم عدلين من السلف علمنا به وان لم يكن رجعا فيه الى قول عدلين مارقين فان كان قاتل الصيد أحدا العدلين وقد قتله خطأ او مضطرا جاز على الاصح وان كان قتله عدوانا لم يجز لانه يفسق فلا يقبل حكمه واما الطيور فالحمام وكل ما عاب وهو ان يشربه مصابلا جرع يجب فيه شاة وما كان أكبر من الحمامة او مثلهما فالصحح انه حكمها وما كان أصغر فقبيه القيمة وكذلك ما لا مثل له من الطيور والجراد وبيض الصيد ولبنه وبعض أجزائه كل هذا فيه القيمة ولو حكم عدلان انه لا مثل له وآخر ان له مثله فهو مثلى ويجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الصحيح صحيح وفي المريض مريض وفي السليم سليم وفي المعيب معيب بخس ذلك العيب فان اختلف كالعور والجرب فلا وفدى الردى بالجبد كان أفضل وان فدى أمور أحد العينين بأعور الاخرى جاز على الاصح وكذا الوفدى الذكر بالانثى جاز على الاصح * (فرع) * واما ما كان له مثل فهو تخير ان شاء اخرج المثل وان شاء قومه دراهم واشترى به

الفقراء ويزاد على ما ذكرنا الوطء بين التحليلين وبعد الوطء المفسد ولو قبلها وتكرر الفدية بتكرره (قوله عز) (طعما) العز هي انثى الماعز التي تم لها سنة (قوله جفرة) هي أنثى المعز اذ بلغت أربعة أشهر وفصلت عن امها والذكر جفر سمي بذلك لانه جفر جاباه أى عظمها لكن يجب كما قال الشيخان أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق اذ الارنب خير من البربوع (قوله عدلين) ظاهر كلامه ان المراد بالعدل هنا عدل الشهادة لا عبد و امرأة وخنى وبه صرح الاسنوى والزر كشى وواحكم عدلان بمنى وآخران بأنه لا مثل له كان مثليا أو بمنى آخر تخير ولا يلزمه الاخذ بقول الاعلم والاكثر والاعدل (قوله له حكمها) هذا ما رجحه هنا لكنه رجع في المجموع كالرافعى وجوب القيمة فيما كان مثل الحمامة أو فوقها وهو المعتمد كافي الحاشية وغيرها ابن الجلال

(قوله ونصدق به) لم يمين المصنف حصص كل فقير فبين انه لاحداها فيجوز اعطاؤه امدادا اها بن علان (قوله يومئذ) أي يوما
 الاخراج واعتبرت بمكة أي كل الحرم دون محل الاتلاف لانها محل الذبح فاذا عدل عنه القيمة اعتبر مكانه في ذلك الوقت ولو
 اختلفت القيمة في مواضع الحرم اتجه التخيير لان كلامها محل الذبح اه ابن علان (قوله في محل الاتلاف) أي في يومه دون
 يوم الاخراج والطعام والمخرج عنه يعتبر به بمكة ولا بد في القيمة من عدلين (قوله صيد حرم مكة) ليس منه صيد مملوك دخل
 الحرم بل للملكه ذبحه والتصرف فيه كيف شاء لانه صيد حل ومنه في ما يظهر ما اذا كان بملكه صيد بأن دخل به من الحل ثم
 أحرم فانه ينزل ملكه عنه ويصير صيدا حرميا فليس لاحد اصطياده ولا تملكه وان كان صيدا حل قبل ذلك لاني البد السقي
 كانت مباحة للتصرف فيه زالت فأشبه ما لو دخل بنفسه الى الحرم فخصص قولهم أن لكل أحد تملكه بما اذا لم يكن بالحرم
 اه ابن الجمل (قوله قطع حشيش) المراد به الرطب لا اليابس * ٧٧ * فيحل قطعه والمشهور اختصاص الحشيش باليابس واطلاقه

على الرطب مجاز أقوى
 باعتبار ما يؤول اليه اه
 مروجر (قوله الحرم) أي
 ما ليس من شأنه الاستنابت
 سواء نبت بنفسه أم استنبت
 أما اذا كان شأنا ذلك
 وان نبت بنفسه كالخضرة
 والبقلة والخضراوات
 فيجوز أخذها ابن علان
 (قوله على الأصح) شمل
 أخذه للمستقبل نعم من
 لا يهيئ له حالا لا يجوز أخذه
 لما يملكه لكن جرى الجمال
 م على الجواز نبالا والد
 والحالة هذه (قوله بجواز
 الحاجة الخ) ظاهر كلامه
 بل صريحه جواز أخذه
 حتى للبيع وغيره وشي
 عليه في الحاشية والخفة

طعاما وتصدق به وان شاء صام عن كل مدبوما وان كان مما لا مثل له فهو مخير ان شاء اخرج
 بالقيمة طعاما وان شاء صام عن كل مدبوما فان انكسر مد في صورتين صام يوما والاعتبار
 في المثل بقيمة مكة يومئذ وفي غير المثل بقيته في محل الاتلاف والله أعلم * (فرع) * ويضمن
 الحرم والحلال صيد حرم مكة كما يضمن صيد الاحرام ويضمنان شجرة فمن قلع شجرة كبيرة ضمنها
 بقرة وان كانت صغيرة ضمنها بشاة ثم يتخير بين البقرة والشاة والطعام والصيام كما سبق في جزاء
 الصيد وان كانت صغيرة جدا وجبت القيمة ثم يتخير الطعام والصيام وكذا حكم الاغصان
 واما الاوراق فيجوز أخذها لكن لا يخطبها مخافة ان يصيب قشورها ويحرم قطع حشيش
 الحرم فان قلعه لزمه القيمة وهو يتخير بين الطعام والصيام فان أخلف الحشيش سقطت القيمة
 وان كان يابس فلا شيء عليه في قطعه فلو قلعه لزمه الضمان لانه لو لم يقلعه لثبت ويجوز تسريح
 البهائم في حشيش الحرم اترعى فلو اخذ الحشيش اعلف البهائم جاز على الأصح ولا شيء عليه بخلاف
 من يأخذ للبيع أو غيره ويستثنى من البيع الاذخر فانه يجوز الحاجة ودليله الحديث
 الصحيح واو احتيج الى شيء من نبات الحرم لدواء جاز قطعه على الأصح * (فرع) * اعلم ان الدم
 الواجب في المناسك سواء تعلق بترك واجب أو ارتكاب منهي متى أطلقناه أردنا به ذبح شاة فان
 كان الواجب غيرها كالبدنة في الجماع قدناه ولا يجزئ فيها الا ما يجزئ في الاضحية الا في جزاء
 الصيد فانه يجب فيه المثل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وكل من ازمه شاة جاز له ذبح بقرة او
 بدنة مكانها الا في جزاء الصيد ولو ذبح بدنة ونوى التصديق بسببها عن الشاة الواجبة وأكل
 الباقي جاز ولو نحر بدنة او بقرة من سبع شياء لزمته جاز * (فرع) * في زمان اراقه الدماء

وصاحب المغني قال وبه أفنى شيخنا يعني الشهاب الرملي لكن الذي استقر عليه رأيه أعنى الشهاب الرملي هو المنع من بيعه كما
 بعلم عمراجمه النهاية وحاشية سم اه ابن الجمل (قوله جاز الخ) ظاهره لو قبل وجود المرض قال في المهمات وهـ والنجه ورده
 الزر كشي بأن المنع لان ما جاز للضرورة بقيد بوجودها كما في اقتناء الكلب واستوجهه صاحب المغني وجرى عليه
 في الحاشية والخفة وأفنى الشهاب م بر الجواز ولو قبل وجوده واعتمده ولده في النهاية قال شيخنا ومولانا السيد رحمه الله
 تعالى وماله أو وجهه على القول بالاول فيجوز أخذه ولو للمستقبل الا ان يئمر أخذه كما أراده كما قيده بذلك مولانا وشيخنا السيد
 رحمه الله تعالى (قوله الا في جزاء الصيد) يستثنى منه اتلاف الحمامة فحكمه كما استثنى منه اه ابن عبد الرؤف على المختصر (قوله
 ونوى التصديق الخ) فيه اشارة الى وجوب النية وهو كذلك فتجب في سائر الدماء الواجبة عند الذبح أو اعطاء الوكيل وله ان
 يفوضها الى الوكيل ان كان مبرا مسلما وتكفي نية الكفارة هنا وفي الطعام والصيام وان لم يمين الجهة أو لم يتعين للفرصة
 كسائر الكفارات (قوله جاز) أي وان اختلف سبب وجودها أو فضلان عليهم

(قوله زمان) أى من حيث الاجزاء كسائر الديون ومحله ان لم يعص بسببه والاوجب فورا ككل كفارة عصي بسبب ما به عليه السببي اه لحرره (قوله وتفرقة لحمه) غير اللحم كاللحم واقتصر عليه لانه أهم وافهم كلامه امتناع نقله كغير الحرم وان لم يحذفه مسكينا وهو كذلك ومثله الطعام وقوله على المساكين يقتضى انه لا يدفع لاقل من ثلاثة وهو كذلك ان وجدوا فان أعطاه لاثنتين غرم لثالث ما يقع عليه الاسم والتقييد بوجودهم يقتضى انه ان عجز عنه جاز دفعه لاثنتين ولا يتعين عند دفع الطعام اليهم لكل واحد بل يجوز الزيادة عليه والنقص عنه في غير دم نحو الخلق أما هو فيتعين فيه ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف ويتنوع النقص عنه ويجوز الدفع لصغير أو مجنون أو سفيه كما هو ظاهر أى لولي له ليقضه له (قوله الموجودين في الحرم) ليس بقيد بالنظر للمستوطنين فيجوز اعطاؤهم خارجه لانه يصدق عليهم انهم فقراء الحرم وان خرجوا وأما بالنظر لغيرهم فهو قيد أى فيمتنع اعطاؤهم خارجه اذ لا يسمون فقراء الحرم الا ان كانوا فيه وفي ظنى ان العلامة سم أشار الى هذا في شرحه لابن شجاع اه ابن الجلال (قوله على الاصح) أى لانه جابر فأخره ٧٨ كسجود السهو ولا يشترط تأخير الاحرام بالقضاء

بل بدخل وقته بدخول وقت الاحرام من قابل كما اقتضاه كلام الشنخين وأفهم تعبيره بقوله الى سنة القضاء ونبه عليه الاذرى وغيره خلافا لقول ابن المقرئ ومن تبعه انه لا يجزئ الابد الاحرام بالقضاء وان كان قول المصنف وبدخل وقته بالاحرام الخ ظاهرا فيه نال بؤول بأن المراد وقت وجوبه واما وقت جوازه فهو ما تقدم اه ابن الجلال (قوله بدلا عن الذبح) افهم انه او تصدق بدلا عن الصوم بأن مات نحو المتنع العاجز عن الدم

الواجبة في الاحرام ومكانها اما الزمان فواجب لارتكاب محظور او ترك ما مور لا يختص زمان بل يجوز في يوم النحر وغيره ثم ما سوى دم الفوات براق في النسك الذى هو فيه واما دم الفوات فيجب تأخيرها الى سنة القضاء وبدخل وقته بالاحرام بالقضاء واما مكانه فيختص بالحرم فيجب ذبحه بالحرم وتفرقة لحمه على المساكين الموجودين في الحرم سواء المستوطنون والغرباء الطارئون لكن المستوطنون أفضل واودبحه في طرف الحل ونقل لحمه الى الحرم قبل تغيره لم يجزه على الاصح وسواء في هذا كله دم التمتع والقران وسائر ما يجب بسبب في الحل أو الحرم او سبب مباح كالخلق الاذى او بسبب محرم أو أفضل الحرم للذبح في حق الحاج منى وفي حق المعتمر المروءة كما سبق في الهدى * (فرع) * لو كان يتصدق بالطعام بدلا عن الذبح وجبت تفرقة على المساكين الموجودين في الحرم كاللحم ولو كان يأتى بالصوم جاز أن يصوم حيث شاء من الحرم ووطنه وغيرهما لانه لا غرض للمساكين فيه * (فرع) * هذا الذى سبق حكم غير المحصر أما من أحصره عدوا وغيره مما يلحق به فله ذبح دم الاحصار وتفرقة لحمه حيث أحصر * (فصل) * بحرم التعرض لصيد حرم المدينة وأشجاره فان أتلفه ففي ضمانه قولان للشافعى رحمه الله تعالى الجديد لا يضمن وهو الاصح عند أصحابنا والقديم لا يضمن وهو المختار وعلى هذا في ضمانه وجهان أحدهما كضمان حرم مكة وأصحهما أخذ سلب الصائد وقاطع الشجر والمراد بالسلب ما يسلب القتل من الكفار ثم هو للسلب على الاصح وقبل لفقراء المدينة وقبل لبيت المال * (فصل) * وبحرم صيد وج وهو واد بالطائف لكن لا ضمان فيه واما النقيع بالنون وهو الموضع الذى

بعد تمكنه من الصوم بأن لم يعذر بنحو مرض وقلنا ان هذا الصوم كصوم رمضان وهو الاصح وانه (جاء) يطعم عنه من تركته لكل يوم مد بأن لم يصم الى عنه فلا يتعين صرفه لمساكين الحرم بل لا يستحب لانه بدل عما لا يختص بالحرم وهو الصوم فأعطى حكمه وافهم قوله كاللحم انه لا يتعين لكل مسكين مد وهو ما مر اه ابن الجلال (قوله وأشجاره) أى وان استئبنتها الاكديميون وكذا نباته على ما مر في الحرم المبكى فيأتى فيه جميع ما مرث وان كان لا ضمان وجازت اقطنه ولم يغفل بالقتل فيه فاحرم هناك حرم هنا ومالا فلاه ابن علان (قوله يسلب) القتل مبنى غير القاعل وعائد ما محذوف ثم قضية هذا أنه يؤخذ حتى سائر العورة وهو ما عليه الاكثرون لكن الذى صححه في المجموع وصوبه في الروضة انه يترك له سائر العورة وهو الحقيق بالاعتماد والتصويب لوضوح الفرق بين الحربى المهدر والمسلم المعصوم ويجوز سلبه بمجرد الاصطياد وان لم يتلف الصيد الا اذا كانت ثيابه مفسوبة فلم يسلب بالاختلاف كما في المجموع قال في الحاشية ويلحق بها المؤجرة والمستعارة وثياب العبد نعم ان أذن له المالك بالاصطياد أخذت على الاوجه (النقيع) لغة ضعيفة بالباء وأما بقيع الغرقد فالباء لا غير

(قوله لابل الصدقة) هو من ديار مزينة على نحو عشرين ميلا من المدينة (قوله والجزية) فأربعة أخماسه لهرطقة والخامسة
خمس له صلح كالثغور والقضاة وخمسه ابني عاصم والمطلب وخمسه لبيتاخي وخمس له مساكين وخمس لبناء السبيل (قوله
تعددت الفدية) لانه لا يداخل مع اختلاف النوع اذا احدهما ترفه وثا بينهما استهلاك وشمل ما لو استند اسباب واحد
كشجرة احتيج الى حلق جوانبها وسرورها بضمد فيه طيب اها بن علان (قوله مع الخلق) اي لاختلاف النوع وكذلك كل
منها فانه مختلف كالخلق والقلم فلا يداخل وان اختلف نوع دمها لاختلاف نوعيهما (قوله فديتان) اعتبارا بتعدد الزمان
والمكان (قوله فعليه فديتان) محله ان افاد الثاني غير ما افاد الاول كأل لبس السراويل في محل ثم القميص في محل آخر اما ما لا يداخل
شيأ أن لبس قميصا بعد قميص او تحتها او عمامته * ٧٩ * فوق الصبغ او القميص او أل ثم السراويل فلا تعدد وان

اختلف الزمان والمكان

كافي الحاشية نفع لاء من
بحث المحب الطبري وقال
لا خلاف فيه اها بن الجلال
(قوله الاحصار) هو لغة
المنع واصطلاحا منع من
اقام اركان الحج او العمرة
او هما فمن منع من الرمي
والمبيت امتنع تحله لانه
ممكن منه بالاطماف
المتبوع بالسعي ان لم يكن
سعي بعد طواف القدوم
والخلق ويقع جبه مجزئان
حجة الاسلام قال في الحفة
ويجبر كل من الرمي والمبيت
بدم اها (فائدة) موانع
اقام النسك في كلام اثنتا
الشافعية ستة احدها
الحصر العام ثانياه الخاص
ثالثها الرق رابعها الزوجية
خامسها الابوة سادسها
الدين (قوله البذل) اي ولا

جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل الصدقة فليس يحرم ولا يحرم صيده ولكن لا يئلف
شجره وحشيشه فان اتلفهما أحدا فلا يصح انه تازمه القيمة ومصرهما مصرف نعم الصدقة والجزية
والله أعلم * فصل * فيما اذا فعل المحرم محظورين أو أكثر هل يداخل هذا الباب
واسم لكن مختصره ان المحظور قسمان استهلاك كالخلق واستمتاع كالطبيب فان اختلف النوع
كالخلق واللبس تعددت الفدية وكذا اتلاف الصبغ تعددت الفدية فيه وكذا اتلاف الصيد مع
الخلق أو اللبس لكن لو لبس ثوبا طيبا لم تعدد الفدية على الاصح ولو حلق جميع رأسه وشعر
بدنه متواصلا فعليه فدية واحدة على الصحيح وقبل فديتان ولو حلق رأسه في مكانين أو في
مكان في زمانين متفرقة بين فعليه فديتان ولو طيب بأشياء من الطيب أو لبس أنواعا كالقميص
والعمامة والسراويل والخف أو نوعا واحدا مرة بعد أخرى فان كان ذلك في مكان واحد على
التوالي فعليه فدية واحدة وان كان في مكانين أو في مكان وتخلل زمان فعليه فديتان سواء
تخلل بينهما تكفير عن الأول أم لا هذا هو الاصح وفي قول اذا لم يتخلل تكفير كفاء فدية واحدة
* فصل * في الاحصار اذا أحصر العدو المحرم عن المضى في الحج من كل الطرق فله التحلل
سواء كان وقت التحلل واسعا أو ضيقا ثم ان كان الوقت واسعا فلا يفضل أن لا يجعل التحلل قريبا
زال الاحصار فانهم الحج وان كان الوقت ضيقا فلا يفضل أن يجعل التحلل للابقوت الحج ويجوز
للمحرم بالعمرة التحلل اذا أحصر كالخروج أو منعوا ولم يتمكنوا من المضى الا ببذل مال فله
التحلل ولا يبذلون المسألو ان قل بل يكرم البذل ان كان الطالب كافرا لان فيه صفارا على
الاسلام وان احتاجوا الى قتال فله التحلل ولا يلزمهم القتال سواء كان العدو مسلمين أو كفارا
قليلًا أو كثيرا لكن ان كان في المسلمين قوة فالاولى أن يقاتلوا الكفار وان كان فيهم ضعف
فالاولى أن يتحللوا ومتى قاتلوا فلهم لبس الدروع والمفاخر وعليهم الفدية كن لبس الحر أو برد
وسواء في جواز التحلل أحاطوا بهم من الجوانب أو منعوهم من الذهاب دون الرجوع ثم انه
يلزم التحلل بالاحصار ذبح شاة يفرقها حيث أحصر ولا يعدل عن الشاة الى بدالها ان وجدها فان لم

يحرم كالهدي لهم ولا ينافيه قوله كافرا أما اذا كان مسلما فلا يكرم ولا ينافيه قوله لان فيه صفارا الخ لان مصلحة تقيم النسك
اقتضت المسامحة بذلك مع ان الصغار غير محقق (قوله فلهم التحلل) حاصل ما في التحلل انه ينقسم الى أربعة أقسام احدها
امتناعه وذلك فيما اذا علم زوال الاحصار في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها وفي العمرة في ثلاثة أيام أو كان ثمة طريق آخر
ووجدت الاستطاعة في ملوكه أو حبس المحرم في حق يتمكن من أدائه أو امنهم الصادون وثقوا بقولهم وان صدوهم عن مكة
امتنع التحلل قبل الوقوف بعرفة وان صدوهم عن عرفة فقط كان التحلل بعمل مرة ثانياه أو اوية ترك التحلل وذلك في العمرة مطلقا
أو في الحج اذا كان الوقت واسعا ورجى زوال الاحصار ثالثها عكس الثاني وذلك في الحج اذا كان وقته ضيقا بحيث يخشى فوات
الحج أو صبر رابعها اباحه التحلل وهو الاصل فيه اها من خط ابن سليمان

(قوله ونية التحلل) أي ثم الحلق فلا بد من تقديم الذبح عليه لقوله ﴿ ٨٠ ﴾ صلى الله عليه وسلم في قصة الحديبية قوموا

بجدها فلا يصح أنه يأبى بدلها وهو أخرج طمام بغيرها فان عجز صام عن كل مدبوما وأعلم ان التحلل يحصل بثلاثة أشياء ذبح ونية التحلل بذبحها والحلق اذا قلنا بالاصح انه نسك ولا يحصل الا باجتماع هذه الثلاثة فان لم يجد الشاة وكان يطعم بدلها توقفت التحلل عليه كتنوقفه على الذبح وكذا ان كان يصوم على الاصح فان عجز عن الشاة وبدلها ثبتت الشاة أو بدلها في ذمته وجازله التحلل في الحال بالنية والحلق على الاصح وفي قول لا يتحلل حتى يأبى بالشاة أو بدلها ﴿ فرع ﴾ ليس للمحرم التحلل بعذر المرض بل يصبر حتى يبرأ سواء كان محرما بحج أو عمرة فاذا برى فان كان محرما بعمرة أتمها وان كان بحج أتمها وان كان قد شرط التحلل بمثل عمرة كما سبق بيانه وعليه القضاء هذا اذا لم يشترط التحلل بالمرض فان كان قد شرط عند احرامه أنه اذا مرض تحلل أو شرط التحلل لغرض آخر كضلال عن الطريق أو ضياع النفقة أو الخطأ في العدد أو نحو ذلك فالصحيح أنه يصح شرطه وله التحلل واذا تحلل ان كان شرط التحلل بالهدى ازمه الهدى وان كان شرط التحلل بالهدى لم يلزمه الهدى وان اطلق لم يلزمه أيضا على الاصح ولو شرط ان يقلب حجدة عند المرض جاز ولو قال اذا مرضت صرت حلالا صار حلالا بنفس المرض على الاصح ونص عليه الشافعي رحمه الله تعالى ﴿ فرع ﴾ المحصر الخاص الذي يتفق لواحد أو شرذمة من الرقعة ينظر فيه فان لم يكن المحرم معذورا كن حبس في دين يتكهن من ادائه لم يجزله التحلل بل عليه ان يؤدي الدين ويمضي في حجه فان فاته الحج في الحبس ازمه المسير الى مكة ويحل بعمل عمرة ويلزمه القضاء كما تقدم وان كان معذورا كن حبسه السلطان ظلما أو يدين لا يتكهن من ادائه جازله التحلل ﴿ فرع ﴾ اذا تحلل المحصر ان كان نسكه تطوعا فلا قضاء عليه وان لم يكن تطوعا نظرا ان لا يمكن مستقرا كحجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان فلا حج عليه الا أن يجتمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك وان كان مستقرا كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى وكالقضاء والندف هو باق في ذمته وسواء في هذا كله المحصر العام والخاص على الاصح وقبل يجب القضاء في الخاص ﴿ فرع ﴾ لو صد عن طريق وهناك طريق آخر يتكهن من سلوكه بأن يجد شرائط الاستطاعة فيه لزمه سلوكه ولم يجزله التحلل سواء طال ذلك الطريق أم قصر وسواء راى الاثر أم خاف القوات أم يتقنه فان أحصر في ذى الحجة وهو بالشام أو بالعراق مثلا فيجب المضى والتحلل بعمل عمرة فان سلك الطريق الثاني ففاته الحج نظرا ان كان الطريقان سواء لزمه القضاء لانه قوات محض وان كان في الطريق الثاني سبب حصل القوات به كطول أو خشونة أو غيرهما لم يجب القضاء على الاصح لانه محصر ولعدم تقصيره ﴿ فرع ﴾ لا فرق في جواز التحلل بالاحصار بين أن يتفق ذلك قبل الوقوف أو بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط أو عن الوقوف أو عنهما فاذا تحلل بالاحصار الواقع بعد الوقوف فلا قضاء عليه على المذهب الصحيح كما قبل الوقوف والله اعلم

﴿ الباب الثامن في حج الصبي والعبد والمرأة ومن في معناهما ﴾

اعلم ان الصبي لا يجب عليه الحج ولكن يصح كما قدمناه في آخر الباب الاول ثم ان كان ميمرا احرم بأذن وليه فان احرم بغير اذنه لم يصح على الاصح ولو احرم عنه وليه صح على الاصح فان لم يكن ميمرا احرم عنه وليه سواء كان الولي حلالا او محرما وسواء كان حج عن نفسه ام لا ولا يشترط

فانحروا ثم احلقوا ولا بد من مقارنة النية لكل من الذبح والحلق لاحتمال الحلق للتحلل ولغيره فاحتاج لنية عمرة (قوله على الاصح) المعتمد خلافه وان التحلل لا يتوقف على الصوم بل له التحلل حالا بالحلق مع النية اطول زمنة فتعظم المشقة في مصابرة الاحرام (قوله بحج أو عمرة) او بهما او احراما مطلقا او كاحرام زيدا وقال ان كان زيد محرما (قوله والمرأة) لم يذكروا احكامها هنا الاوجوب استئذان الزوج والسيد وبقي احكامها تقدمت اول الكتاب (قوله الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبية (قوله ومن في معناهم) من الاجراء والجنود المرصدين للحرب (قوله عنه وليه) اذا لا يمكن الصبي النية لعدم شرطها من التمييز (قوله ولا يشترط حضور الصبي الخ) وان كان الولي بالمبقات والصبي بمصر مثلا لا يمكن بكره لاحتمال ارتكابه محظورا لعدم علمه به اه وصفة احرامه عنه كافي المجموع ٥ - من الشيخ ابى حامد والاصحاب ان ينوى جعله محرما فيصير محرما بمجرد ذلك

(قوله ذلك) أى بنفسه أو مأذونه ويشترط فيه شروط ولاية المال من العدالة وغيرها فان اتقى عنه بعضها انتقلت للعبد فالحاكم كما أشار إليه بقوله وكذا الجدد (قوله والعم) أى وسائر العصبة غير من ذكر من الأب والجد (قوله والام) اعترض بما فى مسلم من أن امرأة رفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم صبيها فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر ورد بأنه ليس فى الحديث أنها أحرمت وتقديره يحتمل كونها وصية أو قيمة أو أن الأجر الحاصل لها انما هو أجر الحمل والنفقة قاله فى الحاشية (قوله والأطيف به) أى مع طهر الطائف والمطوف به من الصبي والمجنون وغير المميز المجنون وإذا كان راكباً اشترط أن يكون الولي أو مأذونه سائقاً أو قائداً فى جميع المطاف وأفهم قوله طيف به وقوله فيما يأتى من لارمى أنه يجوز للولي أن يذنب من يفعله عنه ما يحجز عنه كما يذنبه فى الإحرام عنه بل أولى (قوله والسعى الخ) قضيته أنه لا بد فيه إذا كان غير المميز راكباً أن يكون الولي أو مأذونه سائقاً أو قائداً (قوله الصبي المحرم أى المميز أما غير المميز فلا فدية عليه ولا على الولي وبؤده ٨١) قولهم انما يكون عهد الصبي والمجنون عهداً

ان كان لهما نوع تمييز
اهـ (قوله وصحناه) أى
على مقابل الأصح المتقدم
فى قوله فان أحرمت بغير إذنه
لم يصح على الأصح (قوله
وان كان عامداً) أى ومميزاً
أيضاً كما تقدم التقييد به
أما غيره فلا فدية عليه ولا
على وليه (قوله وعليه
القضاء) أى ثانياً وانما
وقع عن حجة الإسلام دون
القضاء لان حجة الإسلام
لا تقدم عليها غيرها (قوله
فى جميع ما ذكرناه الخ) حاصل
المذهب فى الصبي الذى
لا يميز والمجنون أنه اذا فعل
كل منهما محظوراً فلا فدية
على أحدهما وان كان الصبي
مميزاً فان تطيب أو لبس
ناسياً فكذلك ومثله الجاهل
وان تمعدا وحلق أو قلم أو

حضور الصبي ومواجهته بالأحرام على الأصح والمجنون كالصبي الذى لا يميز يحرم عنه ولديه
والمنمى عليه لا يجوز إحرام غيره عنه كالمریض وأما الولي الذى يحرم من الصبي أو يأذن له
فالأب يتولى ذلك وكذا الجد عند عدم الأب ولا يتولاه عند وجوده والوصى والقيم كالأب على
الصحيح ولا يتولاه الأخ والعم والام على الأصح اذا لم يكن له وصية ولا ولاية من الحاكم (فصل)
متى صار الصبي محرماً فاعل ما قدر عليه بنفسه وفعله بالولي ما يحجز عنه فان قدر على الطواف علمه
فطاف والأطيف به كسابق والسعى كالطواف ويصلى عنه وليه ركعتى الطواف ان لم يكن مميزاً
فان كان مميزاً صلاهما بنفسه وقيل بصلها الولي أيضاً عنه ويشترط إحضاره عرفات ويحضره
أيضاً الزدلفة والمواقف والمبيت بنى ويناوله الأجر فريمها ان قدر والا فريمى عنه من لارمى
عليه ويستحب أن يضعها فى يده أو لاثم يأخذها فريمها (فصل) الزائد من نفقة الصبي بسبب
السفر يجب فى مال الولي على الأصح وقيل فى مال الصبي (فصل) يمنع الصبي المحرم من محظورات
الأحرام فان تطيب أو لبس ناسياً فلا فدية وان كان مأمداً وجبت الفدية على الأصح سواء كان
يحجب بلبس الطيب واللباس أم لا وان حلق الشعر أو قلم الظفر أو ألتف صبيداً وجبت الفدية
عندما كان أوسهوا ومتى وجبت الفدية فهى فى مال الولي على الأصح ان كان أحرماً بذنه فان
أحرمت نفسه وصحناه فى مال الصبي (فصل) اذا جامع الصبي أو جمعت الصبية ان كان ناسياً
أو مكرهاً لم يفسد حجه وان كان مأمداً ففسد على الأصح ووجب قضاؤه على الأصح وبجزئه
القضاء فى حال الصبا على الأصح فلو شرع فى القضاء فبلغ قبل الوقوف بعرفات وقع عن حجة
الإسلام وعليه القضاء واذا فسد وجبت الكفارة وهل هى فى مال الولي أم فى مال الصبي فيه
الخلافاً السابق (فصل) حكم المجنون حكم الصبي الذى لا يميز فى جميع ما ذكرناه (فصل) اذا بلغ
الصبي فى أثناء الحج نظراً بلغ بعد خروج وقت الوقوف أو قبل خروجه وبعد مفارقة عرفات
ولم يعد البها بعد البلوغ لم يجزه من حجة الإسلام وان بلغ فى حال الوقوف أو بعده فعاد ووقف

(١١) * * * * * إضاح * * * * * قتل صيد أو أوسهوا فالفدية فى مال الولي لانه المورط فى ذلك بالأذن له فيه وحيث وجبت على الولي
فهى كالواجبة بفعله فان اقتضت صوماً أو غيره وفعله أجزاء أو فى مال الصبي فان كانت مرتبة أخرجت منه أو مخيرة امتنع
الفداء عنه بالمال ويصح الصوم منه وبجزئه ولو طيبه أو لبسه الولي أو غيره ولو لحاجة الصبي لزمته الفدية وحكم دم التمتع
والقران حكم الفدية بارتكاب محظور والصحيح أنها فى مال الولي لانه المورط له ولانه يجب عليه منع موليه من سائر
المحظورات ومحل الخلاف على مرجح العلامة ابن حجر اذا لم يتمكن المرأة والأفعليها وأما بالنسبة للصبيبة اذا جمعت
فالكفارة على الجماع كما مر ذلك

(قوله وبغير اذنه) اى اذا كان بالغاً وله تحليله كما يصح احرام السفية بغير اذن وليه وله تحليله اما الصغير المميز فلا يصح احرامه بغير اذن سيده كالحرم المميز بل اولى هذا حكم احرامه عن نفسه واما احرام سيده عنه فيجوز عن الصغير ولو غير مميز ابا بن الجلال (قوله فان احرم باذنه الخ) محل اعتبار اذن السيد حيث لم تكن منفعة اقرن مستحقة للغير والا اشترط اذن ذلك الغير دون السيد فالوصى بمنفعته والمستأجر عينه لعمل في السفر مدة معينة والموقوف على معين او على جهة يعتبر اذن الموصى له والمستأجر وذلك المعين والناظر ولو حاك (قوله ولا سيد منه) اى ان كان أمة نحل له مطلقاً أو عبداً أو أمة لا نحل له كمجوسية أو محرم ان ضعفنا عن الخدمة أو ناله ما به ضرر لان حقه فوري والكفارة اصالته على التراخي فلا ننظر اليه كونها قد نجب فوراً لعصيانه بسبب العروضة فقدم حق السيد لقوته ٨٢ عليه فان اتقى ما ذكر فلا يمنع له ولو من صوم تطوع (قوله الا صوم التمتع والقران)

في الوقت اجزاء عن حجة الاسلام لكن بحسب اعادة السعي ان كان سعي عقيب طواف القدوم قبل البلوغ ولادم عليه على الصحيح والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اذا بلغ قبله اجزاء عن عمرة الاسلام وعتق العبد في اثناء الحج والعمرة كبلوغ الصبي في اثنائها (فصل) احرام العبد صحيح باذن سيده وبغير اذنه فان احرم باذنه لم يكن له تحليله سواء بقي نسكه صحيحاً او افسده ولو باعه لم يكن للمشتري تحليله وله الخيار ان جهل احرامه فان احرم بغير اذنه فالاولى ان يأذن له في اتمام نسكه فان حله جاز ولو اذن له في الاحرام فله الرجوع ما لم يحرم واو اذن له في العمرة فأحرم بالحج كان له تحليله واو اذن له في الحج فأحرم بالعمرة لم يكن له تحليله ولو اذن له في الحج او التمتع فقرن لم يكن له تحليله واو اذن له في الاحرام في ذى القعدة فأحرم في شوال فله تحليله قبل دخول ذى القعدة ولا يجوز بعد دخوله واو افسد العبد الحج لزمه قضاءه وبجزئه قضاؤه في حال الرق على الاصح ولا يلزم ان يأذن له في القضاء سواء كان احرامه الاول باذنه او بغير اذنه وكل دم لزمه بمحظور او تمتع او قران او فوات او احصار لا يجب منه شيء على السيد سواء كان احرم باذنه او بغير اذنه وواجبه الصوم وللسيد منعه منه الا صوم التمتع والقران اذا اذن فيه وحيث جوزنا للسيد تحليله اردنا انه بأمره بالتحلل لان السيد يستقبل بما يحصل به التحلل واذا جاز للسيد تحليله جاز له هو التحلل وتحله يحصل بنية التحلل مع الحلقي اذا قلنا انه نسك وأم والود والمدير والمعلق عتقه والمكاتب ومن بعثه حر لهم حكم العبد اقرن والامة المزوجة لا يجوز لها الاحرام الا باذن الزوج والسيد جميعاً ولو منعه الوالد او الزوج او صاحب الدين فقد تقدم بانه في أول الكتاب في المسئلة الثالثة والرابعة (فصل في آداب رجوعه من سفره) اعلم ان معظم الآداب المذكورة في الباب الاول في سفره مشروعة في رجوعه من سفره ويزادها آداب (أحدها) السنة ان يقول ما ثبت في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل من حج او عمرة كبر على كل شرف ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آتيون تائبون عابدون ساجدون ربنا حامدون

مثله ادم الاحصار لاذنه في سببه وله الذبح عنه بعد موته لحصول اليأس من تكفيره والتكليف بعد الموت ليس بشرط وكذا لو تصدق عن ميت جاز لافي حياته اتصفه بتكليفه وهو متمتع (قوله جاز له هو) قيده في الحاشية تبعاً للاسنوى وغيره بما اذا أمر به السيد وكذا ان منعه من المضى وان لم يأمر به كما أخذه الاذرى من كلام الرافعي ويجب في الصورة الاولى دون الثانية اهـ وهذا اعنى التقيد بتبع الاسنوى وغيره رده في التحفة بأن الذي دل عليه كلامهم أن له التحلل مطلقاً قال بل كان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج من المعصية

لكن لما كان له شبهة التلبس بالنسك مع شدة لزومه واحتمال ان السيد يأذن له أبيض له البقاء الى أن يأمره (صدق) به السيد اهـ واستقر هذا صاحب المغنى وجزم به في النهاية اهـ وعبارة ابن علان قوله جاز له هو التحلل اى بقيده السابق وقال الرملى وان لم يأمر به فان أمره به وجب (قوله ومن بعضه حر) اى ان لم يكن بينه وبين سيده مهايأة أو كانت وأحرم في نو السيد اما اذا احرم في نوته ووسعت النسك فله حكم الحر (قوله قفل) بفتح القاف والفاء اى رجوع وناو معنى (قوله ثم يقول) ثم هنا بمعنى الواو أو ألفاء (قوله آتيون) بكسر الهمزة بعد الالف وكثير من الناس يلفظون بباء بعد الالف وهو لحن ومعناه راجعون اهـ من كتاب مفتاح حصن الحصين لابن الجزرى لكن في ابن علان ما يخالفه حيث قال ويجوز ابدال الثانية بـ

(قوله صدق الله وعده) أى ما وعده من اظهار دينه بقوله وعدكم الله فماتم كثيرة وقوله وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الارض وهذا فى الغزو ومناسبة الحجج قوله تعالى ائتدخلى المسجد الحرام ان شاء الله آمين قسطا لى (قوله أن يبعث الخ) الامر بذلك والنهى عن تركه وبحله اذالم يكن قدومه فى وقت معتاد القدوم فيه معروف عند أهل وطنه والا فذلك مغن كوقت قدوم الحاج لبلده (قوله قرارا) أعترض بأن طلب القرار انما ورد فى المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام للبحث على سكنائها فهو خاص بها وأجاب عنه فى الحاشية بأن كل أحد لا يتسهر له سكنائها ولئن سلم ورودها فيها فلا يقتضى انه من خواصها بل يقاس عليها غيرها فى ذلك لان النفوس تنزع الى أوطانها فاذا وصلت اليها طلب منها أن تسأل القرار فيها احذرا من تشبهها اذا انتقلت غيرها (قوله جناها) بفتح الجيم * ٨٣ * هو ما يجتنى من الثمرة والمراد منها ما يشمل المعنوية كالخسبة اه

انظر ابن علان (قوله فى الليل) مستدرك والا فالطروق خاص بدقال فى المصباح كل ما أتى ليلا فقد طرق وهو طارق واهله جرد الفعل عن جزاءه معناه وأراد به مطلق الا تيان وقضيته مع قوله قبله يستحب اذا قرب من وطنه أن يبعث اليهم أن طروقهم ليلا خلاف السنة وان أرسل من يخبرهم بقدومه وهو ظاهر لما فى القدوم ليلا من المشقة وان وجد المخبر المذكور وظاهر ان الارسال خاص بمن له حيلة والا تيان نهارا غير مختص بذلك وان الكلام فى من لم يشق عليه تأخير القدوم الى النهار (قوله قال توبا) أى أتوب توبا والتكرير للتأكيد والتوبة منه صلى الله عليه وسلم خضوع لمولاه أو تشريع للامة قال

صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما وفى صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا بظهر المدينة قال آتئون تائبون عابدون لربنا حامدون فلم يزل يقول ذلك حتى قدمنا المدينة (الثانى) يستحب اذا قرب من وطنه ان يبعث قدامه من يخبر اهله كى لا يقدم عليهم بغتة فهذا هو السنة (الثالث) اذا أشرف على بلده فحسب أن يقول اللهم انى أسألك خير ما خير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها واستحب بعضهم ان يقول اللهم اجمع لى لنا بها قرارا ورزقا حسنا اللهم ارزقنا جناها وأعذنا من وبائها وحبينا الى أهلها وحب صالحي أهلها لينا فقد روينا هذا كله فى الحديث وقد أوصيته فى كتاب الاذكار (الرابع) اذا قدم فلا يطرق أهلها فى الليل بل يدخل البلدة غدوة والافنى آخر النهار (الخامس) اذا وصل منزله فالسنة ان يتدبى بالمسجد فيصلى فيه ركعتين واذا دخل منزله صلى أيضا ركعتين ودعا وشكر الله تعالى (السادس) يستحب لمن يسلم على القادم من الحج ان يقول قبل الله بحجك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك روينا ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج قال الحاكم وهو صحيح على شرط مسلم (السابع) يستحب ان يقول اذا دخل بيته ما رويناه فى كتاب الاذكار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رجع من سفره فدخل على أهله قال توبا توبا ربينا أو يا يغادر حوبا قلت توبانوبا سؤال التوبة أى نسألك توبة كاملة ولا يغادر حوبا أى لا يترك اثما (الثامن) ينبغي ان يكون بعد رجوعه خيرا مما كان فهذا من علامات قبول الحج وأن يكون خيرا مستمرا فى ازدياد (فصل) ذكر اقضى القضاة المأوردي فى الاحكام السلطانية بابا فى الولاية على الحجج أنا ذكرا ان شاء الله تعالى مقاصده قال ولاية الحج على ضربين أحدهما يكون على تسير الحجج والثانى على اقامة الحج أما الضرب الاول فهو ولاية سياسة وتدبير وشرط المتولى ان يكون مطاعا ذاريا وشجاعا وهاديا والذى عليه فى هذه الولاية عشرة اشياء (أحدها) جمع الناس فى مسيرهم وتزولهم حتى يتفرقوا فيخاف عليهم (الثانى) ترتيبهم فى السير والنزول واعطاء كل طائفة منهم مقادا حتى يعرف كل فرقة مقاده

المصنف منصوب بتقدير تب هين أو نسألك قال ابن الجزرى التوب التوبة وقال الاخفش جمع توبة كهوم وعومة الرجوع من الذنوب والمراد الرجوع من السفر تائبا وكذا قوله لربنا أو يا ربي رجوعا وأيا بالله كما كان لربنا ذابا (قوله لا يغادر حوبا) هو بضم الحاء وفتحها وهو أحسن لمناسبة أو ياو من ضمها قوله تعالى انه كان حوبا كبيرا أى ذنبا عظيما وقد قرئ بالفتح وهو مصدر حاب كقال ومعناه لا يترك اثما ابن علان (قوله مقادا) يسمى فى عرفهم بالنقطير وظاهرا ان هذا فى من يقطر الركاب أما أهل العراق والبصرة فانهم لا يربطون جمالهم وتسير جملة بعضهم فى بعض وهل يحب عليه فى التقطير وضع كل فيما يليق به من الحال لان ترك ذلك لا يمحتمل فى العادة أم من سبق لحمل اسنحة ولا يخرج عنه أو الخسيرة فى كل الامير للنظر فيه مجال والذى ينقدح ان من

سبق لحل استحققه ولا يجوز ازماجه عنه الا ان تطرد العادة بكونه لمعين في كل عام فان لم يكن سبق وجب عليه الترتيب على حسب منازل الناس ولا يبعد ان من له مالا كثيرا لا يأمن عليه الا في محل مخصوص من الحجج ولم يسبق اليه انه يجب على الامير وضعه فيه وليس لمن استحق محاربا خطام بعير في بعير من هو امامه بغير اذنه لانه ربما بضرا الدابة او تبعها والعادة الغالبة ان من يحمل من القطار له محل مخصوص اذا نزوا فظاهر انه لا يجوز لاحد سبقه اليه وان كانت الارض مباحة لان اطراد العادة بذلك صير ذلك المحل مستحقا لمن استقر له وان لم ينزل به فيما يظهر ويحتمل خلافة وكذا في الميادين اطردت العادة بذلك وكانت وسبعة (قوله لان بذل المال الخ) تقدم ان المراد بالخفارة التي لا يجب بذل المال فيها ما يأخذه الرصدى اما أجرة من بحرسهم فهي من اهب الحج ولا يجب الحج الا ان قدر عليها فيجب بذلها (قوله وهو جامع الخ) محله اذالم يوله ذو شوكة والانفذ حكمه وان كان فاقها أو امرأة قياسا على ما قالوه في القصاص قاله في الحاشية (قوله حاكم البلد) محله اذالم يفوض الى أمير الحج الحكم ايضا والافله الحكم بينهم (قوله اذا كان) ٨٤ * محله اذالم يوله ذو شوكة والانفذ حكمه وان لم يكن كذلك (قوله

اذا ساروا اذا نزل ولا يتنازعوا ولا يضلوا عنه (الثالث) يرفق بهم في السير ويسير سير اضعفهم (الرابع) يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها (الخامس) يرثاهم المياه والمرعى اذا عجز واعنها (قلت السادس) يحرسهم اذا نزوا ويحوطهم اذا رحلوا حتى لا يخطفهم متلصص (السابع) يكف عنهم من يصددهم عن السير بقتال ان قدر عليه أو ببذل مال ان أجاب الحجيج اليه ولا يحمل له أن يحجر أسدا على بذل الخفارة ان امتنع منها لان بذل المال في الخفارة لا يجب (الثامن) يصلح بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم بينهم الا أن يكون قد فوض اليه الحكم وهو جامع لشرائطه فيحكم بينهم فان دخلوا بلدا جازله وحاكم البلد الحكم بينهم وان تنازع واحد من الحجج وواحد من البلد لم يحكم بينهم الا حاكم البلد (التاسع) ان يؤدب جانبهم ولا يجاوز التعزير الى الحد الا أن يكون قد أذن له في الحد فيستوفيه اذا كان من أهل الاجتهاد فيه فاذا دخل بلدا فيه من يتولى اقامة الحدود على أهله فان كان الذي من الحجج أتى بالجناية قبل دخوله البلد فوالى الحجج أولى باقامة الحد عليه وان كان بعد دخوله البلد فوالى البلد أولى به (العاشر) ان يراعى اتساع الوقت حتى يأمن القوات ولا يلحقهم ضيق في الحث على السير فاذا وصل الميقات أمهلهم الاحرام ولا اقامة سنته فان كان الوقت واسعا دخل بهم مكة وخرج مع أهلها الى منى ثم عرفات وان كان ضيقا عدل الى عرفات مخافة من القوات فاذا وصل الحجج مكة فن لم يكن على حزم العود زالت ولا يفتوالى الحجج عنه ومن كان على عزم العود فهو نحت ولايته وملزم أحكام طاعته واذا قضى الناس حجهم أمهلهم الايام التي جرت العادة بها لانجاز حوائجهم ولا يحمل

الاجتهاد فيه) اى ان كان مجتهدا فاذا كان مقلدا جاز له الحكم بذهب امامه (قوله على أهله) أعاد الضمير على الحد المفهوم من الحدود او على المذكور فلهذا ذكره (قوله أولى به) بحتم تقيد بما اذالم يرفع الامر الى أمير الحج قبل دخوله البلد فينبذ يمنع على والى البلد الحكم ويحتمل خلافة وهو منقذ ثم اعلم انه يجتمع بمكة حجج من أقام منفردة ولكل أمير فاذا تخاصم شامى ومصرى مثلا وكان الحكم مفوضا لكل أمير في ركه فهل ينتخب ان في

الرفع الى كل من أمير بهما أو يقرع بينهما أو يعتبر سبق الدهوى لنظر فيه بحال ويتجه أنه ان كان ثم من له ولاية (علمهم) خلقة الرفع اليه والانتخير المدعى اه ابن الجلال أقول الذى عليه العمل الآن وهو المناسب الذى يقبله العقل والقياس ويسترجع به القلب أنه اذا حصل التشاجر فيما بين الشوام الحاضرين مع أميرهم من الشام رفع الى أميرهم وان كان بين المتنازعين في البلدان كشامى ومصرى يرفع الامر الى المكان كوالى مكة أو الشريف كبقية المستوطنين في مكة المشرفة وكافة من لا أمير له صاحب شوكة كالغاربة وحجاج البصرة ونحوهما (قوله فن لم يكن على عزم العود) اى بأن لم يعزم على شئ أو عزم على الاقامة وأبدى ابن حجر في الحاشية احتمال ان الاول تبقى ولاية والى الحج عليه لان الاصل استمرارها حتى يوجد قاطعها ولم يوجد قال ويحتمل انقطاعها لان الدخول نفسه قاطع لها الا أن يوجد مقتضيا وهو العزم على العود والاول اقرب ولا نسلم ان الدخول نفسه قاطع بقى ما اذا نوى العزم على بلد أخرى غير بلده الذى خرج منه وكان لها أمير فلا شك انه تنقطع عنه ولاية الأمير الاول بنفس الدخول لان العزم على العود الى البلد الاخرى كسنة الاقامة لكن هل يصير للأمير الثانى ولاية عليه قبل سفره الظاهر لا ولا يكره عليه (قوله ومن كان على عزم العود الخ) لان هذا الاصل يستحب بخلاف مسئلتنا اه قال ابن الجلال

(قوله عالم) ضمنه معنى عارفا فعداء بالوحدة في قوله بتناسك (قوله اليوم الثالث) أى آخره أخذنا من قوله الآتى فاذا حصل
النفر الثانى انقضت ولايته فهى فى الحقيقة سنة لكن عدتها سبعة بتكامل الطرفين اها ابن الجلال (قوله سواء كان الترتيب
الخ) قال فى الحاشية ظاهر كلامه انه يحرم عليه عكس الترتيب المستحب وقد بوجه بأن ذلك يوقع فى اذهان العامة ان ما فعله
هو السنة أو الواجب فربما يتخذون ذلك سنة مستمرة وفيه ما فيه فليستأمل (قوله مستحب) ٨٥ * كالترتيب بين جرة العقبة والحلق
والطواف وعند الحنفية

عليهم فى الخروج فيضرب بهم فاذا رجعوا صار بهم الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيارة
قبره صلى الله عليه وسلم رابطة لحرمته وذلك وان لم يكن من فروض الحج فهو من مندوبات
الشرع المستحبة وطادات الجميع المستحسنة ثم يكون فى عودهم ملتزما فيهم من الحقوق ما كان
ملتزما فى ذهابه حتى يصل البلد الذى سار بهم منه فتقطع ولايته بالعود اليه (الضرب الثانى)
ان تكون الولاية على إقامة الحج فهو فيه بمنزلة الامام فى إقامة الصلاة فى شروط هذه الولاية
مع الشروط المعتبرة فى أئمة الصلوات ان يكون عالما بتناسك الحج وأحكامه ومواقبه وأيامه
وتكون مدة ولايته سبعة أيام أو لها من صلوات الظهر فى اليوم السابع من ذى الحجة وآخرها
اليوم الثالث من أيام التشريق وهو فيما قبلها وبعدها أحدا لربا ولايس من الولاية ثم ان كان
مطابق الولاية على الحج فله إقامة كل سنة ما لم يعزل عنه وان عقدت خاصة على عام واحد لم يتعد
الى غيره بولاية الذى يختص بولايته ويكون نظره عليه مقصورا خسة أحكام متفق عليها
وسادس يختلف فيه أحدها اعلام الناس بوقت احرامهم والخروج الى مشاعرهم ليكونوا
تابعين له مقتدين بأفعاله (الثانى) ترتيب التناسك على ما استقر عليه الشرع فلا يقدم مؤخر
ولا يؤخر مقدما سواء كان الترتيب مستحبا أو واجبا لانه متبوع (الثالث) تقدير المواقيت
بقامه فيها ومسيرة عنها كما تقدر صلاة المأموم بصلاة الامام (الرابع) اتباعه فى الاذكار
المشروعة والتأمين على دوائه (الخامس) امامتهم فى الصلوات التى شرعت خطب الحج فيها
وجمع الجميع عليهم وهى أربع خطب سبق بيانها الاولى منها بعد صلاة الظهر يوم السابع من
ذى الحجة وهى أول شروعه فى مناسكه بعد الاحرام فيفتتحها بالتلبية ان كان محرما وبالتكبير
ان كان حلالا وليس له ان ينفر الاول بل يقيم معنى ليلة الثالث من أيام التشريق وينفر
النفر الثانى من غد بعد الرحى لانه متبوع فلا ينفر الا بعد كمال المناسك فاذا حصل النفر الثانى
انقضت ولايته وأما الحكم السادس المختلف فيه فثلاثة اشياء (أخذها) اذا فعل بعض الجميع
ما يقتضى تعزيرا أو حدا فان كان لا يتعلق بالحج لم يكن له تعزيره ولا حده وان كان له تعلق بالحج
فله تعزيره وهل له حده فيه وجهان (الثانى) لا يجوز أن يحكم بين الجميع فيما ينافون فيه
بما لا يتعلق بالحج وفى المتعلق بالحج كالزوجهين اذا تنازعا فى إيجاب الكفارة بالوطء ومؤنة المرأة
فى القضاء وجهان (الثالث) أن يفعل بعضهم ما يقتضى فدية فله أن يعرف وجوبها ويأمره
باخراجها وهل له الزامه فيه الوجهان واعلم أنه ليس لامير الحج أن ينكر عليهم ما يسوغ فعله
الا أن يخاف اقتداء الناس بفاعله وليس له أن يحمل الناس على مذهبه أو أقام الناس المناسك

نفسه فى الخاوى فقال الاولى ذلك اها ابن علان (قوله وجهان) أو جههما المنع وذلك لبناء الحد على الدرء ما لم يكن فلا بد من
يقن شمول الولاية للحدود والحدود للزوج والولى والمعلم (قوله الوجهان) قال حج اذا تأملت
انه يجوز له التعزير وان امتناع الحد عليه لما مر فيه ظهر لك ان الاقرب من الوجهين ان له الحكم والالزام فى المتعلق بالحج اها
ابن علان (قوله بفاعله) قال فى الحاشية ظاهر كلامه جواز الانكار حينئذ وله وجه ويحتمل وجوبه وهو الاقرب لما يترتب على
ذلك من المفساد فى سائر أحكامه (قوله وليس له الخ) أى الا ان قلنا بجواز حكمه فيما مر ورفعت اليه فضية فله الحكم فيها

وهو حلال غير محرم كره ذلك وصح الحج ولو قصد الناس التقدم على الأمير أو التأخر كره ذلك ولم يحرم هذا آخر كلام الماوردي رحمه الله تعالى (فصل) نختم به الكتاب وإن لم يكن له اختصاص بالمناسك يستحب المحافظة على دعاء الكرب وهو ما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم وفي رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حزبه أمر قال ذلك وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الحديث الصحيح عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حول ولا قوة الا بالله أكثر من كنوز الجنة وفي الصحيح وهو آخر حديث في صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلمتان حبيبتان الى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم * فهذا آخر الكتاب والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا جديا يوفي نعمه ويكفي مزبده وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خير خلقه وعلى سائر النبيين والمرسلين أجمعين والله أسأل خاتمة الخير لي وسائر أحبائي وسائر المسلمين وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا

قوة الا بالله العلي العظيم * وقال الشيخ الامام محي الدين صنف هذا الكتاب

وفرغت من تصنيفه في صبيحة الجمعة العاشر من رجب الفرد سنة

سبع وستين وستمائة رحمه الله تعالى ورضي عنه

وأنا به الجنة برحته وجعنا به في دار

كرامته بمنه وكرمه انه على كل

شيء قدير والحمد لله

رب العالمين

بذهبه وحل المتداعيين
عليه لانه حينئذ كالخاكم
الشرعي (قوله حسنة) قيل
هي العبادة أو العافية أو
المرأة الحسنة أو النعمة أو
الرزق الواسع أو ال
والظاهر أن المراد كل ذلك
(قوله حسنة) قيل هي الجنة
وقيل العفو وقيل الحور
العين أو ال والظاهر أيضا
أن المراد جميع ذلك

بعد جد الله الذي لا يحصى ونعمه التي لا تستقصى والصلاتان على خاتم النبيين المبعوث رحمة
للعالمين فقدم بعون الله الفتاح طبع منسك نور الايضاح الذي وافق اسمه سماه وطابقت معانيه
لمبناه للعالم العلامة الشهير والجهيد الهمام التحرير صاحب الترجمات القوية والاجتهادات
المذهبية المرضية وارث العلم النبوي الامام محي الدين النووي وكان طبعه في المطبعة الميرية
التي هي بمكة المكرمة المحمية لازالت آمنة خصبة رحيمة وكان الفراغ من طبعة المحكم في غاية
شهر رمضان الا عظم عام الف وثلاثمائة وستة عشر من بعد هجرة سيد البشر صلى الله
عليه وعلى آله واصحابه المصابيح الفرر



